وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

**جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان-**

**كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية**

**قسم: التاريخ وعلم الآثار** **شعبة: علم الآثار**

مذكرة تخرّج لنيل شهادة الماجستير في تخصص علم الآثار الوقائي موسومة بـ:

# علم الآثار الوقائي في الجزائر

## (دراسة تحليلية لبوادره التمهيدية)

**إعداد الطّالبة:** **تحت إشراف:**

الفيلالي جازية د.شرقي الرزقي

**أعضاء اللّجنة المناقشة**

| | | | |
|---|---|---|---|
| - **د. بسنوسي سيدي محمد الغوثي** | **أستاذ(أ)** | **جامعة تلمسان** | رئيسا |
| - **دشرقي الرزقي** | **أستاذ(أ)** | **جامعة تلمسان** | **مشرفا ومقررا.** |
| - **د.ادريسي سليم** | **أستاذ(أ)** | **جامعة الجزائر2 معهد الآثار** | **عضوا** |
| - **د.مهتاري فايزة** | **أستاذة(أ)** | **جامعة تلمسان** | **عضوا** |

**السّنة الجامعية: (2010- 2011)**

بسم الله الرحمن الرحيم

# علم الآثار الوقائي في الجزائر

## (دراسة تحليلية لبوادره التمهيدية)

# إهـــــــــداء

اهدي تمرة جهدي

إلى التي تجري الجنة تحت قدميها... إلى من حملتني وهنا على وهن... إلى من يتسع صدرها لكل البشر... إلى التي تبقى وستظل خالدة في ذاكرتي وقلبي... "**امي العزيزة**".

إلى الدي كان له السبب في وجودي... إلى الدي كدّ وجدّ وتحمّل الشقاء والعناء بلا كلل ولا ملل... إلى الدي بث في شخصيتي نيل مكارم الاخلاق... "**ابي العزيز**".

إلى اسوار قلعتي "اخواتي" وخاصة قرّة عيني "ياسر"

# كلمة شكـــر وعرفان

بسم الله من خلق الإنسان وعلم البيان، والصلاة والسلام على من انشقت منه الاسرار، وانفلقت الانوار، وفيه ارتقت الحقائق.

اتقدم بالشكر اولا إلى الله سبحانه وتعالى الدي وفقني إلى إتمام هدا البحث، وبالتقدير والعرفان إلى كل من علمني حرفا وزادني علما.

كما اتقدم بالشكر الجزيل إلى الاستاد المشرف "**شرفـي الرزقـي**" الدي تحمل عبء الإشراف على هده المدكرة، ولم يبخل عليّ بنصائحه وتوجيهاته، وكان سندا، ومرشدا؛ كما اتقدم بالشكر إلى كلّ من ساعدني من قريب، او بعيد في إخراج هده المدكرة بالصّورة التي هي عليها، واخصّ بالدكر الاستاد "قادة لبتر"، والاستادة "دحماني صبرينة"؛ وإلى الزّملاء الدين رافقوني خلال مشواري الدراسي: بلقندوز نادية، وهدراش شريفة، وكحيلي حكيم، بن زعمة خيرة؛ وزملاء العمل بمديرية الثقافة في مستغانم: معراف زوبيدة، وسليماني سمية، وعوف نوال، وبوعزة العيد، ومناد العربي، مليكة بلقيوس.

الدارسة

# مقـدمـــة

بدت في الاونة الاخيرة إستراتيجية جديدة في مجال حماية التراث الاثري وتثمينه، تحت عنوان مثير وبراق، الا وهو: "**علم الاثار الوقائي**"، الذي وجد لحل معضله جزئيه في مجال وقاية التراث الاثري القومي، وليس كل مقوماته المختلفه، كما قد يفهمه البعض من سياق عنوانه الفضفاض. إذ يهتم على وجه الدقه والتحديد بحمايه بقايا التراث الاثري المطمورة تحت سطح الارض في الاماكن التي لم يصلها التنقيب الاثري بعد، ومرشحه في القريب العاجل لاستيعاب مشاريع تنموية على سطحها قد يكون من شانها إلحاق الضرر، وإتلاف تلك الاثار المحتمل وجودها هناك، او إعاقه التنقيب الاثري بذلك الموضع مستقبلا.

ومهما كان من امر، فإن هده الإستراتيجيه الجديدة، تعبر من جهه على مرحله جديدة في مجال تطور سبل حمايه ووقايه التراث الاثري، يمكن الاصطلاح عليها تجوزا بـــ "مرحلة ما بعد الإنقاذ"، حيث اصبح الاثري بموجبها يسبق المستثمر لإجراء تشخيصه الاثري قبل انطلاقه المشروع التنموي على خلاف ما كان حاصلا خلال المرحلة السابقه، مرحله "الإنقاذ"، اين كان الاثري يلهث خلف معاول الهدم التي اطلقها المستثمر على البقايا الاثرية في سبيل إنقاذ ما امكنه إنقاده في ظروف استثنائيه، اقل ما يقال عنها انها صعبه للغايه؛ وبذلك جاءت هده الإستراتيجية الواعدة جدا لحل معضله التوفيق بين حمايه التراث الاثري المطمور، ومنع المشاريع التنموية من تاخرها، وكدا حسم الجدل الكلاسيكي الذي كان قائما بين محافظي التراث، وارباب الاستثمارات طيله عقود طويله من الزمن من جهه ثانيه.

والجزائر كغيرها من دول العالم لم تبق متفرجة على ما يجري من حولها في هدا الشان، ولم تتاخر بدورها في محاوله الالتحاق بالركب طبعا، ومن ثم يمكن إثارة الإشكاليه الاتيه: هل كان خيار الجزائر لهده الإستراتيجية الجديدة عن وعي وقناعه؟ ام هو مجرد نزوة التفاعل الظرفي مع كل جديد تم التخلي عنه؟ وإن كان الامر على حسب الشطر الاول من السؤال السابق، ما مدى استعداداتها الداتيه لاحتضان هدا الوافد الجديد؟ وباية "كيفية"؟ باعتبار ان البنيه التنظيميه في مجال تسيير التراث الاثري وتثمينه تختلف من دوله إلى اخرى، وبالتالي ما قد ينجح في سماء اخرى لا يعني بالضرورة نجاحه في الجزائر، شان التجربه الفرنسيه في هدا المجال، التي بلغت شهرتها مختلف اصقاع العالم؟.

ومهما كان من امر، فقد تعددت دوافع اختيار الموضوع إلى دوافع داتية، تمثلت اساسا في الرغبه الملحه لمعالجه موضوع في مضمون التخصص، والميول للمواضيع الجديدة، التي لم يسبق طرقها من قبل؛ ودوافع موضوعيه تمثلت في محاوله تقييم الخطوات التمهيديه التي قطعتها الجزائر في هدا الشان من اجل استقراء مستقبل، ومصير تلك التجربه الفتيه ببلادنا على المديين المتوسط، والطويل.

هدا فيما يخص دوافع اختيار الموضوع، اما عن جدته واهميته، فالموضوع جديد إد لم يسبق وان طرق من قبل مطلقا، ولعل مكمن اهميته الحقيقية كونه اداة ناجعة لم تعتمد بعد في الجزائر على الرغم من مباشرتها لعمليه إنجاز مشاريع تنمويه عملاقه، كإنجاز الطريق السيار "شرق – غرب"، وبناء السدود، وتحديث الشبكات الطرقية الوطنيه، وما إلى دلك.

ولمعالجة هدا الموضوع، تطلب الامر الرجوع إلى مصادر متنوعه كتيرة، كالمراجع والمقالات المتخصصه، والتقارير التقنيه، والإداريه، والوتائق الرسميه، كالمعاهدات والاتفاقيات، والنصوص القانونيه، وما إلى دلك، لعل من ابرزها على الإطلاق ما يلي:

* "القانون الجديد لعلم الاتار الوقائي"[1]، كتاب صدر تحت إشراف خبير قانون التراث الاتري الفرنسي السيد "بيير لوران فرييه"، وقد تضمن مجموعه من المداخلات التي عرضت في ندوة نظمتها وزارة الثقافة والاتصال، قسم الهندسة المعمارية والتراث، بالتعاون مع مركز الدراسات والابحاث في قانون البيئة، وتخطيط استغلال الاراضي، ودلك بجامعة باريس الاولى يوم 10 ديسمبر (2002)، والدي ركزت مداخلاته على موضوع الهيكله القانونيه لعلم الاتار الوقائي، وكدا مضامين وابعاد الإصلاحات الواجب إدخالها على قانون إنشائه عام (2001)، تلك المقترحات التي جسدتها على ارض الواقع فيما بعد، مضامين القانون الصادر في 1 اوت (2003)، المعدل للقانون 2001 – 44، المنشئ لعلم الاتار الوقائي بفرنسا.

[1] FRIER (P.L), ***le nouveau droit de l'archéologie préventive***, édition l'harmattan, France, 2004.

* "التراث وتهيئة المحيط؛ علم الاثار الوقائي"[2]، كتاب صدر تحت الرعاية السامية "لليونسكو"، ومثله مثل الكتاب السابق، فقد تضمن الابحاث المتداوله في ورشه العمل "الاورو مغاربيه" التي جاءت بدلك العنوان، والتي تم تنظيمها ايام 26- 30 نوفمبر عام (2004) بمدينه الجزائر العاصمه.

إذ جرت اشغال هده الورشة في شكل مائدة مستديرة موسعة، عرض من خلالها الطرف الفرنسي تجربته الخاصه مع "علم الاثار الوقائي"، وإبراز اهميه هدا الاخير في ترقيه البحث الاثري وتثمينه من جهة، والمحافظة على الاثار، المهددة بالزوال بفعل خطر زحف المشاريع التنمويه على حسابها من جهه ثانيه؛ قبل ان يعقبه المتدخلون المغاربه دوريا لشرح سياساتهم المعتمدة في مجال تسيير التراث الاثري وحمايته، والمفتقدة تماما لمفاهيم "علم الاثار الوقائي"، سبب تتويج المؤتمرين اشغالهم بجمله من التوصيات، تهدف اساس إلى محاوله إرساء دعائم هدا الاخير في البلدان المغاربيه بشكل عام، والجزائر البلد المضيف للندوة بشكل خاص.

* "علم الاثار الوقائي في العالم"[3]، وهو كتاب ضخم، صدر تحت إشراف مهندس علم الاثار الوقائي بفرنسا السيد "جين بول دو مول"، وقد تضمن ثلاثين مداخله، القيت بمقر المكتبة الفرنسيه بباريس في إطار اشغال ملتقى دولي رفيع المستوى، تم تنظيمه من طرف المكتبه المدكورة، و"المعهد الوطني لابحاث علم الاثار الفرنسي" (INRAP) عام (2005) بدات العنوان: (علم الاثار الوقائي في العالم)، والدي شارك فيه متدخلون من مختلف قارات العالم.

* "علم الاثار الوقائي الاوربي"[4] كتاب مشابه لما سبقه، صدر بعنايه "المجلس الاوربي" بوصفه اعلى هيئة تشريعيه في الإتحاد الاوربي اليوم، وقد تضمن مداخلات المؤتمر الهام حول السياسة الاوروبية المشتركة في مجال ترقية علم الاثار الوقائي بمنطقتها من خلال فتح مشروع

---

[2] UNESCO: Atelier euro-maghrébin ***"patrimoine et aménagement du territoire-l'archéologie préventive"***, 26-30novembre 2004 Alger- Alegria.

[3] DEMOULE (J.P), ***l'archéologie préventive dans le monde***, édition la découverte, Paris, 2007.

[4] ***European Preventive Archaeology Papers of EPAC meeting***, ***Vilnius 2004***, National Office of Cultural Heritage / Council of Europe, 2007.

طموح لم يكتب له النجاح مع الاسف الشديد، الا وهو المشروع الموسوم بـــ: "المشروع الاوروبي لعلم الاثار الوقائي" (EPAC)، او European Preventive Archeology Project

وهو المؤتمر الذي حضره مهنيون وخبراء ممثلون عن ثمان عشرة (18) دوله اوروبية، ومنظمة دولية تنشط في حقل التراث الاثري بغرض التباحث فيما يعرف بعلم الاثار الوقائي كإستراتيجية جديدة تسعى جاهدة للتوفيق ما بين متطلبات التنمية، وواجب الحفاظ على التراث الاثري وتثمينه.

وذلك من خلال تدارس بنيه المؤسسات، ونظم التشريع القائمة في البلدان الاوروبيه من خلال عرض بيانات إحصائية، ومعلومات دقيقة حول كل بلد من بلدان المجموعة الاوروبية، وبيان نقاط قوتها، وما يعترضها من مشاكل في المقابل، ومقارنة الجوانب النظرية بالممارسات التطبيقية، وكذا تشديد الحرص على اهمية التعاون الدولي القائم في هذا المجال؛ إضافة إلى تركيز العمل على العناصر التي بوسعها تحقيق المزيد من نجاعه العمل الوقائي نزلا عند رغبه متطلبات التنمية الاقتصادية الملحة من جهة، ونزعة حفظ التراث الاثري المهدد في وجوده بفعل زحف مشاريع التنمية المستدامة على حسابه من جهة ثانية.

هذا فيما يخص ابرز المصادر المعتمد عليها في هذه الدراسه، اما فيما يتعلق بمناهج البحث المعتمدة، فقد تمّ الاعتماد على المنهج الاستدلالي في شقه الاستقرائي، القائم بالدرجة الاولى على القدرات العقلية في جمع المعطيات، وتمحيصها، ومناقشتها، مناقشة علمية محكمة، واستخلاص منها، ما يمكن استخلاصه من معلومات جديدة بخصوص موضوع الدراسه، الذي يغلب عليه طابع المناقشة والتحليل.

وبذلك جاءت خطه البحث مشتملة على هذه المقدمه، إلى جانب مدخل تمهيدي، وثلاثه فصول، وخاتمه، حيث خصص المدخل التمهيدي منها، الموسوم بـــ "ضبط المفاهيم الاصطلاحية" لتحديد كل من: مفهوم علم الاثار الوقائي على ضوء ما اتفق عليه المؤتمرون في مدينه "فيلنيوس" اللتوانيه عام (2004)، والتراث الاثري، وكذا الفرق بين "الممتلك الاثري، ونظيره "التراث الاثري"، إضافه إلى مفهوم تثمين التراث الاثري.

اما الفصل الاول، الموسوم بـــ "تحديات التراث الاثري الوطني في الوقت الراهن وحاجته الماسة للإجراءات الوقائية"، فقد جاء فيه على وجه الخصوص تحديد مقومات التراث

الاثري الجزائري على ضوء احكام قانون (98 / 04)، واتفاقية اليونسكو الصادرة عام (1972)، وكذا ميثاق المجلس الدولي للمعالم التاريخيه والمواقع الاثريه، المؤرخ عام (1999)م، فابعاد السياسه الوطنيه المنتهجه في مجال حمايه التراث الاثري وصيانته، تم اثر تلك السياسه على مصير ثروات التراث الاثري الجزائري، قبل الوقوف عند ابرز التحديات الراهنه لذلك التراث، وفي الاخير تتويج ذلك الفصل بخلاصه.

واما الفصل الثاني المعنون بـــ "تجربه الجزائر مع علم الاثار الوقائي" فقد تضمن على وجه الخصوص سرد المحاولات الاستطلاعيه الباكرة في اربع نقاط فرعيه، تم التكوين وإعادة تاهيل الإطارات الجزائريه بداخل الوطن وخارجه في هذا المجال، تم ابرز عمليات "علم الاثار الوقائي" المنفذة بالجزائر" بالاشتراك مع الخبرة الاجنبيه؛ فالعمليات المنجزة من طرف الإطارات الجزائريه بمفردها، قبل الوقوف عند مناقشه اعتماد "علم الاثار الوقائي" كتخصص علمي بإحدى الجامعات الجزائريه، قبل تتويج الفصل المذكور بخلاصه نهائيه.

فيما خصص الفصل الثالث والاخير، الموسوم بـــ "تقييم المسيرة الجزائرية وافاق إرساء معالم علم الاثار الوقائي بها" إلى تقييم السياسة القائمة من ثلاث زوايا متكاملة فيما بينها هي: المفاهيم الاصطلاحيه، والهيكله التنظيميه، والتكوين البشري المحترف، تم اقتراح تصور خاص في سبيل إرساء دعائم "علم الاثار الوقائي" بالجزائر، تم تتويج الفصل بخلاصه خاصة على منوال الفصلين السابقين.

وفي الختام جاءت خاتمه البحث متضمنه ابرز نتائج البحث، مدعومه بملحقين تكميليين، خصص الاول منهما لعرض خمس وثائق لعهود ومواثيق دولية تتعلق بالموضوع المعالج من قريب، او بعيد، وملحق ثانٍ خاص بلوحات لمختلف انشطه علم الاثار الوقائي بالجزائر.

إضافة إلى ثبت المصادر والمراجع، وثلاثة فهارس، خصص الاول منها للمخططات، والثاني للوحات، والثالث للموضوعات، وبذلك كانت نهايه البحث، المزود على مستوى ظهر الغلاف بملخص وجيز، مرفق بكلمات مفتاحية في ثلاث لغات مختلفة (العربيه، والفرنسيه، والإنجليزيه).

مدخل تمهيدي:

# ضبط المفاهيم الاصطلاحية

**1). علم الاثار الوقائي:**

يقال لغة: وقاه الله، وقيا، ووقايه ووافيه، اي صانه وحماه، وفي الحديث النبوي الشريف: "فوقى احدكم وجهه النار"، اقيه إذا صنته وسترته عن الادى، والوِقاء، والوقاء والوِقاية والوقايه، والوافيه، كل ما وقيت به شيئا، ويقال: وقاك الله شرّ فلان وقايه، ووقاه الله وقايه، اي حفظه، وصانه من مكره وخداعه[5]. وبذلك يكون مفهوم "علم الاثار الوقائي" (ARCHEOLOGIE PREVENTIVE) من المنظور اللغوي مجرد وسيله، او اداة لحمايه التراث الاثري الثابت بمختلف مكوناته المتعددة، والمتنوعه في ان واحد.

مفهوم بسيط في حقيقة الامر، جاء مسايرا بالصدفة لنظيره الاصطلاحي باعتبار انّ مفهوم "علم الاثار الوقائي" من هده الزاويه، كما خلص إليه المؤتمرون في مناقشاتهم بمؤتمر مدينه "فِلنيوس" (VILNIUS) بلتوانيا (LITHUANIA)، المنظم تحت الرعاية الساميه "للمجلس الاوروبي"، اعلى هيئة تشريعية في الإتحاد الاوروبي اليوم، عام 2004[6*] على انه: توجه نظري جديد في مجال حمايه التراث الاثري الثابت يعقب، مرحله "الإنقاذ"، حيث كانت الهيئات المشرفة على التراث الاثري لا تتدخل إلا بعد انطلاقة المشاريع التنموية المعاصرة على حساب المواقع الاثريه، والمعالم التاريخيه عندها تسارع إلى إنقاذ ما يمكن إنقاده، الا وهو مرحله ما بعد الإنقاذ، او مرحله "الوقايه" حيث تقوم المصالح المذكورة اعلاه بإجراءات إستباقية ميدانيا قبل انطلاق تلك المشاريع التنمويه.

إلا ان اختلاف التوجهات السياسيه بين الدول، وامم العالم جعل المؤتمرين يؤكدون على مبدا "الوِقاية" تحت مظله ما يعرف اليوم باسم "علم الاثار الوقائي"، وترك حريه الاختيار،

---

[5] ابن منظور (جمال الدين ابي الفضل محمد بن مكرم الانصاري الإفريقي المصري)، **لسان العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2005، المجلد الثامن (و ي)، ص 818.

[*] يندرج هذا المؤتمر الهام ضمن السياسة الأوروبية المشتركة في مجال ترقية علم الآثار الوقائي من خلال فتح مشروع طموح لم يكتب له النجاح مع الأسف الشديد، ألا وهو المشروع الموسوم بـ: **"المشروع الأوروبي لعلم الآثار الوقائي"** (EPAC)، **أو** European Preventive Archeology Project والذي حضره مهنيون **وخبراء ممثلون لثمان عشرة** (18) دولة أوروبية، ومنظمة دولية تنشط في حقل التّراث الأثري؛ وذلك بغرض التّباحث فيما يُعرف بعلم الآثار الوقائي كإستراتيجية جديدة تسعى جاهدة للتوفيق ما بين متطلبات التّنمية، **وواجب الحفاظ على التراث الأثري** وتثمينه من خلال تدارس بنية المؤسسات ونظام التشريع القائم في البلدان الأوروبية، وذلك بعرض بيانات إحصائية ومعلومات دقيقة حول كل بلد من بلدان المجموعة الأوروبية، وبيان نقاط قوتها وما يعترضها من مشاكل، ومقارنة الجوانب النظرية بالممارسات التطبيقية، وكذا تشديد الحرص على أهمية التعاون الدولي القائم في هذا المجال؛ إضافة إلى تركيز العمل على العناصر التي بوسعها تحقيق المزيد من نجاعة العمل الوقائي نزلا عند رغبة متطلبات التنمية الاقتصادية الملحة من جهة، **ونزعة حفظ** التراث الأثري المهدد في وجوده بفعل زحف مشاريع التّنمية المستدامة على حسابه من جهة ثانية.

وتصور وسائل تنفيذه للحكومات تبعا لإمكانياتها وتصوراتها الخاصة المتسايرة مع خصوصية تراثها الاثري، وطبيعه برامجها التنمويه.

وبذلك، فإنّ "علم الاثار الوقائي" ليس بتخصص علمي يندرج ضمن فروع علم الاثار العام، ولا بمنهج علمي جديد في الدراسات الاثريه مثل "علم الاثار المقارن" (ARCHEOLOGIE COMPARATVE)، وليس بمصلحه خاصة مستحدثه لوقايه التراث الاثري، كما جسده المشرّع الفرنسي في الاونه الاخيرة في "المعهد الوطني لبحوث علم الاثار الوقائي" (INRAP)، وإنما هو خيار استراتيجي نظري يسعى إلى التوفيق بين مشاريع التنمية المعاصرة، وحمايه التراث الاثري الملازم لها مع ترك الحلول التقديريه لكل بلد باعتبار انه لا توجد حلول انموذجيه يمكن تعميمها على جميع دول العالم في هدا الإطار لجمله من الاعتبارات ليس ها هنا مكان للوقف عندها[7].

**2). التراث الاثري:**

التراث الاثري كما جاء تعريفه في "اتفاقيه حمايه التراث العالمي الثقافي والطبيعي"، الصادرة عن "اليونسكو" بتاريخ 21 نوفمبر 1972*، ولاسيما منها المادة الاولى هو كالاتي:-

الاطلال الاثريه، والاعمال المعماريه، واعمال النحت والتصوير على المباني، والعناصر او المكونات الاثريه، والنقوش، والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها قيمه عالميه استثنائيه من وجهة نظر التاريخ، او الفن، او العلم.

- المجمعات السكنيه التقليديه: مجموعات المباني المنعزله او المتصله، التي لها بسبب عمارتها، او تناسقها، او اندماجها في منظر طبيعي، قيمه عالميه استثنائيه من وجهة نظر التاريخ، او الفن، او العلم.

---

[7] ***European Preventive Archaeology Papers of EPAC meeting***, Vilnius, 2004, National Office of Cultural Heritage / Council of Europe, 2007, p 12.

* يُنظر الملحق رقم (01).

- المواقع: اعمال الإنسان، او الاعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، وكذلك المناطق بما فيها المواقع الاثريه، التي لها قيمه عالميه استثنائيه من وجهه نظر التاريخ او الجمال، او الاثنولوجيه، او الانثروبولوجيه[8].

ذلك التعريف الذي اكده، وثمّنه "الميثاق الدولي لإدارة التراث الاثري"، الصادر عن "منظمة المجلس الدولي للمعالم التاريخية والمواقع الاثريه" (ICOMOS) عام 1990[*]، ولاسيما منه المادة الاولى التي تقول بان: "التراث الاثري هو جزء من التراث المادي، تطبق فيه المنهجية الاثرية حتى يتم الوصول إلى المعرفة الاساسية، وهو يشمل كل اثر للوجود الإنساني، ومختلف الاماكن التي تمت فيها الانشطة البشرية، والمتمثلة في الهياكل واللقـــى والمقتنيات بكل انواعها الموجودة في اليابسة او غارقة تحت الماء ومختلف المعدات المرتبطة بها"[9].

علما انّ "علم الاثار الوقائي" يختص بحمايه الاثار الثابته، المطموسه تحت سطح الارض، او غارقة في المياه الداخلية والإقليمية للبلد، المهدّدة في وجودها بخطر زحف المشاريع التنموية الحديثة عليها، وليس كل اشكال التراث الاثري، الواردة في تعريف هاتين الوثيقتين الاممييتين، كما سلفت الإشارة بشكل مقتضب جدا من قبل.

**3). الفرق بين مصطلح "التراث الاثري" ونظيره "الممتلك الاثري":**

قد يبدو للمتامل من الوهلة الاولى انّ المصطلحين المذكورين مترادفين، او على الاقل قريبين جدّا من بعضهما بعضا من حيث الدلالة اللغوية، والحقيقة انهما مصطلحان قانونيان، يرصدان تطورا نوعيا حصل على مستوى التشريع الاممي المعمول به في مجال حمايه التراث الاثري وتثمينه خلال الفترة الزمنيه الممتدّة ما بين تاريخ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام (1945)، ومستهل عقد سبعينات القرن العشرين المنصرم.

---

[8] ***Convention concernant la protection du Patrimoine Mondial Culturel et Naturel,*** Adoptée par la conférence générale à sa dix-septième session Paris, 16 novembre 1972.

[*] يُنظر الملحق رقم (02).

[9] ***Charte internationale pour la gestion du patrimoine archéologique,*** Adoptée par l'ICOMOS en 1990.

فمصطلح "الممتلك" (LE BIEN) الذي سبق نظيره "التراث" (LE PATRIMOINE) في الظهور، جاء لتكريس مبدا "الملكية" بصرف النظر عن نوعيتها إن كانت عامه، او خاصه، ومن تم التخويل للمالك، سواء اكان فردا، او دوله التصرف في ممتلكه كيف شاء، دون ان يتجرا الغير على التدخل في شانه، وهو ما انعكس مع مرور الوقت بالسلب على مصير "الاثار"، مرة بحسن نية كتقديم الدول النامية الانشغالات الاجتماعية والاقتصادية الظرفية لمجتمعاتها على حساب الاعتناء بتروتها الاثريه، التي تركت عرضه للتلف، والتخريب باشكال متعددة، دون ان يكون بوسع قوى المجتمع الدولي التدخل لإنقادها؛ او بطريقة إرادية متل ترجيح اهميه مشروع تنموي جديد على حساب موقع اثري في غايه الاهميه، والامتله في هدا المقام لا تحصى ولا تعد كما هو معلوم.

واما مصطلح "التراث" الدي اناب عن سابقه في الوثائق الاميه المتخصصه بدايه من نهاية عقد الستينات، ومستهل عقد السبعينات من القرن الماضي (القرن العشرين)، فقد ابقى على حق المنفعه الثقافيه والاقتصاديه لمالك الاثر في مقابل تقييد تصرف المالك تجاه ممتلكه وفق اطر قانونيه دقيقه من خلال اعتبار التروة الاثريه "مشاع" بين الإنسانيه جمعاء، وهو ما الزم المنظمات الدولية المتخصصه في مجال حمايه التراث الاثري بالتدخل المباشر في حاله عجز المالك عن حمايه ممتلكه الاثري، كما هو الحال عليه مع الدوله الفقيرة جدا، او بشكل غير مباشر في بقية الحالات الاخرى، مرة بالتقويم، والتوجيه لمختلف سياسات الدول المنتهجة في مجال حمايه تراثها الاثري، ومرة بعرض كفاءات خبرائها على الدول من خلال تنظيم دورات تكوينيه لموظفي هدا القطاع عبر العالم باستمرار[10].

الشيء الدي ادى في نهايه المطاف إلى تطور غير مسبوق في مجال حمايه التراث الاثري على مختلف الاصعدة (البناء المؤسساتي؛ الاطر التشريعية؛ التخصصات العلمية؛ وغيرها)، والتي كانت من جمله إفرازاتها في الاونه الاخيرة، ظهور ما يصطلح عليه بـــ "علم الاثار الوقائي"، الدي لم تتبلور معالمه بشكل واضح على الصعيد الاممي بعد.

---

[10] اليونسكو، **اللجنة** الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، مركز التراث العالمي، **المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث الثقافي**، 1995، ص 36.

**4). تثمين التراث الاثري:**

"تثمين التراث الاثري" (LA VALORISATION DU PATRIMOINE ARCHEOLOGIQUE) هو **في واقع الأمر**، مبتغى نهائي تسعى الدول والهيئات المتخصصه في مجال التراث الثقافي بشكل عام، والتراث الاثري منه بشكل خاص إلى تحقيقه من خلال قيامها باربع عمليات تختلف في الاداء، وتتكامل فيما بينها من اجل تحقيق المبتغى، الا وهي:

ا). **الحصانه القانونيه**: والمقصود بها هو جرد، او تسجيل عناصر التراث الاثري في قوائم خاصة لجملة من الاعتبارات لعل من ابرزها على الإطلاق، إحقاق المسؤولية الجزائية على تصرفات الاشخاص بطريقة متعمدة، او غير متعمدة تجاه الاثار، وما قد ينجم عليها من نتائج بصرف النظر إن كانت إيجابيه، او سلبيه في هذا المقام.

ب-) **الدراسه العلميه المستفيضه**: والمقصود بذلك هو تخصيص الاثار بما تستحقه من السبر العلمي الدقيق من لدن باحثين اكفاء، وضرورة إبراز اهميتها على مختلف الاصعدة. شان التجربه الفرنسيه التي تجعل من "علم الاثار الوقائي" بموجب المادة الربع عشرة (14) من القانون رقم 2001 – 44 المتعلق بعلم الاثار الوقائي على انه: "خدمة عموميه، وانه جزء لا يتجزا من علم الاثار العام، يسعى إلى تحرّي، وحفظ، او حماية الاثار **عن طريق الدراسه العلميه** لمختلف البقايا المتضررة، او المحتمل تضررها بفعل تمديد المشاريع التنموية المعاصرة على حسابها في المستقبل القريب"[11]؛ وذلك من قِبل مؤسساته الخاصه، الممثله في "المعهد الوطني لبحوث علم الاثار الوقائي" على وجه الدقة والتحديد، الذي اسندت له مهمة الاعتناء بجزئيه صغيرة من جملة مكونات التراث الاثري الفرنسي، الا وهي جزئيه تحرّي ودراسة الاثار المطمورة تحت سطح فضاءات جغرافيه مرشحه لاستيعاب مشاريع تنمويه معاصرة، كمد خطوط السكك الحديدية، وشق الطرقات السيارة، وما إلى ذلك.

ج) **الصيانه والترميم**: والمقصود بذلك هو إصلاح الاضرار الميكانيكية اللاحقة بالاثار كالكسور، والانشطارات، وإتمام الاجزاء الناقصه عن طريق عمليات الترميم، وتعاهدها

---

[11] ***Loi N° 2001 – 44*** du 17 Janvier 2001, relative à l'Archéologie préventive, Article 14.

بإجراءات الصيانة الدورية لمنع اخطار استفحال الامراض الفيزيو – كيميائية، والحيوية التي قد تعتريها جراء الإهمال، وتفاعلها السلبي مع عناصر البيئه المحيطه بها.

**د) التاهيل والدمج في الحياه المعاصره:** وهو في واقع الامر إجراء انتقائي ليس بالوسع تعميمه على جميع البقايا الاثرية، مفاده إحياء الوظيفه الاصليه للاثر، او تخصيصه بوظيفه جديدة، تضمن له حق الاستمرارية، والعيش في كنف التمدن المعاصر بانسجام، وهو ما يتطلب تعميم اليات التاهيل الوظيفي على الاثر والمحيط البيئي القريب منه على حد سواء، وليس الاكتفاء بتاهيل واحد منهما فحسب، كما قد يتوهم البعض[12].

[12] الرزقي شرقي، "مبادئ أساسية لإرساء دعائم مدرسة وطنية في التّرميم"، **مقال منشور في مجلّة: دراسات تراثية، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط (الجزائر)، جامعة الجزائر، العدد (01)، 2007، ص ص 205 – 224.**

الفصل الأوّل:

# تحديات التّراث الأثـــري الوطني في الوقت الرّاهن وحاجته الماسّة للإجراءات الوقائية

**تمهيـــد:**

تزخر الجزائر بتراثٍ اثريٍ متنوع وثري للغاية، ولعل ما زاد في تنوعه واهميته، الامتداد الجغرافي الشاسع للقطر الجزائري الذي ناهزت مساحته المليونين ونصف المليون متر مربع*، وكذا عراقته المتأصلة في اعماق الحضارة الإنسانية، كما يدل على ذلك بقايا اقدم إنسان في شمال إفريقيا الذي عثر على بقاياه العظمية بمحجرة تغنيف في ولاية معسكر[13]، اضف إلى ذلك اقدم الصناعات الحجرية بشمال إفريقيا والعالم بأسره المتجلية في الثقافة الحصوية الملتقطة بموقع "عين الحنش"، الواقع في شرق ولاية سطيف[14].

اهمية لا يعكسها في واقع الامر ذلك التمثيل الشاحب للتراث الجزائري في قائمة التراث العالمي** الذي لم يصنف منه ولا معلم تاريخي او موقع اثري واحد منذ نحو عشرين سنة، وتحديدا منذ تاريخ تسجيل قصبه الجزائر في قائمه التراث العالمي عام (1992)م.

**1). مقومات التراث الاثري الاساسيه:**

يمكن حصر مقومات التراث الاثري الوطني على ضوء ما جاء في قانون 98 – 04[15]، المتعلق بحماية التراث الثقافي من جهة، وبوصفه الوثيقة القانونية الرئيسية المعمول بها اليوم في مجال حماية التراث الاثري وتثمينه على الصعيد الوطني من جهة ثانية فيما ياتي:

---

* أكثر تفاصيل حول هذا الموضوع، يُنظر على سبيل المثال لا التّخصيص والحصر:
- شارل أندري جوليان، **تاريخ إفريقيا الشّمالية؛ تونس والجزائر والمغرب الأقصى من البدء إلى الفتح الإسلامي (647م)**، تعريب محمد مزّالي والبشير بن سلامة، نشر الدّار التّونسية للنّشر بالاشتراك مع الشّركة الوطنية للنّشر والتّوزيع، الجزائر، الباب الأوّل، ص ص 9 – 62.
- GSELL (ST), ***Histoire ancienne de l'Afrique du nord***, Librairie Hachette, Paris, (Sans Date), Tome 1, Chapitre premier (Les régions naturelles de l'Afrique du nord), pp 1 – 29.

[13] ARAMBOURG (C), «Le gisement préhistorique de Ternifine», In: ***Bulletin trimestriel de la société de géographie et d'archéologie d'Oran***, N° 78, Année 1955, pp 13 – ss.

[14] SAHNOUNI (M), HEINZELIN (J), BRWON (F), et SAOUDI (Y), ***Récentes recherches archéologiques dans le gisement olowayen d'Ain Hanech (Algérie)***, édition C.R. Acad, Paris, 1996.

** بدأت عملية جرد المواقع الأثرية، والمعالم التّاريخية الجزائرية في قائمة التّراث العالمي، المودعة على مستوى منظمة "اليونسكو" الأممية كما هو معروف مع مستهلّ عقد ثمانينات القرن العشرين المنصرم، حيث تمّ تقييّد منذ ذلك التّاريخ إلى غاية عام (1992) سبعا منها فقط، وهي: أطلال مدينة جميلة، ومدينة تيمقاد، ومدينة تيبازة العائدة جميعا للفترة الرّومانية، وقلعة بني حمّاد العائدة لفترة القرون الوسطى، ووادي ميزاب بمختلف قراه الإباضية المعاصرة لسابقتها تقريبا، وقصبة مدينة الجزائر التّي تعود للفترة العثمانية، وحظيرة الطّاسيلي الطّبيعية بأقصى الجنوب الجزائري.

[15] **قانون** 98 – 04، **المؤرّخ في** 20 **صفر عام** 1419، **الموافق** 15 يونيو سنة 1998، يتعلّق بحماية التّراث الثّقافي، **في: الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية، العدد** 44، 1998، **ص ص** 3- 19.

ا). **المواقع الاثريه**: ويقصد بها على حدّ ما جاء في المادة الثامن والعشرين (28) من القانون المذكور كل "مساحات مبنية، او غير مبنية دونما وظيفة نشطة، وتشهد باعمال الإنسان، او بتفاعله مع الطبيعه، بما في ذلك باطن الاراضي المتصله بها، ولها قيمه من الوجهه التاريخيه، او الاثريه، او الدّينيه او الفنيه، او العلميه، او الإثنولوجيه، او الانثربولوجيه. والمقصود بها على الخصوص المواقع الاثريه بما فيها المحميات الاثريه والحظائر الثقافيه"[16].

ب). **المعالم التاريخيه**: وتعرّف إجمالا بموجب الفقرة الاولى من المادة السّابع عشرة (17) من ذات القانون على انها "اي إنشاء هندسي معماري منفرد، او مجموع، شاهدا على حضارة معينه، او على تطور هام او حادثه تاريخيه"[17]، قبل ان يعددها المشرّع الجزائري بشكل مفصّل في الفقرة الثانيه من ذات المادة قائلا: "والمعالم المعنيه بالخصوص هي: المنجزات المعماريه الكبرى، والرّسم، والنقش، والفنّ الزّخرفي، والخط العربي، والمباني، او المجمعات المعلميه الفخمه ذات الطابع الدّيني، او العسكري، او المدني، او الزّراعي، او الصّناعي، وهياكل عصر ما قبل التاريخ، والمعالم الجنائزيه، او المدافن، والمغارات، والكهوف، واللوحات والرّسوم الصّخريه*، والنصب التذكاريه، والهياكل، او العناصر المعزوله، التي لها صِلة بالاحداث الكبرى في التاريخ الوطني"[18].

ج). **المحميات الاثريه**: ويقصد بها على حدّ ما جاء في المادة الثانيه والثلاثين (32) من القانون المذكور دائما على انها "مساحات لم يسبق ان اجريت عليها عمليات استكشاف، وتنقيب، ويمكن ان تنطوي على مواقع ومعالم لم تحدد هويتها، ولم تخضع لإحصاء، او جرد، وقد تختزن في باطنها اثارا، او تحتوي على هياكل اثريه"[19].

د). **القطاعات المحفوظه**: وهي في واقع الامر، استدراك من المشرّع الجزائري لما ورد على وجه الخصوص في العهود والمواثيق الدّوليه خلال العقدين الاخيرين من القرن الماضي

---

[16] نفسه، ص 8، **عمود** 2.

[17] نفسه، ص 6، **عمود** 2.

* ثمّة وثيقة خاصة، صادرة عام (2003) **عن** "منظمة المجلس الدّولي للمعالم التّاريخية والمواقع الأثرية" (ICOMOS)، تختصّ بحفظ وترميم وصيانة الفنّ الصّخري لفترة ما قبل التّاريخ: "مبادئ حفظ وحماية وترميم الرّسوم الجدارية"، (يُنظر بشأنها الملحق رقم: 03).

[18] **قانون** 98 – 04، **مصدرسابق، ص** 6، **عمود** 2.

[19] **الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية، العدد** 44، 1998، **ص** 9، **العمود** 1.

(القرن العشرين المنصرم) بغرض تطعيم وإثراء التشريع الوطني الملغى في هذا الصدد بمستجدات التشريع الدولي والاممي في هذا المقام*.

ويخص بالذكر على وجه الدقة والتحديد: "الميثاق الدولي لحماية المدن التاريخية"، الصادر عام (1987)[20]، ونظيره "الميثاق الدولي لتراث البناء التقليدي"، الصادر عام (1999)[21]، اي بعد مرور سنه واحدة من تاريخ صدور القانون 98 – 04 الانف الذكر.

ومفادها في صلب هذا القانون على حسب ما جاءت به احكام المادة الواحدة والاربعين (41) في هذا المقام كالاتي: "تقام في شكل قطاعات محفوظه، المجموعات العقاريه الحضريه، او الريفية مثل القصبات، والمدن، والقصور، والقرى، والمجمعات السكنية التقليديه، المتميزة بغلبة المنطقة السكنية فيها، والتي تكتسي بتجانسها، ووحدتها المعمارية والجماليه، اهميه تاريخيه، او معماريه، او فنيه، او تقليديه من شانها ان تبرر حمايتها، وإصلاحها، وإعادة تاهيلها، وتثمينها"[22].

هـ). **المقتنيات الاثريه بالمتاحف الوطنيه والمجموعات الخاصه**: وإلى جانب المقومات العقارية الثابتة المذكورة اعلاه، هناك مقوم منقول متمم لها، يتمثل في مختلف البقايا الاثرية المحفوظة بالمتاحف الاثرية والتاريخية عبر التراب الوطني، او ما تزال في حيازة، اشخاص، او عائلات، او جمعيات وما شاكلها، التي يقول بشانها القانون 98 – 04 دائما في المادة الخمسين (50) منه من غير فصلها هذه المرة عن بقيه المجموعات المماثله لها، كالمجوعات الفنيه، ومجموعات الصناعات التقليدية، والمجموعات الإثنولوجية، والمجموعات الارشيفية، ونحوها ما نصه بالحرف الواحد: "تشمل الممتلكات الثقافية المنقولة، على وجه الخصوص ما ياتي:

- ناتج الاستكشافات والابحاث الاثريه في البر، وتحت الماء.

---

* ويُقصد بذلك **الأمر**: 67 – 281، الصّادر بتاريخ 20 ديسمبر 1967، **المتعلّق** بالحفريات وحماية الأماكن التّاريخية والطّبيعية، وبقية النّصوص التّشريعية المعدلة، والمتممة له، والمُلغى كما هو معلوم بموجب أحكام **القانون** 98 – 04، حيث يعتبر **بمثابة أول نصّ** تشريعي في هذا المجال في ظلّ الاستقلال **الوطني، بعدما كان** التّراث الأثري الجزائري يخضع لقانون المحتلّ الفرنسي، الذي أبق عليه المشّرع **الجزائري مؤقتا غداة** الاستقلال ريثما تستكمل الدّولة الجزائرية المستقلّة حديثا من إتمام بناء مؤسساتها الحديثة، وذلك بموجب **قانون**: 62 – 157، الصّادر بتاريخ 31 ديسمبر 1962، المتضمن قرار تمديد العمل بتشريع المحتلّ الفرنسي، المتضمن حماية النّصب التّاريخية، **مع إلغاء** أحكام مواده المتنافية مع سيادة الدّولة الجزائرية المستقلّة للتو آنذاك.

[20] ICOMOS, «Charte internationale pour la sauvegarde des villes historiques (Charte de Washington 1987)», In: ***Chartes internationales sur la conservation et la restauration***, ICOMOS, Paris, SD, pp 9 – 11. (ينظر الملحق رقم: 04).

[21] ICOMOS, «Charte du patrimoine Bâti vernaculaire (1999)», In: ***Chartes internationales sur la conservation et la restauration***, op.cit, pp 28 – 30. (ينظر الملحق رقم: 05).

[22] **قانون** 98 – 04، **مصدرسابق**، ص 10، **عمود** 1.

- الاشياء العتيقة مثل الادوات، والمصنوعات الخزفية، والكتابات، والعملات، والاختام، والحلي، والالبسه التقليديه، والاسلحه، وبقايا المدافن.
- العناصر الناجمة عن تجزئة المعالم التاريخية.
- المعدات الانتروبولوجية، والإتنولوجية.
- الممتلكات الثقافية المتصلة بالدين، وبتاريخ العلوم والتقنيات، وتاريخ التطور الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي.
- الممتلكات ذات الاهميه الفنيه مثل:

* اللوحات الزيتيه، والرسوم المنجزة كامله باليد على اية دعامة من اية مادة كانت.
* الرسمات الاصليه والملصقات، والصور الفوتوغرافيه باعتبارها وسيله للإبداع الاصيل.
* التجميعات والتركيبات الفنية الاصلية من جميع المواد، مثل منتجات الفن التمثالي، والنقش من جميع المواد، وتحف الفن التطبيقي في مواد مثل الزجاج، والخزف، والمعدن والخشب... الخ.

*المخطوطات، والمطبوعات طباعة استهلالية، والكتب، والوثائق، والمنشورات ذات الاهمية الخاصه.

*المسكوكات (اوسمه، وقطع نقديه)، او الطوابع البريديه.

*وثائق الارشيف بما في دلك تسجيلات النصوص، والخرائط، وغير دلك من معدات رسم الخرائط، والصور الفوتوغرافية، والافلام السينمائية، والمسجلات السمعية، والوثائق التي تقرا عن طريق الاله"[23].

**2). ابعاد السياسه الوطنيه المنتهجة في مجال حمايه التراث الاثري وتثمينه:**

قبل الحديث عن ابعاد السياسه الوطنيه المنتهجه في مجال حمايه التراث الاثري وتثمينه، وجب التعريج في بادئ الامر على توضيح مقومات هده السياسة، وبيان ظروف نشاتها وتطورها اولا، حتى يسهل فيما بعد فهم توجهها، ورصد غاياتها، والابعاد المنتظرة منها بدقة، ودلك وفق سرد تاريخي سريع، يعدد ابرز محطاتها، ومنعرجاتها الاساسيه منذ استقلال البلاد عام (1962)م إلى يومنا هدا، باعتبار انّ هده السياسة لم تكن تستند في واقع الامر إلى رؤية استشرافية متفحصة ثابتة، وإنما اثرت الاكتفاء بمحاولات التاقلم مع المستجدات الظرفية كيفما كانت، كما يمكن ان يستنبط القارئ بنفسه بعد قليل عبر محطات هدا السرد المقتضب.

ومهما كان من امر، فيمكن حصر عناصر هده السياسه في النقاط الاتيه:

---

[23] قانون 98 – 04، مصدرسابق، ص 11، العمودان 1- 2.

ا). **تطور البنيه التشريعيه المسيرة للتراث الاثري:** خضع التراث الاثري الوطني في بادئ الامر لاحكام قانون المحتل الفرنسي، بدءً باحكام المرسوم، المؤرخ في 14 سبتمبر 1925م، "المتعلق بالاثار التاريخيه الموجودة في الجزائر"، المستوحى بدوره من اقدم القوانين الفرنسية المسننة في هذا الشان، الا وهو "قانون المعالم التاريخية"، الصادر بتاريخ 31 ديسمبر من عام (1913)م[24]؛ مرورا باحكام "القانون المتعلق بحماية المعالم التاريخية، والمواقع الطبيعية ذات الطابع الفني، والتاريخي، والعلمي، والاسطوري، والجمالي"، الصادر في الثاني مايو من عام (1930)م[25]؛ وانتهاء باحكام "القانون المتعلق بتنظيم الحفريات الاثرية"، المشهور باسم منشئه لدى المختصين، الا وهو قانون "جيروم كاركوبينو" (CARCOPINO JEROME)*، الصادر بتاريخ 27 سبتمبر (1941)[26]،

وذلك بموجب احكام المرسوم "المتضمن إلزام الجزائر تطبيق القانون الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 1941"، المؤرخ في 9 فبراير (1942)م، المدعم باحكام المرسوم المؤرخ في 10 سبتمبر 1947م، "المتعلق بتنظيم الإشهار، ولصق الإعلانات، ونصب اللافتات في الجزائر"؛ وكذا القرار المؤرخ في 26 افريل (1949)م، المعدل، والمتمم، و"المتضمن إنشاء دوائر إقليمية في الجزائر لرقابه المراكز الاثريه العائدة إلى فترة ما قبل التاريخ"[27].

ليستمر الحال على حاله إلى غايه تحقيق الاستقلال الوطني عام (1962)م؛ وبالنظر في ذلك الوقت إلى انشغال الحكومة الجزائرية بإعادة ترتيب البيت الجزائري من جديد، والعمل

---

[24] «Loi du 31 décembre 1913 sur les monuments historiques», In: ***Journal officiel de la république française,*** du 04 Janvier 1914.

[25] «Loi du 02 mai 1930 relative à la protection des monuments naturels et des sites de caractères artistique, historique, scientifique, légendaire et pittoresque», In: ***Journal officiel de la république française,*** du 04 mai 1930.

* "جيروم كاركوبينو" (1881- 1970)، مؤرخ فرنسي، مختص في تاريخ الحضارة الرومانيه، اشتغل في بادئ الامر بالتدريس، قبل ان يتقلد عدة مناصب إدارية هامة في كل من الجزائر المحتلة، وروما، وبعد عودته إلى فرنسا، عيّن مستشارا للدولة ابتداءً من شهر فيفري (1941)، حيث ارتبط اسمه في التاريخ بانجازين هامين، اولهما إعادة هيكلة التعليم المدرسي الفرنسي في 15 اوت (1941)، واخرهما استصدار قانون 27 سبتمبر (1941) الانف الذكر، الذي مازالت تعمل به فرنسا، وكثير من الدول في العالم بما فيها الدول المغاربية طبعا.

[26] «Loi du 27 septembre 1941 portant réglementation des fouilles archéologiques», In: ***Journal officiel de la république française,*** du 15 Octobre 1941.

[27] الوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية، **نصوص ونظم تشريعية في علم الآثار وحماية المتاحف والأماكن والآثار التاريخية**، تقديم عبد الرحمن خليفة، **الجزائر**، 1991، **ص ص**7 – 8.

باقصى سرعة لمحو اثار البؤس والحرمان، وبقية رواسب تجربة الاحتلال المرير، فقد وجدت امامها انشغالات كثيرة، تعد بحكم تلك الظروف اولى من الاهتمام بالتراث الاثري، الذي يصنف وفق هذا المنظور ضمن قائمة الملفات المجمدة مؤقتا.

ولذلك لم يجهد المشرع الجزائري نفسه كثيرا في هذا الصدد، حيث اكتفى بتمديد العمل بالقانون الفرنسي في هذا الشان وإلغاء منه الاحكام المتنافية مع مفهوم سيادة الجزائر كما سلفت الإشارة من قبل، وذلك بموجب احكام القانون رقم 62- 157 المؤرخ في 31 ديسمبر (1962)، "المتعلق بتمديد مفعول التشريع الفرنسي المتضمن حمايه النصب التاريخيه ضمن المقتضيات غير المخالفه لاحكام السيادة الوطنية"[28].

وفي سنة (1967)، اسندت مهمة صياغة اول قانون للتراث الاثري الوطني في ظل الاستقلال إلى عالم الاثار الفرنسي "البار فيفريه" (ALBERT FEVRIER)، الذي تقلد بعض المناصب الإداريه في هذا الشان بالجزائر المستقله، فضلا عن قيامه بابحاث اثريه كثيرة مهمه بمدينة سطيف وضواحيها، ولاسيما منها مدينة جميلة، حيث جرت ابرز ابحاثه الاثريه؛ والذي اكتفى بالرجوع إلى النصين التشريعيين الفرنسيين المذكورين من قبل (نص قانون 1930، ونص نظيره قانون 1941)، وإعادة صياغتهما في نص جديد، قوامه مائه وتمن وثلاثين (138) مادة، افرغت في وعاء الامر رقم 67- 281 المؤرخ في 19 رمضان عام 1387هـ الموافق لـ 20 ديسمبر 1967م، "المتعلق بالحفريات وحماية الاثار والاماكن التاريخية والطبيعية"[29]، واستمر العمل به إلى غاية صدور القانون 98 – 04، المؤرخ في 20 صفر 1419، الموافق لـ 15 يونيو 1998م، الذي مازال العمل قائما به إلى اليوم[30].

والذي جاء كمحاولة لتحديث الامر الانف الذكر، وفق نظرة عصرية متفتحة، كما يزعم البعض[31]، إلا انه لم يات بجديد في واقع الامر، إذا ما استثنيت عملية تقزيم التراث الاثري الذي كان يتمتع من قبل بقانون خاص، والاستنقاص من اهميته الحضارية والثقافية بإخضاعه لاحكام قانون مشترك يجمع بينه، وبين مختلف مقومات التراث الثقافي بنوعيها المادية، واللامادية، دون ربطه بقوانين التعمير، وقوانين تهيئة الفضاءات الجغرافية على نحو موثق، كما تتطلبه

---

[28] الوكالة الوطنية للآثار، مرجع سابق، ص ص 7 – 8.

[29] نفسه، ص ص 7 – 8.

[30] **قانون** 98 – 04، **المؤرّخ في** 20 **صفر عام** 1419، **الموافق** 15 يونيو سنة 1998، يتعلّق بحماية التّراث **الثّقافي، في: الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الدّيمقراطيّة الشّعبية، العدد** 44، 1998، **مصدرسابق.**

[31] Sid Ahmed Soufiane, ***La stratégie de Prise en Charge du Patrimoine Culturel en Algérie « Etude de cas la lois 98-04 »,*** département aménagement, faculté des sciences de la terre, université d'Annaba.

التشريعات الحديثة في مجال التنمية المعاصرة، رغم محاولات التلميع المحتشمة، التي اتت بها النصوص التشريعيه الشارحه، والمتممه له، والمتواصله في عمليه الصدور بشكل متقطع بين الفينة والفينة الاخرى إلى اليوم.

ب-). **التجديد الطرفي للبناء المؤسساتي:** خضع التراث الاثري الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي لوصاية وزارة الداخلية، التي كانت بها مديرية فرعية خاصة به، الا وهي: "مديرية الفنون الجميلة والاماكن والنصب التاريخية"، التي نقلت غداة الاستقلال الوطني من وصايه الداخليه إلى وزارة التربيه الوطنيه إلى غايه عقد السبعينات من القرن الماضي، قبل ان تحل محلها هيئات جديدة على مختلف الاصعدة (المركزيه، والجهويه، والمحليه) لخلافتها على تسيير قطاع التراث الاثري شيئا، فشيئا إلى غايه تلاشيها تماما مع مرور الوقت.

فقد ظهرت في بادئ الامر، هيئة مركزيه واحدة تشرف على مرة واحدة على إدارة كل من: "المعالم التاريخيه"، و"المواقع الاثريه"، و"المواقع الطبيعيه"، و"المتاحف"، مثلها في ذلك مثل المؤسسة الموروثة عن الاحتلال الفرنسي من قبل، وقد كانت تعرف باسم: "مديرية المتاحف والاماكن الاثرية والتاريخيه"، لكن بالنظر إلى شساعه، وشموليه مسؤوليتها الإداريه، المشرفه على عدة قطاعات تتكامل، او تتقاطع فيما بينها في ظل طاقم بشري محدود للغاية، وغير مؤهل اصلا، اضف إلى ذلك قله الإمكانات الماديه الموضوعه تحت تصرفها لهذا الغرض، اضحى من الضروري تدعيمها بمؤسسات جهويه، او محليه تخفف عنها الضغط في ظل نظام سياسي موجه، يعتمد على مركزيه الإدارة واخذ القرار.

وهو ما ادى إلى استحداث "ورشة الدراسات والترميم لوادي مزاب"[*]، التي انشئت فعليا عام (1970)، كاول هيئه تقنية في هذا المجال تختص بالترميم، ورعايه شؤون قرى وادي مزاب التاريخيه (العطف، وبني يزقن، وبونورة، ومليكه، وغرداية، والقرارة)، قبل ترسيمها في وقت لاحق بموجب القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 28 جانفي 1980، تم الرفع من شأنها، وترقيتها إلى مصاف ديوان محلي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92 – 419، المؤرخ في 17 نوفمبر 1992م، المتعلق باستحداث "ديوان حمايه وادي مزاب وترقيته (OPVM)"[32].

فالحظيرة الوطنية للطاسيلي و"المكتب المكلف بتسييرها"، الواقع تحت وصاية وزارة الاخبار والثقافة انذاك، والكائن مقره بمدينة الجزائر العاصمة، طبقا لاحكام المادة الواحدة والثلاثين (31) من المرسوم 72- 168، المؤرخ في 16 جمادى الثانية عام (1392)هـ، الموافق

---

[*] يمكن الإشارة في هذا المقام إلى ديوان تهيئة وترميم قصبة الجزائر (OFIRAC)، **المستحدث عام** (1985م.

[32] **وزارة الثقافة، ديوان حماية وادي مزاب وترقيته؛ مسيرة رائدة في إعادة الاعتبار لتراث ولاية غرداية**، غرداية (بدون ذكر تاريخ الطبع)، ص 8؛ الوكالة الوطنية للآثار، مرجع سابق، ص 91.

لـ 27 جويلية 1972م؛ المتمم والمعدل بموجب المرسوم 87 – 88 المؤرخ في 22 شعبان (1407)هـ، الموافق لـ 21 افريل (1987)م، المتعلق من جهته بإعادة هيكله المؤسسه العموميه لتسيير الحظيرة (المكتب)، وجمله انظمتها التشريعيه، حيث تم استحداث في هدا المقام "ديوان حظيرة الطاسيلي كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وصبغة ثقافية، تتمتع بالشخصية المدنية، والاستقلال المالي"، إضافة إلى تعيين مقره الدائم بمدينة "جانت"، وكدا إعادة ضبط الامتداد الجغرافي لهده الحظيرة على نحوٍ ادق مما كان عليه من قبل[33].

تم استحداث "حظيرة الاهقار" الطبيعيه، عام (1980)م، المرسمة بدورها بموجب احكام المرسوم 87 – 231 المؤرخ في 3 نوفمبر (1987)، و"المؤسسة العمومية المكلفة بتسييرها"، المعروفة تحت اسم: "ديوان الحظيرة الوطنية للاهقار"، ودلك بموجب المرسوم 87 – 232 المؤرخ في 3 نوفمبر (1987) القاضي باستحداث الانظمة التشريعية لحظيرة الاهقار الوطنيه[34].

تم إنشاء "الوكاله الوطنيه للاثار وحمايه الاماكن والنصب التاريخيه"، التي انشئت عام (1987)م بموجب المرسوم رقم 87 – 10 المؤرخ في 6 جانفي (1987)م، حيث اسندت لها مهام جرد التراث الثقافي، والتاريخي الوطني، ودراسته، والمحافظة عليه، وترميمه، وتثمينه، وعرضه امام الجمهور ضمن المخطط الوطني للتنميه الثقافيه، كما ينوب عليها على الصعيد المحلي خمس عشرة (15) دائرة اثريه فرعيه[35]، اي بمعدل دائرة اثريه لاكثر من ثلاث "ولايات"، او مقاطعات إداريه، كما حددها اخر تقسيم إداري للقطر الجزائري عام (1984)م.

إد بقيت تشغل إلى غايه تعويضها بالديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافيه المحميه، طبقا لاحكام المرسوم التنفيدي رقم 05 – 488، المؤرخ في 20 دي القعدة عام (1426)، الموافق لـ 22 ديسمبر سنة (2005)، الدي لاحت على ملامحه بشكل محتشم بصمة الصبغة التجاريه، والانتقائية في التسيير، سمة التحول العام من نظام الاقتصاد الموجه (سمة النظام الاشتراكي البائد) إلى نظام اقتصاد السوق في الاونه الاخيرة كخيار استراتيجي لتوجه السياسة العامة بالبلاد.

اضاف إلى دلك اقتصار تسييره للتراث الاثري المحمي فقط، او المقيد في قائمة التراث الوطني، او الاممي فحسب، كما سلفت الإشارة من قبل، وهو ما يثير طرح إشكالية مصير التراث الاثري غير المقيد بعد في ضوء هده التحولات غير المحسوبة العواقب؟؟.

---

[33] الوكالة الوطنية للآثار، مرجع سابق.
[34] نفسه، ص
[35] الوكالة الوطنية للآثار، مرجع سابق، ص 83.

إضافة إلى "مؤسسة ترميم التراث الثقافي" التي كان ميلادها بمثابة جنين ميت، حيث انشئت عام (1988) بموجب المرسوم رقم 88 – 09 المؤرخ في 26 جانفي (1988)[36]، إلا ان حضورها في الميدان كان محتشما للغاية، غير انّ ما يحسب لها هو اعتمادها على خبرة وتجارب الاجانب، مثل منظمة "اليونسكو" التي تابع خبراؤها عمليات ترميم عدة في مختلف انحاء القطر الجزائري في ذلك الوقت؛ وبولونيا التي رمّم خبراؤها معالم قلعة بني حمّاد بالمسيلة، وبعض معالم مدينة وهران، وإيطاليه التي تعتبر مدرسة قائمة بذاتها في مجال ترميم الاثار، حيث قام خبراؤها بترميم "قصر رياس البحر" في مدينه الجزائر العاصمه، وبعض التحف الفنية على مستوى المتحف الوطني للاثار القديمة انذاك على سبيل الذكر لا التخصيص والحصر[37].

ولعل ما يحسب عليها هو فشلها في ضبط رزنامة دقيقة لتكوين خبراء جزائريين في مجال صيانه وترميم المعالم التاريخيه والمقتنيات المتحفيه على المديين المتوسط والبعيد.

وكذا إعادة هيكلة المتاحف الاثرية والفنية بموجب المرسوم 85 – 277، المؤرخ في 12 نوفمبر (1985)، المتضمّن استحداث القانون النموذجي لإنشاء المتاحف الوطنية[38]، نزلا عند حاجه تخفيف الضغط على الإدارة المركزيه باللجوء إلى عمليه منح الاستقلاليه الماليه للمؤسسات الثقافيه، او ما يمكن ان يعبر عنه بمصطلح "التسيير الداتي للمؤسسات الثقافيه".

والذي تمّ على إثره استحداث ثمانية متاحف وطنية خلال الفترة الزمنية، الممتدة ما بين سنتيّ (1985 – 1993)، هي بحسب تسلسلها الزمني من الاقدم إلى الاحدث كالاتي: المتحف الوطني للاثار القديمه (1985)، والمتحف الوطني الباردو (1985)، والمتحف الوطني للفنون الجميلة (1985)، والمتحف الوطني سيرتا بقسنطينة (1986)، والمتحف الوطني احمد زبانة بمدينة وهران (1986)، والمتحف الوطني للفنون والتقاليد الشعبية (1987)، والمتحف الوطني

---

[36] نفسه، ص 93.

[37] AKCHICHE (Mohamed), «Une expérience de restauration au musée national des antiquités», In: ***Annales du musée nationales des antiquités***, N° 06, Année 1997, pp 61 – 67.

[38] المرسوم رقم 85 – 277، المؤرخ في 29 صفر عام (1406)، الموافق لـ 12 نوفمبر (1985)، يحدّد القانون الأساسي النّموذجي للمتاحف الوطنية، في: **الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية**، مجلّد عام 1985، ص ص 1726، عمود 1 – 1729، عمود 2.

للاثار بسطيف (1992)، واخيرا المتحف الوطني ناصر الدين ديني بمدينة بوسعادة، ولاية المسيلة (1993)*.

**ج). التمويل المالي:** ما يميز جملة المؤسسات المذكورة اعلاه، هو اشتراكها، وتماثلها في مصادر التمويل، المعتمدة في المقام الاول على دعم الخزينة العمومية للدولة، التي تؤمن لها ميزانية التسيير بالكامل، بل وحتى لمؤسسة "الديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية المحمية"، ذات التوجه الراسمالي (التجاري) في الظاهر، وبقائها على نسق سابقاتها في الاصل (مؤسسة خدماتية ذات طابع إداري لا غير)، حيث لا يمكن لمداخيل نشاطاتها الوظيفية، تسديد حتى مصاريف نظافة مكاتبها الإدارية في واقع الامر، فضلا عن افتقادها لدراسة اقتصادية حديثة توحد رسوم مداخيلها عبر التراب الوطني، وتمكن محاسبي الوصاية من رقابة المداخيل، والنفقات فيها بدقة.

وعليه يمكن القول بان السياسة الوطنية المنتهجة في ميدان حماية التراث الاثري وتثمينه، هي سياسة تعتمد على اسلوب تقليدي لإدارة دواليبه، وهو ما انعكس بالسلب على ابعاد تلك السياسة، التي لم ترق بعد إلى مستوى تحديات التراث الاثري الجزائري من جهة، كما يمكن تمييز ذلك بوضوح من غياب عناصر التثمين المحددة في العنصر الرابع من الفصل التمهيدي السابق في هذا الإطار بصرف النظر إن كان ذلك الغياب تاما، او جزئيا تبعا للظروف؛ ومن جهة ثانية بقاء ذلك التراث دون مستوى تطلعات المجتمع الجزائري من حيث الاستغلال والاستثمار بوصفه معطى رئيسي لصناعة السياحة الثقافية، وتد الاقتصاد المعاصر، كما هو معلوم، فضلا عن كونه شاهدا حيا حول المرجعية الثقافية والحضارية للمجتمع، التي ما تزال مثار جدل حساس بين مختلف اطياف المجتمع اليوم.

وصفوة القول، فإن ابعاد السياسة الوطنية في مجال ترقية التراث الاثري وتثمينه بالصورة التي هي عليها اليوم، ابعاد قصيرة النظر، لا تتعدى عتبة ضمان "الحراسة التقليدية للتراث"، ليس إلا، كما يمكن ان يستنتج من تعديد، وتغيير المؤسسات على مختلف الاصعدة (الوطني، والجهوي، والمحلي) من حيث الشكل، واستمرارها على ذات النسق من حيث الاداء، والتنظيم، والغايات، ولعل خير دليل على ذلك هو استبدال "الوكالة" بالديوان عام (2005)، الذي

---

* يُنظر مراسيمها الإنشائية بمجلّدات: **الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية، سنوات** (1985 – 1987، 1992 – 1993)م.

ادى إلى ترك التراث الاثري غير المقيد، والتراث المطمور تحت سطح الارض، والمسطحات المائيه الداخليه والإقليميه لمصيره الغامض.

وكدا إلغاء امريه (1967)، وتعويضها بقانون (1998)م، الدي ادى إلى تحجيم التراث الاثري من خلال دمجه بالتراث الثقافي كما سلفت الإشارة، بعدما كان يتبوا مكانه ارقى من قبل، وتقليص فيه شعاع حمايه محيط الاثر إلى مائتي (200) متر، بعدما كان في الامر السابق خمسمائة (500) متر على سبيل المثال لا التخصيص والحصر[39]، مما يؤكد بوضوح رغبة المشرع الجزائري في منح الاولويه لمشاريع التنميه، والتهيئه العمرانيه على حساب وقايه التراث الاثري وحمايته على خلاف ما يسعى إلى تحقيقه جاهدا "علم الاثار الوقائي" اليوم عن طريق تدخلاته الإستباقيه لتلافي إلحاق الضرر بالاثر غير المتحرى من قبل.

**3). اثر السياسه الوطنيه على مصير ثروات التراث الاثري الجزائري:**

يستنتج من خلال العرض السريع لمقومات السياسه الوطنيه المعتمدة في مجال حمايه التراث الاثري ثلاث نتائج في منتهى الاهميه: اولها سعي المشرع الجزائري للتكيف الشكلي مع البناء المؤسساتي، والإطار التنظيمي الدي تفرضه المنظمات الدولية المختصة في هدا الشان، كمنظمه "اليونسكو" على الصعيد الاممي، ومنظمه "الإسيسكو" على صعيد العالم الإسلامي، ومنظمه "الالسكو" على صعيد العالم العربي، بوصف الجزائر عضوا منتسبا فيها؛ اضف إلى دلك توقيعها ومصادقتها على جل المواثيق، والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية التراث الثقافي بشكل عام، والتراث الاثري منه بشكل خاص.

وثانيها تغيير الإطار التنظيمي، والبناء الهيكلي لمؤسسات التراث الاثري، وفق متطلبات معطيين ظرفيين داخليين، متغيرين باستمرار، اولهما حركيه النظام السياسي والاقتصادي للبلاد منذ الاستقلال حتى اليوم؛ واخرهما هو التنفيس، وتقليل الضغط على الإدارة المركزيه للتراث، دون الاخد في الحسبان ما يحتاجه هدا التراث من رعايه حقيقيه في سبيل المحافظة عليه، واستغلاله خير استغلال.

واخرها تكريس مبدا "قانون الطوارئ" من حيث لا يحتسب المشرع الجزائري باعتبار ان قانون (1998)، المسير للتراث الاثري، هو في واقع الامر تلميع لامر (1967)، المستنسخ بدوره كما سلفت الإشارة من قبل من نظيره الفرنسي، الصادر عام (1941)، الدي ولد هو

---

[39] الفقرتان (4 – 5) من المادة (17) من قانون 98 – 04، المؤرّخ في 20 صفر عام 1419، الموافق 15 يونيو سنة 1998، يتعلّق بحماية التّراث الثّقافي، في: **الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية**، العدد 44، 1998، مصدرسابق، ص ص 6 عمود 2 – 7 عمود 1.

الاخر بفرنسا في ظروف استثنائية تزامنت مع اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)م، واحتلال فرنسا وإسقاط حكومتها من طرف الالمان.

ومن ثمّ جاء ذلك القانون ليجسّد دور "الشرطي الحارس"، الذي انتحل وظيفته العاملون في هذا القطاع، والذين يضعون ثروات التراث الاثري نصب اعينهم دون التدخل، او السماح لغيرهم بذلك في حالة تداعي ذلك التراث للزوال والتلاشي بفعل المؤثرات الطبيعية والإنسانية على حدّ سواء، لانهم في واقع الامر حرّاسا لا غير.

وبذلك كانت اثار هذه السياسة القائمة على المفهوم التقليدي للإدارة جدّ وخيمة على مصير التراث الاثري اليوم، وحسبنا على ذلك دليلا الاكتفاء بتعديد النقاط الثلاث الاتية:

- افتقاد التراث الوطني لخريطته الاثرية التي تعد في عرف المختصين مفتاح التسيير العقلاني والفعّال في الوقت الراهن، لاسيما وانها تعِد بالكثير مستقبلا على خلاف معظم الدول بما فيها دول الجوار الفقيرة كتونس الشقيقة على سبيل الذكر لا التخصيص والحصر[40]. وهو ما دفع بالمؤتمرين في "الورشة الاورو مغاربية حول علم الاثار الوقائي"، المنعقدة بمدينة الجزائر خريف عام (2004) بتشديد الحرص على ضرورة إنجازها كاولويه من الاولويات الاساسيه في سبيل النهوض بالتراث الاثري المحلي من كبوته[41].

- عزل التراث الاثري في زاوية مغلقة، ومنع تفاعله مع بيئته العامة (الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والطبيعية)، كما يمكن ان يلاحظ من عدم وجوده في قوانين التهيئة العمرانية، واستصلاح الفضاءات الجغرافية، وغيرها من جهة[42]، وإلغاء المسؤولية الجزائية تجاهه لدى القضاء الجزائري، كما هي مجسّدة في قانونه الخاص من جهة ثانية. فقد ادّت النقطة الاولى إلى تنازع مديريات التعمير بنظيرتها الوصية على التراث الاثري بسبب عدم تطابق قوانينهما إلى درجة التصادم في غياب ضبط حدود الصلاحيات بين بعضهما البعض؛ وفي الثانية إلى الحكم على الجانحين في حق التراث الاثري بقانون العقوبات العام، الذي يخل بدوره من الإحالة على قانون التراث المذكور، بدل تسليط

---

[40] يُنظر على سبيل المثال لا التّخصيص والحصر:
- المنظمة العربية للتّربية والثّقافة والتّعليم (ألسكو)، **المسح الأثري في الوطن العربي**، تونس، 1993م.
- IPAMED, ***Carte informatisée du patrimoine***, Tunis, 2005.

[41] UNESCO, ***Atelier euro-maghrébin "patrimoine et aménagement du territoire-l'archéologie préventive"***, 26 – 30 Novembre 2004 Alger, p 96.

[42] UNISCO, Op.cit, p 93.

العقوبات المكرّسة في هذا الاخير، علما انه لا يعقل ان يحكم بذات العقوبة لشخص سرق انيه فخاريه عديمه الاهميه من محل تجاري، وشخص اخر سرق، او تكتم على إخفاء انية فخارية اثرية ذات قيمة تاريخية معتبرة على الرغم من ان الشيء المسروق، صوريا هو شيء واحد.

- تاخر نتائج البحث الاثري في الجزائري[43]، وكذا بقية العلوم، والمصالح المتعلقة بالتراث الاثري كالصيانة والترميم، وعلم المتاحف، والحفظ والوقاية، وغيرها، بسبب كثرة الحواجز الوهميه في ممارسه العمل الميداني من جهه، وتوفير ميادين تكوينيه لصقل خبرات الإطارات الشابة في مجال التنقيب الاثري المحترف، وميدان الصيانة والترميم للمعالم التاريخيه، والمقتنيات الاثريه على حد سواء. وهو ما فوّت فرصتين على التراث الاثري، اولهما فقد بعض اجزائه بفعل تاثيرات طبيعية وبشرية مختلفة، كما يمكن مقارنة التقارير الفرنسيه القديمه بواقع التراث الاثري اليوم*، دون إمكانيه تحريك ساكن؛ واخرهما بقاء القطاع ينشط بإطارات محدودة التجربة لا ترقى إلى مستوى تحديات هذا التراث، وتطلعات المجتمع على المديين الراهن والقريب على اقل تقدير، ومن تم الفشل في استثماره على نحو جاد وفاعل، اقتصاديا وثقافيا مثل ما هو الحال عليه في الكثير من دول العالم بشقيه المتطور والنامي على حد سواء.

**4). تحديات التراث الاثري في الوقت الراهن:**

ومهما كان من امر، يبقى امام التراث الاثري اليوم تحديات عديدة، لعل من ابرزها على الإطلاق ما يلي:

---

[43] ينظر المداخلات الآتية:

- KHELIFA (Abderrahmane), «Bilan de recherche archéologique musulmane en Algérie (1962 – 2004)», In: l'***Algérie 50 ans après ; état des savoirs en sciences sociales et humaine (1954–2004)***, Actes de Symposium, Oran 20 – 22 septembre 2004, Editions CRASC, Oran, 2008, pp177 -192.
- BENSEDDIK (Nacira), «L'archéologie antique en Algérie, hier et Aujourd'hui», Ibid, pp 193 – 201.
- FERDI (Sabah), «Musées d'Algérie; perception ambiguë d'un passé pluraliste», Ibid, pp 203 – 213.

* يمكن الرّجوع في هذا المقام إلى تقارير جرد المعالم التّاريخية والمواقع الأثرية، والمقتنيات المتحفية المدونة بالدوريات الأثرية الجهوية التّي أنشأها الفرنسيون من قبل، كالمجلّة الإفريقية، ونشرة الآثار لعمالة، وهران، ونظيرتها بقسنطينة، وعنابة، وسطيف، وتلمسان والجزائر العاصمة، ودورية معهد الدّراسات الصّحروية، وغيرها، إضافة إلى الأطلس الأثري (1909 – 1911)، وأرشيف البعثات العلمية في مستهل الاحتلال الفرنسي، المكوّنة من أربعة عشر (14) مجلدا من الحجم الكبير، كما هو معروف لدى المختصين.

ا). **تحديات تقنيه:** تتمثل كما سلفت الإشارة من قبل في اولويه إنهاء عمليات الجرد الاثري لمختلف عناصره الثابته والمنقوله؛ وضرورة إنجاز الخريطه الاثريه الوطنيه بنوعيها (الورقيه، والافتراضيه) في اقرب وقت ممكن.

وهو في واقع الامر عمل جبار يتطلب رصد إمكانات ماديه معتبرة، وحشد طاقات بشريه كبيرة للعمل جنبا إلى جنب على مدار عقود طويله باعتبار ان القطر الجزائري بوصفه اليوم اكبر بلد في القارة الإفريقيه من حيث المساحة بعد تقسيم السودان مؤخرا من جهة، وتاخر الجزائر في هدا الشان عن الركب الدولي باكثر من نصف قرن بلا مبالغه من جهه ثانيه.

ولو ان الوصايه على القطاع قد بدات في الاونه الاخير بمباشرة بعض المجهودات المحتشمه، عبر قنوات "الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافيه المحميه" الدي شرع في تنفيد محاوله تجريبيه مع فريق اثري إيطالي، افضى إلى مسح مساحات كبيرة من ولايه الطارف سنة (2009)، وولايه سوق اهراس سنه (2010)، ونامل بان تتواصل العمليه السنه الجاريه لإنهاء مسح ولايه جديدة ومن ولايات اقصى الشرق الجزائري.

بـ). **تحديات تنظيميه:** فقد بينت الممارسات الميدانيه بوضوح قصور التشريع المتخصص المعمول به اليوم في توفير الحمايه الكافيه للتراث الوطني، وعجزه عن مسايرة التغيرات الحاصله في هدا المجال على الصعيد الدولي، كاستحاله استيعابه لـــ "علم الاثار الإنقادي" من قبل، و"علم الاثار الوقائي" اليوم، مما يتطلب مراجعه دقيقه، وإعادة النظر في اشياء كثير فيه، ليس هاهنا مكان لمناقشتها.

اضف إلى دلك ثبوت فشل المؤسسات الساهرة على ترقيه التراث الاثري وتثمينه ميدانيا، كما يمكن ان يستنتج من بقائها "مؤسسات خدماتيه دات طابع إداري" على الرغم من التسميات البراقه المسماة بها احيانا، التي يفهم منها على انها مؤسسات تقنيه عمليه، وكدا كثرة تغييراتها مقارنة مع قصر عمر الدوله الجزائريه المستقله نسبيا من جهة اخرى، ناهيك عن تداخل صلاحياتها فيما بينها، وبين المؤسسات الناشطه معها في قطاعات اخرى على الصعيد المحلى.

ج). **تحديات التنميه الشامله:** وتتمثل اساسا في الشرخ العميق القائم بين السرعه البطيئه جدا لتقدم الابحاث الاثريه ميدانيا عبر مختلف ارجاء التراب الوطني بالمقارنه مع نظيرتها سرعه المشاريع التنمويه، الجاريه بسرعه الضوء، شان مشاريع قطاع الاشغال العموميه خلال المخطط الخماسي الفارط، والمخطط الخماسي القائم (2010 – 2014)م، حيث عرف فتح ورشات كبيرة في مجال تحديث الشبكه الطرقيه بالجزائر، مثل إنجاز مشروع الطريق السيار "شرق –

غرب"، والطريق السريع الاخر للهضاب العليا الذي هو في طور الإنجاز، والطرق السريعة الكبرى الرابطه ما بين الطريق السيار والمراكز الحضريه لاربع وثلاثين (34) ولايه، والطرق الوطنية الرابطة بين الشمال والجنوب، وكذا التحويل التدريجي للطريق العابر للصحراء (طريق الوحدة الإفريقية سابقا) إلى طريق سريع[44].

وهي كما يبدو للعيان، مشاريع تنموية ضخمة من شانها المرور على الاف المواقع الاثرية المطمورة تحت سطح الارض بصرف النظر عن حجمها، واهميتها التاريخية والحضاريه، وإمكانيه إلحاق بها الضرر، او إتلافها بالكامل من غير ان يكون في المتسع فعل شيء في ظل قصر نظر السياسة الوطنية الراهنة، المنتهجة في مجال ترقية التراث الاثري، وتثمينه.

**د). انعدام إستراتيجيه واضحه المعالم في مجال وقايه التراث الاثري وحفظه:** حيث يلاحظ على بنية السياسة الوطنية في هذا المجال، نزوعها للتكيف مع الاحوال الظرفية، دون التفكير بعمق في نظرة استشرافيه تقعد التراث الاثري في موضعه الصحيح من موضع بيئته العامة، سبب استمرار الحلول الترقيعية، القائمة بين الفينة والفينة الاخرى، والتي لا تحلّ المشكل في واقع الامر بقدر ما ترجيه إلى فترة اخرى، وتعقيد معضلته اكثر، فاكثر ليس إلا.

**خلاصه الفصل:**

وصفوة القول، فإن السياسة الوطنية المنتهجة في مجال حماية التراث الاثري وتثمينه، لم ترق بعد إلى مستوى تطلعات المجتمع الجزائري، وما ينتظره من استثمار اقتصادي وثقافي هادف لتراثه العريق، الممتد افقيا (جغرافيا) على مساحه تناهز مساحه القارة؛ وعموديا (زمنيا) لمئات الاف السنين؛ فضلا عن تنوعه الثقافي الزاخر بين مقتنيات منقولة نفيسة، ومعالم تاريخيه شامخه، ومواقع اثريه هامة، وعمائر ريفيه خلابه تميز المجتمع الجزائري عن غيره من المجتمعات الإنسانية من جهه، كما تبرز مدى إسهامه الفاعل في تشييد الحضارة الإنسانية على مر العصور من جهة ثانية.

وهو ما يتطلب في واقع الامر، ضرورة توفر إرادة فولاديه حقيقيه، وبذل جهود جبارة في سبيل عملية تحديث هياكلها، والارتقاء بها إلى مصاف ما هي عليه نظيراتها في العالم،

---

[44] وزارة الأشغال العمومية، **خطة عمل وبرامج قطاع الأشغال العمومية**، تقرير ملخص حصيلة البرنامج الخماسي (2010 – 2014)، نوفمبر 2009، ص05.

وتدارك ما لحق بها من تاخر جرّاء عمليات الترقيع التي ميزتها منذ الاستقلال عام (1962م حتى اليوم، ودعمها بما استجدّ في هذا الشان، مثل محاوله التمكين لعلم الاثار الوقائي، والعمل على إرساء ركائزه المتينه ببلادنا، صلب موضوع هذه الدراسه.

الفصل الثّاني:

# تجربة الجزائر مع "علم الاثار الوقائي"

**تمهيد:**

تعود بوادر اهتمام الجزائر بـ "علم الاثار الوقائي" إلى سنة (2003) تحديدا، وهو التاريخ المصادف من جهة لفترة حسم الجدل العلمي الحاد، الذي كان قائما بشانه في فرنسا، كما جسدته اشغال الندوة الوطنية التي دعت إليها "وزارة الثقافة والاتصال" الفرنسيه، وتنظيم "قسم الهندسة المعماريه" بالتعاون مع "مركز الدراسات والابحاث في قانون البيئه، وتخطيط استغلال الاراضي"، الذي جرت وقائعها بجامعة باريس الاولى في يوم 10 ديسمبر (2002)*، وما تمخض عليها من تعديلات عميقة على قانون 2001 / 44، المؤرخ في 17 جانفي 2001، المتعلق بإنشاء علم الاثار الوقائي، كما جسدتها بوضوح تعديلات قانون 2003 / 707، المؤرخ في الفاتح اوت (2003)[45].

ومن جهه تانيه تزامنه مع نشاطات التظاهرة الثقافيه الوطنيه الموسومه بـــ "سنه الجزائر في فرنسا (2003)"، حيث كانت بمثابة النافذة التي اطلت منها الجزائر على التجربة الفرنسية في ميدان "علم الاثار الوقائي" لاول مرة، كما يؤكد ذلك بوضوح مختلف انشطة محاولاتها الاستطلاعية الباكرة، التي قامت بها الجزائر فيما بعد، بداية من تلك السنة ذاتها.

**1). المحاولات الاستطلاعيه الباكرة:**

استغرقت هده العمليه فترة زمنيه قصيرة جدا، حيث امتدت على وجه الدقة والتحديد ما بين مستهل عام (2003)م، ونهاية عام (2004)م، وقد تميزت باربعة (04) انشطة اساسية في هدا المضمار، يمكن تجزئتها ضمنيا إلى فرعين تانويين هما بحسب الاغراض المرجوة منهما، وترتيبهما الزمني من الاقدم إلى الاحدث كالاتي:

العمليات الاستعراضيه الميدانيه، التي كانت مدينه شرشال الاتريه، وقصبه مدينه الجزائر العريقة مسرحا لمبادراتها التجريبيه خلال سنه (2003)م؛ واللقاءات التحسيسيه، المجسدة في اشغال "الورشة الاورو مغاربية" المنعقدة بمدينة الجزائر العاصمة، التي اعقبها مباشرة اللقاء

---

* أكثر تفاصيل حول هذا الجدل يُنظر على وجه الخصوص مجموع المداخلات التي عُرضت في الندوة:
FRIER (P.L), ***Le nouveau Droit de l'archéologie préventive***, édition l'Harmattan, Paris, 2004.

[45] La loi n° 2001/44 du 17 janvier 2001 relatif à l'archéologie préventive modifiée par la loi n° 2003 - 707 du 1 Août 2003.

الدولي الذي احتضنته جامعة ابي بكر بلقايد في اقصى الغرب الجزائري نهاية عام (2004)، كما هو مفصل في موضعه ادناه:

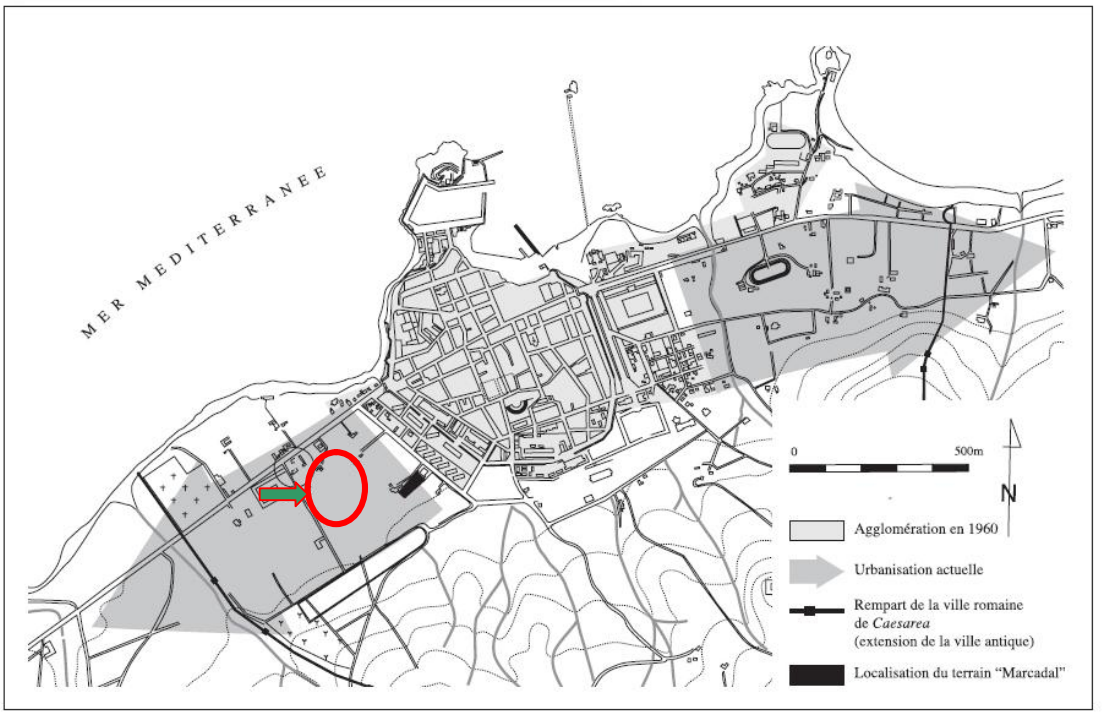


**المخطط (01):** موقع تجزئة "**مركدل**" من مدينة شرشال، نقلا عن:
(FRANçOIS SOUQ) "فرنسوا سوك"

**أ). العمليات الاستعراضيه الميدانيه:**

* **تشخيص موقع "مركدال"*** **باقصى جنوب عرب مدينه شرشال:** اندرجت تلك العمليه الميدانية الاستعراضية، الاولى من نوعها في الجزائر ضمن مشروع تجريبي محدود للغاية، موسوم بعنوان عريض: "**علم الاثار الوقائي والتراث؛ إنقاذ شرشال**"[46]، ودلك في إطار

* ينسب موقع "مركدال" الاثري إلى تسميه "قله" مجاورة له باقصى جنوب غرب مدينه شرشال (اللوحه: 01)، ومدينة شرشال كما هو معلوم لدى المختصين من اعرق مدن الفترة القديمة بالجزائر، اكثر تفاصيل حول تاريخها العريق، وتطور عمرانها عبر العصور، ينظر على سبيل المثال: LEVEAU (PH), ***Caesarea de Mauritanie, une ville romaine et ses compagnes***, Collection de l'Ecole de Rome, Rome, 1984.

[46] - Agence national d'archéologie et de protection des sites et monuments historique, ***SAUVER CHERCHELL (recherche archéologiques préventive)***, N° 94 / S.DG / 2003.
***Document final de synthése (Diagnostique archéologique du terrain - MARCADAL -Cherchell- Algérie)***, Mars, 2004, ANAPSMH (Algérie) et INRAP (France), p 3.

عمل مشترك بين "الوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية" (ANAPSMH)* انذاك، و"المعهد الوطني الفرنسي لابحاث علم الآثار الوقائي" (INRAP)، قوامه إجراء تشخيص اثري بموقع "مركدال" الاثري في مدينه شرشال الساحليه (المخطط: 01).

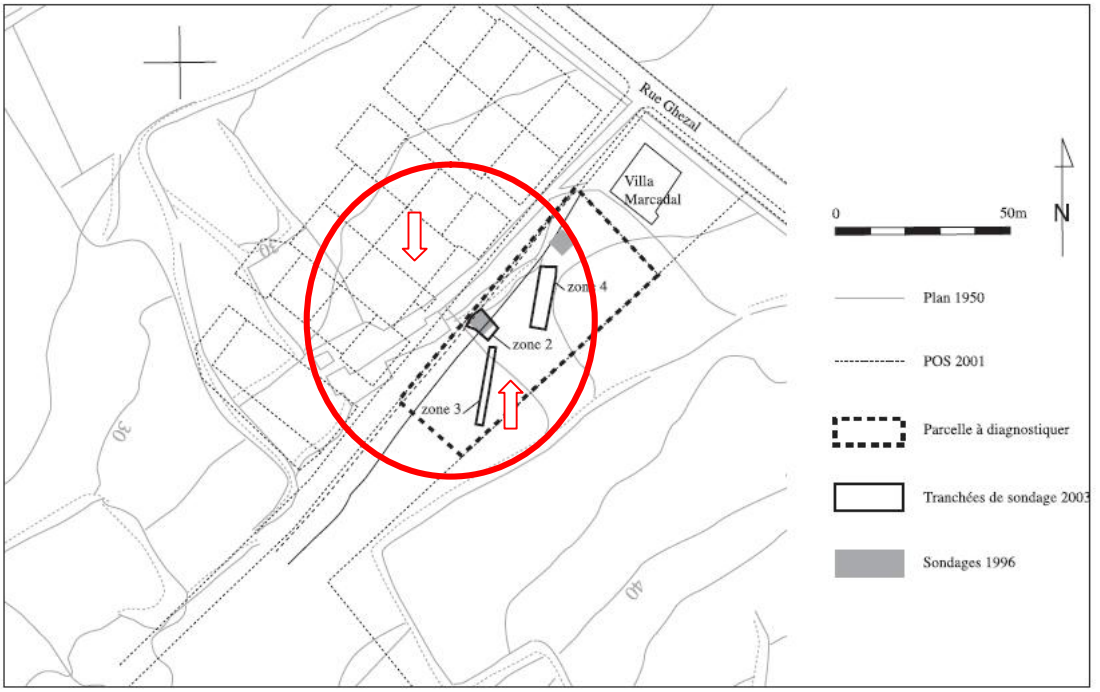


**المخطط (02):** تفاصيل تشخيص موقع "**مركدل**" بمدينة شرشال،
**نقلا عن**: "**فرنسوا سوك**" (FRANçOIS SOUQ)

ففي خريف سنة (2003) تمت انطلاقة عملية التشخيص التجريبي بالقسم الغربي من مدينة شرشال على رقعه صغيرة من الارض، تقدر مساحتها الإجماليه بالف ومائتي (1200) متر مربع (اللوحتان:01 – 02)، كانت مرشحة لاستيعاب مشروع تهيئة بوسعه التسبب في تلف، او تخريب جملة البقايا الاثرية المطمورة هناك على حد اعتقاد المبادرين للعملية (المخطط: 02).

ومن تم جاءت هذه العملية كتدخل مسبق لوقاية اثار الموقع قبل انطلاقة المشروع التنموي على سطحه من جهة، وكذا تطبيق تقنيات العمل الجديدة في مجال "علم الآثار الوقائي" بالجزائر

---

* أنشئت "الوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية" بموجب المرسوم رقم 87- 10 المؤرخ في 6 جمادى الأولى عام1407، الموافق للسّادس يناير سنة 1987، وفي 29 ذي القعدة عام 1407، الموافق ليوم 25 يوليو سنة 1987، صدر القرار الوزاري المشترك، المتضمّن لتنظّيمها الدّاخلي، قبل أن تتغير طبيعتها القانونية، وتسميتها من "الوكالة" إلى "الديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية المحمية واستغلالها" بداية من سنة 2005، أكثر تفاصيل، يُنظر الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية، مجلّد عام (1987)، ومجلّد عام 2005.

لاول مرة، كما سلفت الإشارة من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة تطبيق التجربة الفرنسية لاول مرة خارج الحدود السياسيه للقطر الفرنسي[47].

وقد كانت نتائج تلك العلمية البسيطة جدا مشجعه، حفزت القائمين عليها إلى بعث فريق متكامل من الباحثين الجزائريين والفرنسيين إلى مدينه "نيم" (NIMES) بجنوب فرنسا في غضون شهر ديسمبر من تلك السنة (2003) لفحص، ودراسة المكتشفات الاثريه، وإجراء عمليات التحاليل المخبريه اللازمه عليها بمقر القاعدة الجهويه "المعهد الوطني الفرنسي لابحاث علم الاثار الوقائي"، قبل الانصراف في وقت لاحق إلى تحرير التقرير النهائي للعملية، الذي ضم توثيق جميع مراحل العمل الميداني (المخطط: 02)، الممتد على فترة زمنية ناهزت خمسة عشر (15) يوما، واكثر من شهرين فيما يخص الدراسة العلمية النظريه، والفحوصات المخبريه للقى الاثريه المكتشفه هناك[48].

* **تشخيص جزيرة "لالاهم"**: اقدمت بلديه "وادي قريش" في منتصف عقد تسعينات القرن الماضي على تهيئه موضع لاحتضان مشروع مركز تجاري ضخم بخمس طوابق، يتربع على مساحه مقدارها (4775) متر مربع في المنطقه المعروفه محليا بـ: "جزيرة لالاهم"، و"ساحه الإياله" (PLACE DE REGENCE)، الواقعين بالقصبه السفلى من مدينه الجزائر (المخطط: 03). وبالنظر إلى موقع هذا المشروع بمنطقه اثريه مهمه، فقد لزم الامر ضرورة إجراء بعض الاسبار الاثريه الاحترازيه قبل انطلاقه المشروع.

---

[47] SOUQ (F), "l'opération de diagnostic archéologique du terrain Marcadal à Cherchell (Algérie)", ***Atelier euro-maghrébin***, Op.cit, p 69.

[48] ABBACI (A) & SOUQ (F), ***Document final de synthèse; Archéologie préventive et patrimoine «Sauver Cherchell», Diagnostic du terrain Marcadal Cherchell (Algérie)***, ANAPSMH, Alger / INRAP, Nîmes, 2004.

-SOUQ (F), "l'opération de diagnostic archéologique du terrain Marcadal à Cherchell (Algérie)", Op.cit, pp 69 - 79.

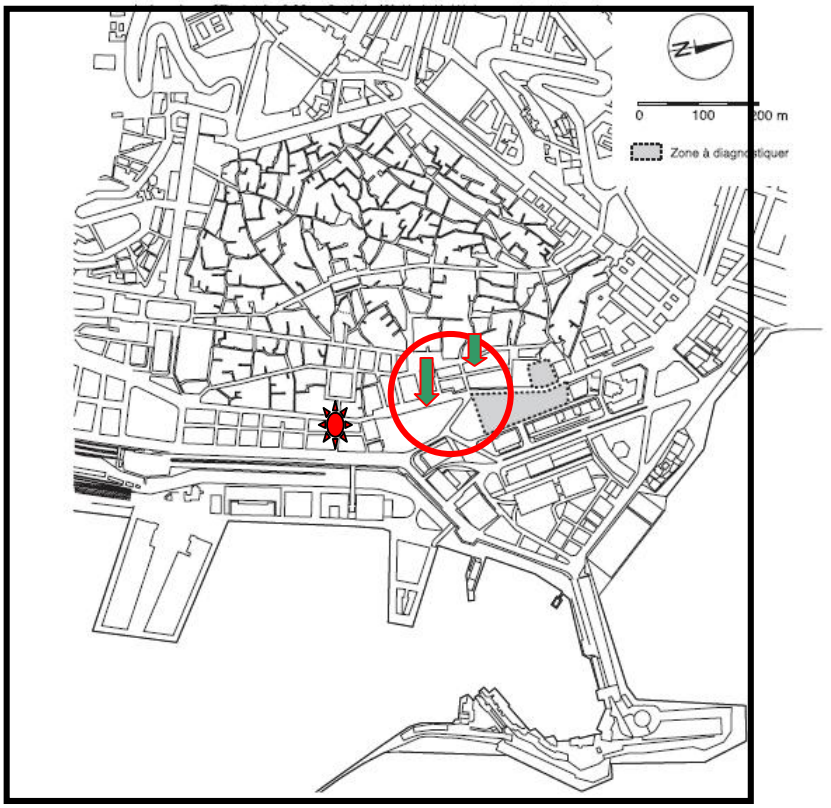


**المخطط (03):** موضع تشخيص جزيرة "لالاهم" بقصبة مدينة الجزائر،
نقلا عن: "فرنسوان سوك" (FRANçOIS SOUQ)

وهو ما تمّ فعلا خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين سنتيّ (1996 – 1997)م من طرف "الوكالة الوطنية للاثار وحماية المعالم والنصب التاريخية" بوصفها اعلى هيئة تقنية تشرف على تسيير وحمايه التراث الاثري الوطني انذاك، حيت نفذت العمليه (المخطط: 04 الدائرة الصغرى) على يد فريقين بقيادة كل من الباحث "كمال مداد"، وزميله "إلياس عريفي"[49].

[49] ARIFI (L) & PETITOT (H), "Projet d'évaluation archéologique Ilot Lallahoum (Icosium)", ***Atelier euromaghrébin***, 26-30 Novembre, Alger, 2004, p 87.

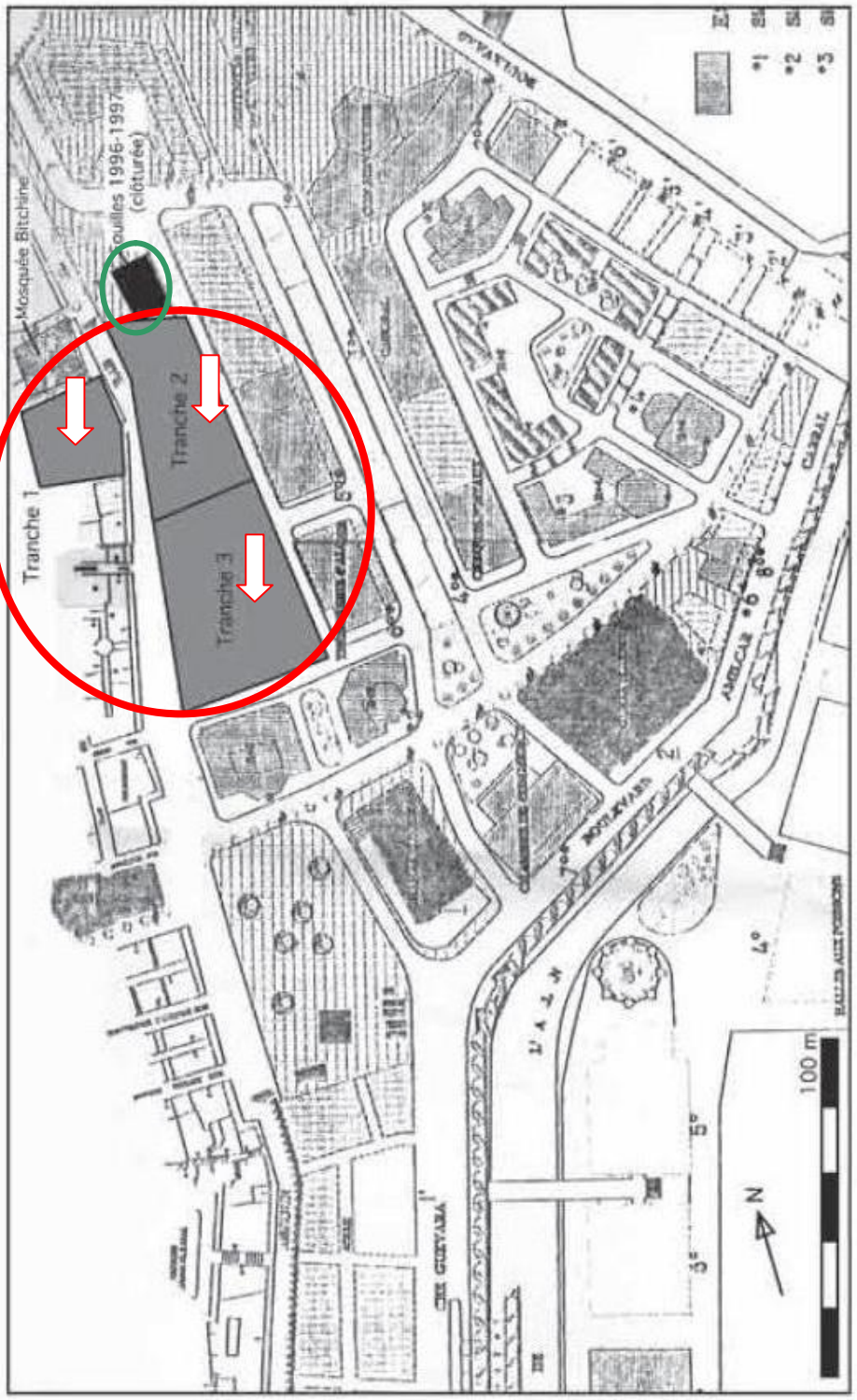


**المخطط (04):** تفاصيل تشخيص جزيرة "الأهم" في إطار إعادة تهيئة حيّ البحرية من قصبة الجزائر السفلى، نقلا عن: "إلياس عريفي، و هيرفي بوتي تو (*HERVE PETITOT*)".

ولما قدم وفد "المعهد الوطني الفرنسي لابحات علم الاثار الوقائي" إلى الوكاله المذكورة عام (2003) بغرض استكمال الإجراءات الإدارية لتنفيذ تشخيص موقع "قله مركدال" بمدينة شرشال (اللوحة: 01)، عرضت عليه دعوة لزيارة موقع لالاهم، وإبداء رايه فيما جرى، حيث لاحظ من جهته ان الاسبار الاتريه قد نفدت بإمكانيات محدودة، وبطريقه يدويه لا ترقى إلى مستوى تطلعات الغايه المرجوة من تلك العمليه، وبادر من حينه إلى اقترح إضافه اسبار اتريه

بالات ميكانيكية على نطاق اوسع، وعمق اكبر بغرض قراءة توضع الطبقات الاثرية بالموقع، قراءة سليمه.

وبذلك جاءت فكرة إجراء تشخيص "جزيرة لالاهم" في إطار النشاطات المشتركه ما بين "الوكاله" الممثله للطرف الجزائري، و"معهد ابحاث علم الاثار الوقائي" عن الطرف الفرنسي، مثل ما حدث في شرشال من قبل تماما.

وقد تم ذلك على الفضاءات المجاورة لاسبار الوكالة الانفه الذكر، حيت انطلقت الاشغال هناك في يوم 29 نوفمبر 2003[50]، باستخدام الجرافة الميكانيكية لفتح ثلاثة اسبار اثرية في ثلاث مواضع متجاورة (المخطط: 04 الدائرة الكبرى)، اولها على مستوى قسم سكنات "لالاهم" المتربعة على مساحة (1200) متر مربع، حيت تم فحص منه (85) متر مربع؛ وثانيها القسم الشمالي من ساحة الإياله، الممتدة على مساحة (1375) متر مربع، اين تم فحص (100) متر مربع؛ واخرها القسم الجنوبي من دات الساحه، المتربع على مساحه (2200) متر مربع، حيت تم فحص منه مساحه (150) متر مربع، اي بفحص مساحه (335) متر مربع من مجموع مساحة الموقع المقدرة بـــ (4775) متر مربع[51].

وهو ما يمثل في واقع الامر نسبة (07.01) بالمئه من مجموع المساحه العامه، اي النسبه المئوية المعتمدة قانونا في التشخيصات الاثرية بفرنسا، والتي جعلها المشرع الفرنسي متارجحه ما بين (05) و(12) في المئة من جملة المساحة الإجمالية للمشروع.

**بـ). اللقاءات التحسيسيه:**

*** اشغال الورشه "الاورو مغاربيه" المنعقده بمدينه الجزائر سنه (2004):** تم عقد "الورشة الاورو–مغاربية" الدائعة الصيت بمدينة الجزائر العاصمة ايام 27 28 29 نوفمبر (2004) بمشاركة كل من: ممثل "اليونسكو"، و"المعهد الوطني الفرنسي لابحاث علم الاثار

---

[50] SOUQ (F), "Rapport d'expertise du Projet d'évaluation archéologique Ilot Lallahoum (Icosium)", UNESCO, ***Atelier euro-maghrébin "patrimoine et aménagement du territoire- l'archéologie préventive"***, 26 – 30 Novembre 2004 Alger, pp 81 – 82.

[51] - ARIFI (L) & PETITOT (H), Op.cit, pp 87 – 88.

- SOUQ (F), "Rapport d'expertise du projet d'évaluation archéologique : Ilot Lallahoum (Icosium)", ***Atelier euro-maghrébin***, Op.cit, pp 81 – 85.

الوقائي"، وجامعة "بول فاليري التالتة" (UNIVERSITE PAUL VALERY III) بمدينة "مون بوله" الفرنسيه ، وباحتين من إسبانيا، وإيطاليا، وتونس، والمغرب الاقصى، وموريتانيا، و"المركز الوطني للبحوث الاثريه (CNRA)"، والتي كان موضوعها الرئيسي موسوما بـــ: "**التراث، التنميه الإقليميه، وعلم الاثار الوقائي**"[52].

إذ دارت اشغال تلك الندوة في شكل موائد مستديرة موزعة على تلاث ورشات تانويه، وقد كان الهدف منها بالنسبه للطرف الجزائري على ما يبدو، هو تاكيد رغبته الجامحة في مسايرة مستجدات التراث التقافي بشكل عام، والتراث الاثري منه بشكل خاص على الصعيد الاممي، والإقليمي، وكذا حرسه الشديد على صقل خبرته المتواضعة بمعارف جديدة في مجال تسيير التراث الاثري ووقايته، كما جسدها "علم الاثار الوقائي" بالنسبه للاراضي التي لم تشخص فيها الاثار من قبل مطلقا في موازاة ترشيحها لاستيعاب مشروع تنموي جديد، وإمكانيه احتمال انطوائها على بقايا اثريه مطمورة، تستوجب تدخلا احترافيا لوقايتها قبل انطلاقه المشروع التنموي على حسابها.

علما انّ هذه الورشة قد توّجت اشغالها بجملة من التوصيات العمليه في سبيل التمكين لعلم الاثار الوقائي، وترسيخ دعائمه بالجزائر، وبقيه الدّول المغاربيه، المشاركة في اشغال الندوة، لم يحقق منها إلى اليوم سوى الشيء القليل لاسباب ليس ها هنا مكان للوقوف عندها بالتفصيل.

* **لقاء جامعه تلمسان الدولي**: بعد تلك الندوة بايام قلائل، احتضنت "جامعة ابي بكر بلقايد" في مدينة تلمسان بدورها خلال شهر ديسمبر من تلك السّنة (2004)، لقاءً علميا، ضمّ إطارات من "المعهد الوطني الفرنسي لابحاث علم الاثار الوقائي"، واساتذة باحتين من جامعة "بول فاليري التالتة، وممتلين عن السّفارة الفرنسية بالجزائر، وممتلين عن الاسرة الجامعية بتلمسان (طلبه، واساتذة، ومسؤولين إداريين)؛ توّج في نهايه المطاف بعقد "اتفاق – إطار"، ينصّ على التعاون بين الجامعة المذكورة، و"المعهد الوطني الفرنسي لابحاث علم الاثار الوقائي" في مجال تكوين اساتذة، وطلبه قسم علم الاثار خلال الفترة الزمنيه الممتدة ما بين سنتيّ (2007 – 2010)م[53].

---

[52] UNESCO, Op.cit.

[53] Institut National des Recherches d'Archéologie Préventive (France) et Université Abou Bekr Bel kaid (Tlemcen) , ***Accord - Cadre de Coopération en matière de***

**2). تكوين وإعادة تاهيل الإطارات الجزائريه في مجال "علم الاثار الوقائي":**

اسندت مهمه تكوين مجموعه من الإطارات، والطلبه الجزائريين في مجال "علم الاثار الوقائي"، وصقل تجاربهم الخاصة بتربصات مكثفة قصيرة المدى بداخل الوطن بالنسبة لطلبة الجامعة الجزائريه، وفي فرنسا فيما يخص إطارات قطاع التراث الاثري، واساتذة الجامعات الجزائريه إلى "المعهد الوطني لابحاث علم الاثار الوقائي" في فرنسا بموجب إبرام اتفاقيتا تعاون في مجال التكوين، والتاهيل البشري بينه، وبين كل من "الوكالة الوطنية للاثار وحماية المواقع والمعالم التاريخية" عام (2006)، وجامعة ابي بكر بلقايد عام (2007)م على انفراد، وقد تلخصت مجمل تلك النشاطات فيما يلي:

**أ). تربص إطارات وزارة الثقافه بفرنسا:** نظم هدا التربص الميداني الدي دام شهرا من التكوين النظري والتطبيقي في مجال "علم الاثار الوقائي" على شرف إطارات "الوكالة الوطنية للاثار وحمايه المواقع والمعالم التاريخيه"، ونظرائهم في الإدارة المركزيه بوزارة الثقافه الجزائرية عام (2007)م بجنوب فرنسا، وتحديدا في المناطق الواقعة تحت نفوذ "قاعدة ما بين الجهات" (BASE INTERREGIONALE)، إحدى القواعد الفرعيه، التابعة "للمعهد الوطني لابحاث علم الاثار الوقائي"، الكائن مقرها بمدينة "نيم" (NIMES) الفرنسيه، والتي يمتد نفوذها الإداري على كامل الجنوب الفرنسي بما فيه جزيرة "كورسيكا" الانفصاليه بحوض البحر المتوسط[54].

**بـ). تربص اساتذة جامعه تلمسان بفرنسا:** وفي دات الإطار، وبدات المكان، وفي نفس السنة ايضا، اجرى استادان جامعيان من قسم علم الاثار، "جامعة ابي بكر بلقايد" (اللوحتان: 03 – 04) خلال الفترة الزمنيه الممتدة ما بين 27 مارس و25 افريل (2007) دورة تدريبيه

---

***formation et de recherche scientifique en Archéologie Préventive***, 2007.

[54] **مقابلة خاصة** مع السيد: "**إلياس عريفي**"، أحد الإطارات الجزائرية، المستفيدة من هذا التّربص، وذلك **بمقرّ** "المركز الوطني للبحوث الأثرية" في مدينة **الجزائر العاصمة**، بتاريخ 05 فيفري 2011؛

مماثلة[55]؛ وذلك بموجب اتفاقية ثنائية، وقعت في مستهل تلك السنة بين الجامعة المذكورة، ومعهد ابحاث علم الاثار الوقائي الفرنسي على غرار ما قام به هذا الاخير مع "وكاله الاثار" عام (2006)، كما سلفت الإشارة من قبل[56].

**ج). استضافه إطارات (*INRAP*) لتاطير طلبه علم الاثار بتلمسان***: تنفيذا لبنود الاتفاقية الثنائيه المذكورة اعلاه، دعت جامعه ابي بكر بلقايد تلاته إطارات من "المعهد الوطني لابحاث علم الاثار الوقائي"** بغرض إجراء تكوين ميداني لطلبة السنة الثالثة بقسم علم الاثار (تخصص صيانة وترميم) سنة (2007)، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 15 29 مارس من تلك السنه.

إلا ان ما يلاحظ على هذا التربص، كما يمكن ان يستنتج من استجواب بعض الطلبة المشاركين فيه، هو خروجه على نطاق "علم الاثار والوقائي"، واندراجه في إطار "علم الاثار العام"، كما يستشف بوضوح من ارتكازه على نقطة "المسح الاثري الكلاسيكي"، القائم على التجوال سيرا على الاقدام في المناطق الممسوحة بكل من: موقع المنصورة الاثري، وموضع "مغارات اولاد سيدي عيش" بضواحي اولاد ميمون (اللوحتان 05- 06)، وباب القرمادين بشمال مدينة تلمسان[57].

علما انّ نتائج هذه العمليه، قد تمّ عرضها في مداخله من إلقاء السّيد "لورون، فيدال" (LAURENT VIDAL) ضمن اشغال المائدة المستديرة الدّوليه، التي نظمتها جامعة التامن ماي

---

[55] ***Rapport Final Sur Un Stage de Formation en Archéologie Préventive A l'INRAP***, Montpellier, France, présenté par : Belhadj MAAROUF (MC) et Rezki CHERGUI (CC), Année Universitaire 2006 / 2007.

[56] Institut National des Recherches d'Archéologie Préventive (France) et Université Abou Bekr Bel kaid (Tlemcen) , ***Accord - Cadre de Coopération en matière de formation et de recherche scientifique en Archéologie Préventive***, 2007.

* لم تؤخذ بعين الاعتبار في هذا الإطار، المحاضرات التّي قدّمها مسؤول التّعاون الدّولي السّابق مع الدّول المغاربية على مستوى "المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي"، السّيد: "محفوظ فرّوخي" أمام طلبة معهد الآثار بجامعة الجزائر بوصفها نشاط يندرج ضمن حملة التّحسيس للتّجربة الفرنسية في هذا المقام، وليس التّكوين الأكاديمي، المقصود بهذا العنصر.

** وهم السّادة: "فرّوخي محفوظ"، و"هيرفي، بوتي تو"، و"لورون، فيدال".

[57] مقابلة خاصّة مع بعض الطّلبة، المشاركين في هذا التكوين الميداني بتاريخ 06 / 02 / 2011 في مقرّ شعبة علم الآثار بجامعة تلمسان.

(1945)م بقالمة تحت عنوان: "الجرد الاثري، مناهج ونتائج: مقابلة بين تجارب الفضاء المتوسطي"، التي جرت وقائعها يوما 29 – 30 نوفمبر (2008)[58].

**3). تشخيص ساحة الشهداء المشترك بين الإطارات الجزائريه والفرنسيه:**

اجري هدا التشخيص الاثري إبان الفترة الزمنيه الممتدة ما بين 4 يوليو و6 اغسطس (2009) على مستوى موضع محطة انطلاق "ميترو الجزائر" مستقبلا، ودلك من قبل فريق عمل مشترك، يضم في تناياه اثنا عشر (12) باحثا جزائريا، ينتسب إما إلى "المركز الوطني للبحث في علم الاثار" (CNRA)، او "الديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافيه المحميه واستغلالها" (OGEBC)، او "مديرية الثقافة" لولاية الجزائر العاصمة، وخمسة (05) مؤطرين لهم قدموا من "المعهد الفرنسي لابحاث علم الاثار الوقائي" في إطار اتفاقيه الشراكه التي تم إبرامها في وقت سابق من تلك السنة، ما بين المعهد المذكور من جهة، ووزارة الثقافة الجزائرية من جهة ثانية؛ تحت الرعاية السامية لمنظمة "اليونسكو" باعتبار ان موقع قصبة مدينة الجزائر بمجمله، مقيد في قائمه التراث العالمي منذ عام (1992)م، فضلا عن المساعدة التقنيه التي قدمتها "شركه قطار الجزائر للانفاق" (EMA) بالاتفاق مع وصايتها، "وزارة النقل" الجزائرية.

وبدلك تعتبر عملية التشخيص هده على مرة واحدة: بمثابة اول إنجاز فعلي لعلم الاثار الوقائي بالجزائر من جهة؛ ومن جهة ثانية اختبار قدرة الإطارات الجزائرية التي تلقت تكوينا قصير المدى بهدا الشان في فرنسا قبل سنتين من دلك؛ ومن جهه ثالثه تتمين ودعم النتائج الجزئية المحققة على مستوى اسبار التشخيص الدي اجري عام (2003)م بموقع "جزيرة لالاهم" المجاور لهدا الاخير من الناحيه الغربيه (المخطط: 03).

إد تم في هدا الصدد فتح مجسين مربعين (اللوحة: 07)، بدل ثلاثة مجسات كما وقع في "جزيرة لالاهم" من قبل (المخطط: 04)، يبعدان عن بعضهما بعضا بنحو ستين (60) مترا، احدهما يقع في شمال منطقة المشروع (المحطة المستقبلية)، والاخر بجنوبها.

---

[58] VIDAL (L), «Les Méthodes de la prospection pédestre Comme Outil d'un Inventaire Archéologique; 4 études de cas autour de Tlemcen»; 29 Novembre 2008, In: ***Table ronde internationale sur le thème: Inventaire archéologique, méthodes et résultats, confrontation des expériences dans l'Espace méditerranéen***, Guelma, 29 – 30 novembre 2008.

وذلك على امتداد مساحة إجمالية مقدارها اربعمائة (400) متر مربع، وبعمق مقداره سبعة امتار (07) كاملة (اللوحه: 08)، اي استقصاء الموقع إلى غايه بلوغ الطبقه العذراء منه، الخاليه من البقايا الاثريه المحتمله، حيث سمحت عمليات التشخيص في هذا الصدد بالكشف عن بقايا اثريه في منتهى الاهميه بالنسبه لتاريخ مدينه الجزائر عبر العصور * (اللوحتان: 09- 10)، تمّ نشرها عبر صفحات التقرير النهائي للعمليه، الذي انجز خلال الفترة الممتدة ما بين 18 نوفمبر و19 ديسمبر (2009)م[59].

* حول موجز تاريخ مدينة الجزائر عبر العصور، ينظر على سبيل المثال لا التّخصيص والحصر: **عبد القادر** (نور الدّين)، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر منذ أقدم عصورها إلى انتهاء العصر التّركي**، نشر كلّية الآداب الجزائرية، مطبعة البعث، قسنطينة، 1965.

[59] - www.cnra.dz
- www.inrap.fr

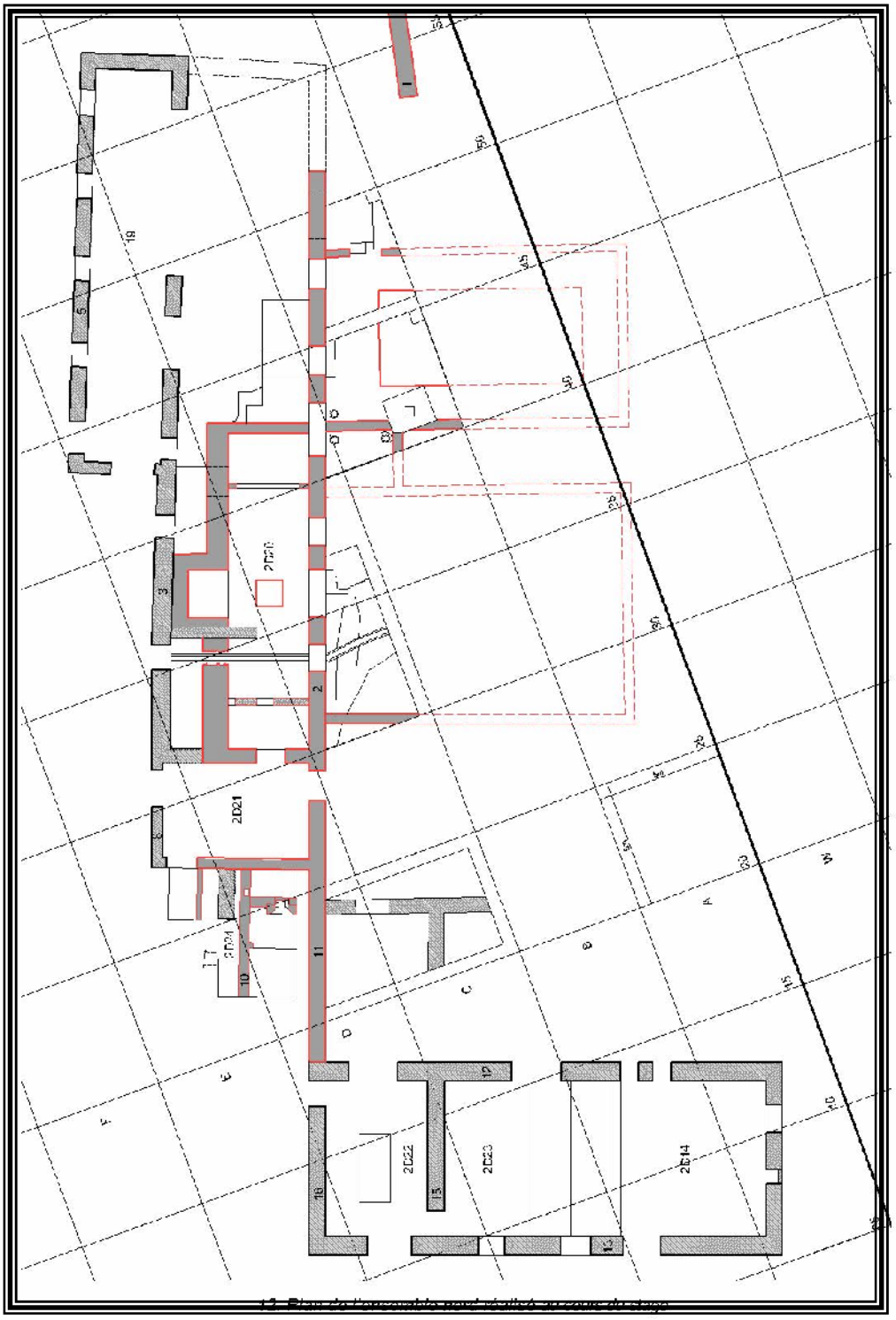

**المخطط (05):** وضع الشّبكة التّخطيطية للجزء المنقب من "**قلعة المشور**" خلال تشخيص (CNRA) نهاية عام (2009) وبداية سنة (2010)م، **نقلا عن**: "ميشيل تيراس" (TERASSE, M) "2008".

**4). التشخيص الانفرادي للإطارات الجزائرية بمعالم تلمسان*:**

انطلقت هده العمليه في نهايه عام (2009)م، واستمرت إلى غايه شهر فيفري من العام الموالي (2010)، ودلك على ارضيه كانت تشكل بنايه تكنه عسكريه فرنسيه (اللوحه: 12)، ظلت مستغله إلى مستهل عقد التسعينات من القرن الماضي، تاريخ رحيل الجيش الجزائري عنها بشكل نهائي، وتهديم بعض الجوانب منها التي كانت متداعيه للانهيار (اللوحتان: 11 الإطار المستطيل، 12)، حيث افترض بشانها لدى البعض تشييدها على انقاض "قصر ملكي زياني دارس"؟!!، وجب إعادة بنائه من جديد في إطار احتفائية: "تلمسان عاصمه الثقافه الإسلاميه (2011)"**.

ومن هدا المنطلق اوفدت وزارة الثقافه من الجزائر العاصمه بعثه علميه بقيادة مفتش التراث الاثري بالوزارة المذكورة السيد: "لخضر درياس"، ضمت باحثين من "المركز الوطني للبحث في علم الاثار" (CNRA)، **تلقوا من قبل** تكوينا خاصا في مجال علم الآثار الوقائي بفرنسا، **أوشاركوا** في بعض عملياته بمدينة الجزائر العاصمة، أو شرشال على النّحو المفصل في موضعه **من قبل**، وكدا "المركز الوطني للبحث فيما قبل التاريخ والانتروبولوجيا وعلم التاريخ" (CNRPAH)، إضافه إلى فنيين من "الديوان الوطني لترقيه التراث"، و"مكتب الدراسات (ARCADE)"، المشرف على عمليه إعادة بناء القصر المزعوم، و**ممثلي** مديريه الثقافه لولايه تلمسان، وبعض عمّال "مقاولة مصمودي للبناء"، السّاهرة على عمليه تنفيد مشروع إعادة بناء القصر بغرض إجراء "حفريه اثريه وقائيه" هناك[60].

ففي ظرف ستة اشهر من العمل المتواصل، تم اكتشاف مرافق جديدة للقصور الزيانية من بينها الاحواض المائيه (اللوحه: 13)، و**جملة** الحدائق التي تحف **بها** إلى جانب حجرات، تقدمها اروقه (اللوحه: 14)، وقنوات لجلب المياه الصالحه للشرب، وصرف المياه القدرة منها، وكدا اثار النافورات بداخل الدور، وعلى محاور الاحواض الكبرى، ناهيك عن **بقايا** اللقى الاثريه

---

* الواقع أنّ هذه العملية شملت أربعة مواضع من تلمسان هي: موقع المنصورة، وتحديدا بجوار ميدان كرة "**التّنس**" إلى الجهة الغربية منه بنحو مائة (100) متر، ولم تسفر عمليته عن اكتشاف أي شيء، سوى أرضية من الأسمنت الأسود لمسكن حديث؛ وثانيها الحمام المجاور لجامع أغادير من النّاحية الشّمالية الشّرقية، المرمّم في عهد الاحتلال الفرنسي، حيث لم تسفر أسبار التّشخيص المقامة هناك عن شيء جدير بالذكر أيضا؛ وثالثها تنقية حوض مياه الرّي الذي كان بمثابة مفرغة ممتلئة عن آخرها بأسفل ضريح "سيدي الدّاودي"، **الواقع خارج باب العقبة، أحد الأبواب** الرّئيسية لمدينة أغادير قبل الدّخول المرابطي لتلمسان، والذي يقع بالنّاحية الشمالية الشّرقية منها؛ وآخرها النّاحية الشّمالية الغربية من قلعة المشور، موضوع هذا العنصر.

** وهو ما تمّ فعلا، حيث تمّ افتراض، وتصميم قصر على نسق "**قصر الحمراء**" بمدينة غرناطة الأندلسية من وحيّ الخيال، تمّ تدشينه رسميا من طرف فخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية يوم الأحد 17 أفريل (2011)م.

[60] **تقرير أولي حول حفرية المشور (2011)، إعداد بعثة الحفر**، ص01.

المختلفة، كشواهد القبور، المعادة الاستخدام لتسقيف المجاري المائية على عهد الاحتلال الفرنسي، وشققات الفخار، وقطع الخزف، والزليج، والجص، والرخام، والمعادن المنتسبه إلى فترات تاريخية مختلفة، وما إلى ذلك[61].

علما ان ذلك الموقع الاثري (اللوحة: 11، الإطار المستطيل)، قد شهد حفريتين منفصلتين عن بعضهما بعضا، جرت الاولى منهما (اللوحة: 15) عام (1990) على يدي باحثين جزائريين، اسفرت على اكتشاف اكثر من مائة شاهد قبر جلبت من مكان اخر لتغطية قنوات الصرف الصحي، وكذا توظيفها في جوانب مختلفة من بناء التكنة؛ إضافة إلى كشف ارضيات فسيفسائية ساحرة (اللوحة: 13).

وثانيها (اللوحة: 16، والمخطط: 05) **جرت في صائفة** (2008)م في إطار عمل مشترك بين جامعة تلمسان، وجامعة "السربون" الفرنسية، حيث اسفرت اشغالها على اكتشاف جانب معتبر من اطلال التكنه العسكريه الفرنسيه القديمه بمختلف الإضافات، والتعديلات التي طرات عليها خلال القرن التاسعة عشر (19) ميلادي (المخطط: 05).

**5). دمج "علم الاثار الوقائي" كتخصص علمي بالجامعه الجزائريه:**

اول ما يلاحظ في هذا المقام، هو اعتماد الجزائر لعلم الاثار الوقائي بسرعتين مختلفين، والاكثر من ذلك على خطين متوازيين لا يلتقيان ابدا على الرغم من ان عهد المبادرة الفردية قد ولى، وحل محله العمل التنسيقي المشترك، لاسيما في مجال حماية التراث الاثري وتثمينه، الذي يقع عاتق مسؤوليته على مصالح إداريه، وهيئات تقنيه، واكاديميه متعاونه، حيث تتسق ادوارها، وتتكاتف مجهوداتها في سبيل إسداء خدمة هادفة للتراث الاثري بمختلف مكوناته المتعددة بعيدا عن الارتجال، وروح المغامرة في الفراغ.

إلا ان ما هو ظاهر، هو ركوب الامواج، والقفز في المجهول من غير تقدير العواقب، كما يستشف بوضوح من اقتراح "علم الاثار الوقائي" على اساس تخصص علمي جديد من جملة التخصصات الفرعية لعلم الاثار العام في طور ما بعد التدرج*، في الوقت الذي يلاحظ فيه ان هذا الاخير هو مبدا إستراتيجي في مجال حمايه التراث الاثري من اختصاص المصالح الإداريه المكلفة بإدارته وترقيته.

---

[61] أكثر تفاصيل حول الموضوع، ينظر: **تقرير أولي حول حفرية المشور (2011)، مصدرسابق.**

* **الأكثر من ذلك هو زيادة فتح "ليسانس"، و"ملستر" بذات التّخصص، وبنفس المواصفات المذكورة أعلاه اليوم.**

غايته **الاساسيه وقايه البقايا الاتريه المطمورة تحت سطح الارض في الامكنه التي لم يطلها التنقيب الاثري من قبل قط، وهي بصدد التاهب لاحتضان تهيئه مشروع تنموي جديد على سطحها في القريب العاجل**، بعدما قطعت معظم دول العالم شوطا كبيرا في مجال إنجاز خرائطها الاتريه، وتوفير الحمايه القانونيه، والتقنيه لتراثها الاثري الظاهر للعيان بلا خلاف.

اي بعبارة اوضح هو استبدال مبدا "العمليات الإنقاديه" التي كانت لا تجرى فيما مضى إلا بعد إلحاق الضرر بالاثر بنظيره مبدا "العمليات الوقائيه" الاستباقيه قبل حدوث الضرر، كما هو مفصل في موضعه من مدخل هدا البحث، وهو المفهوم الدي غاب عن مقترحي هدا التخصص على ما يبدو بدليل برنامجه التعليمي البعيد كل البعد عن واقع ما يعرف بعلم الاثار الوقائي، سواء في العالم قاطبه، او فرنسا على وجه الخصوص:

| مضمون السداسي الاول | مضمون السداسي الثاني |
|---|---|
| - علم الاثار والمحيط<br>- الإطار الطبيعي وما قبل التاريخ<br>- نظريات ومناهج تقنيات وتطبيقات<br>- إعلام الالي<br>- فرنسيه | - فضاءات وسكن<br>- الجغرافيا والاقاليم<br>- انتربولوجيا التقافات المتوسطيه<br>- تقنيات علم الاثار<br>- فرنسيه[62] |

وعليه، فإنّ اقتراح هدا التخصص، هو بمتابة تسبيق العربة على الحصان الدي يجرّها بدليل بقاء وصايه التراث الاثري (وزارة التقافه)، حبيسه المبادرات الاستعراضيه، كما مرّ من قبل، دون ان تشرع في تهيئة البناء التشريعي، والتنظيمي لعلم الاثار الوقائي على مستوى مصالحها المختصة محليا، ومركزيا، ممّا يوحي للمتامل بعدم تحمّسها للفكرة اصلا، او وضعها هدا الامر في اخر انشغالاتها على الرغم من مواصلاتها في الوقت الراهن لتنفيد، ودعم الإصلاحات التي جاء بها قانون 98 – 04.

في حين بادرت الجامعه، المغيبه تماما عن محيطها الاجتماعي، والاقتصادي، والتقافي إلى فتح تخصص "وهمي"، لا يرقى من حيث المضمون المعرفي إلى مستوى تطلعات إرساء

---

[62] ***Programme Magister d'Archéologie Préventive***, Université Abou Bakr Bel kaid –Tlemcen-Algérie, Année universitaire (2009-2010).

دعائم "علم الاثار الوقائي" بالبلاد من جهة؛ ولا من حيث الغايات إن كان تكوينا نظريا اكاديميا صرفا، يساعد المتكون للاستزادة والتبحر فيه مستقبلا، او تكوينا وظيفيا يسعى إلى توفير إطارات كفاة للمؤسسات العموميه، والخاصه الناشطه، او التي ستنشط في هدا المجال بالجزائر مستقبلا من جهة ثانية*.

مثل ما هو جارٍ اليوم مع "الماستر الوظيفي" الذي فتحته جامعة "بول فاليري" بمدينة "مون بوليه" الفرنسية منذ سنة (2004)، كاستجابة إلى مبدا تطعيم وتزويد مؤسسات علم الاثار الوقائي بنوعيها (الخاصة والعامة) هناك بطاقات شابة جديدة، والدي كان فيه الحظ الاوفر للتكوين الميداني عبر مختلف المصالح التقنيه والإداريه الناشطه في حقل "علم الاثار الوقائي" بفرنسا باعتبار انّ طلبته يتوفرون سلفا عن الحد الادنى من التكوين الاثري الكلاسيكي؛ فضلا عن اشتراط عليهم شرط ممارستهم اشغال الوقايه والصيانه على مستوى مصالح تسيير الاثار المتعددة، او بالمتاحف الفرنسية من قبل[63].

**خلاصه الفصل:**

وصفوة القول، فإنّ تجربة الجزائر مع "علم الاثار الوقائي"، كما يمكن ان يستنتج من تامل مبادراتها التمهيديه، تبقى دون مستوى المبادرة الفعليه، فهي تجربة رمزيه منقوصه الإرادة الحقيقيه، حيث لا تتعدى نشاطاتها حدود المبادرات الاستطلاعيه، لمعرفه ماهيه علم الاثار الوقائي، كما يعرضه التصور الفرنسي للتجربة، الدي بادر من جانبه إلى طرق الابواب الجزائرية عام (2003) في هدا الصدد؛ دون تكلفها عناء تقصي اخبار تجربته في بقية العالم حتى، وكدا معرفة الاسباب الكامنة وراء ظهوره، والغايات المرجوة منه مستقبلا.

ولعل خير دليل على دلك، هو عدم إلحاق تلك النشاطات الاستعراضية بإجراءات عمليه واضحه على الرغم من اهميه "علم الاثار الوقائي" في مجال حمايه، ووقايه التراث الاثري المطمور في المناطق التي لم تطلها اشغال التنقيب الاثري من قبل مطلقا، والمرشحة بدورها إلى استيعاب مشاريع تنمويه على المدى القصير؛ وكدا رسوخ وجوده في العالم الخارجي

---

* يمكن الإشارة في هذا المقام إلى أنّ طلبة تلك الدّفعة قد تلقّوا إلى جانب مقرّرات الجدول أعلاه، محاضرات في **مجل** "علم الآثار الحيواني" (ARCHEOZOOLOGIE)، **و**"علم النّبات القديم"، **و**"ما قبل التّاريخ" **من** تقديم أساتذة جامعيين إسبانيين، إضافة إلى محاضرا ت أخرى حول آثار المغرب القديم، نظّمت في شكل تربص مغلق بجامعة قالمة، انتهى بزيارة استطلاعية لموقع "الركنية" الأثري، والمتحف المحلّي بمدينة قالمة، ليس إلاّ.

63 ***Master professionnel, mention: Archéologie, spécialité: Archéologie préventive***, Université PAUL VALERY III, Montpellier, Année universitaire (2009 – 2010), pp 1 – 4; www. Univ-montp3.fr/scuio/

بوصفه تحصيل حاصل، في مجال سياسات حماية التراث الاثري وتثمينه لدى شعوب وامم العالم.

وهو ما اكدته منظمة "اليونسكو" بطريقة غير مباشرة حينما اقدمت العام الفارط (2010)م على توقيع اتفاقية تعاون مع "المعهد الوطني لابحاث علم الاثار الوقائي" بفرنسا في مجال اهتمامه، ودعوته الصريحه لتمرير تجربته الخاصه عبر مختلف دول العالم تحت مظله "اليونسكو"، التي لم ينساها هدا الاخير عندما طرق باب الجزائر لاول مرة.

ومن تم فإن الجزائر، مثلها مثل بقيه دول، وشعوب العالم بحاجة ماسه للاستعداد، خير استعداد لاحتضان مبدا جديد في مجال سياستها المكرسة لحماية التراث الاثري وتثمينه، الا وهو "علم الاثار الوقائي" بوصفه مبدا واعد، تبتت نجاعته في دول عدة من العالم.

الفصل الثّالث:

# تقييـــم المسيـــرة الجزائريـة وآفاق إرساء معالم "علم الآثار الوقائي" بها

**تمهيد:**

يبدو جليا من عرض الفصل السابق حول مبادرة الجزائر في مجال علم الاثار الوقائي إلى ان هده المبادرة كانت مفتقدة للتفكير العقلاني، والاقتصار على عامل الارتجال، وروح المغامرة في المجهول، كما هو متجل بوضوح في الحركتين المتوازيتين اللتين بادرت بهما وصاية التراث الاثري من جهة، والتي اختزلت من جهتها إستراتيجية "علم الاثار الوقائي" في تسبيق العمل الاثري على نظيره التنموي من غير تدبر له الاليات اللازمه لدلك، اي الإبقاء على طريقة العمل الموروثة عن "الحفر الإنقادي"، المعمول به من قبل بلا جدوى، مثل ما حدث مع اشغال باحثي "المركز الوطني للبحث الاثري" (CNRA) في قلعه المشور بتلمسان (2009 – 2010)م على النحو المفصل في موضعه من الفصل السابق[64].

والجامعة الجزائرية من جهة ثانيه، التي اساءت بدورها فهم حقيقة "علم الاثار الوقائي" واهم الغايات المرجوة منه، حينما اعتبرته تخصصا علميا قائما بداته، والمسارعة إلى التكوين فيه ببرامج تربويه بعيدة كل البعد عن "علم الاثار الوقائي"[65]، الدي هو في واقع الامر ممارسه ميدانيه، وفوق دلك التكوين باعداد كبيرة للطلبة على مختلف المستويات التعليميه بها، من غير الاخد بعين الاعتبار متطلبات سوق العمل الوطني، ونوعيه التكوين الاكاديمي في هدا المقام*.

**1). الملامح المفاهيميه لعلم الاثار الوقائي في التشريع الوطني القائم:**

إن المفهوم الصريح لـــ "علم الاثار الوقائي" بوصفه إستراتيجيه جديدة تنوب عن سابقتها "علم الاثار الإنقادي"، او "الحفريه الإنقاديه" كما عبر عنه القانون الجزائري الملغى عام

---

[64] ينظر الصّفحتين 52 – 53 من هذا البحث.

[65] ينظر الصّفحات 53 – 55 من هذا البحث.

* تتأهّب شعبة علم الآثار، قسم التّاريخ وعلم الآثار، كلّية العلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية بجامعة أبي بكر بلقايد في تلمسان في الوقت الرّاهن للاحتفاء بتخرّج أوّل دفعة من حملة شهادة الماجستير بهذا التّخصص في إطار مدرسة دكتوراه مشتركة بينها، وبين جامعة قالمة، و"المركز الوطني للبحث في ما قبل التاريخ، والأنثروبولوجيا، والتّاريخ" (CNRPAH) بالجزائر العاصمة؛ إضافة إلى مواصلة التكوين في ذات التّخصص "علم الآثار الوقائي" وفق النّظام الجديد "ل.م.د"، حيث تخرّجت الدّفعة الأولى بشهادة اللّيسانس العام الفارط (2009 – 2010)، وفتح "الماستر" هذه السّنة (2010 – 2011)، الذي وصل عدد المتكونين فيه إلى أكثر من ثلاثين طالبا وطالبة.

(1998)م*، غير موجود على الإطلاق في التشريع المعمول به اليوم ببلادنا، اي قانون (98 – 04)، الذي اضاف من جهته شيئا يعد من ابرز الاسباب الموجبه لتدخل "علم الاثار الوقائي" بوصف هذا الاخير من اختصاصه الدقيق، الا وهي: "القطاعات المحفوظه"، كما عبر عنها نص القانون المذكور.

والتي جاء تحديدها في المادة الثانية والثلاثين منه كالاتي: "تتكون المحميات الاثرية من مساحات لم يسبق ان اجريت عليها عمليات استكشاف وتنقيب، ويمكن ان تنطوي على مواقع ومعالم لم تحدد هويتها، ولم تخضع لإحصاء او جرد، وقد تختزن في باطنها اثارا، او تحتوي على هياكل اثرية مكشوفة"[66].

فهذا التحديد المفاهيمي بشكله المطلق في منتهى الاهمية في مجال التاسيس المستقبلي لإستراتيجيه "علم الاثار الوقائي" بالجزائر مستقبلا، باعتبار ان مفهوم هذه المادة يمكن جره على جميع الاراضي الساحلية، والسهلية، والسهبية، والجبلية، والصحراوية، بل وحتى المسطحات المائية الداخلية، والمسطحات البحرية الإقليمية، التي لم يطلها البحث الاثري بعد من غير تمييز، ولا استثناء.

والتي يستحيل حجزها كامله في واقع الامر، ومنع اي نشاط تنموي على سطحها إلا بموافقة كتابية من الوزير المكلف بالثقافة، كما هو مفصل في المواد (33 – 36)[67] من ذات القانون، وتجعل التفكير في عمليه التاسيس لعلم الاثار الوقائي بالجزائر على المدى القصير، هي عين الصواب، إذا ما كانت فيه نيه حقيقيه للتوفيق بين حمايه التراث الاثري الوطني المطمور تحت سطح اراضي "المحميات الاثرية" من جهه، ودون عرقله المشاريع التنموية المقترحه بمواقع تلك المحميات ذاتها من جهه ثانيه، بوصفها الغايه السامية المرجوة من عمليه استحداث "علم الاثار الوقائي" في الاونة الاخيرة لدى امم العالم.

---

* ويُقصد بذلك الأمر (67 – 281)، الصّادر بتاريخ 20 ديسمبر 1967، **المتعلّق** بالحفريات وحماية الأماكن التّاريخية والطّبيعية، وبقية النّصوص التّشريعية المعدلة، والمتممة له، والمُلغى كما هو معلوم بموجب أحكام **القانون** (98 – 04)، كما هو مفصل في موضعه بهوامش الصّفحة 22 من هذا البحث.

[66] **الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية، العدد** 44، 1998، **ص** 9، **العمود** 1.

[67] نفسه، ص 9، **العمود** 01 – **والعمود** 02.

لاسيما وانّ الجزائر لم تفرغ بعد من عملية استصدار النصوص القانونية الشارحة، والمنفذة لاحكام القانون (98 – 04) حتى اليوم، وهو ما يجعل إثراء النص المذكور بنص جديد مختصر حول "علم الاثار الوقائي"، يعدّ بمثابه امتداد طبيعي لما شرعت فيه الجزائر من إصلاحات، ومراجعات قانونية للتراث الثقافي بشكل عام، والتراث الاثري منه بشكل خاص، منذ عام (1998)م.

**2). الهيكله التنظيميه الجاريه في مجال حمايه التراث الاثري:**

ا). **التشريـــع**: يبدو من اول قراءة متانية لقانون (98- 04)، ذلك التاخر الواضح المسجل على مستوى منظومة التشريع الوطني المعتمد في مجال تسيير التراث الاثري، وتاطير مؤسساته التنفيذية على الرّغم من حداثة زمنه نسبيا بدليل اقتصاره على مراجعة احكام الامر (67 – 281) على ضوء التغيرات الظرفية بداخل الوطن انداك، دون الاخذ بعين الاعتبار، ما جدّ في التشريع الاممي، المتعلق بتسيير التراث الاثري وتثمينه، كاتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، الصادرة عن "اليونسكو" بتاريخ 21 نوفمبر 1972*، و"الميثاق الدولي لإدارة التراث الاثري"، الصادر عن "منظمه المجلس الدولي للمعالم التاريخيه والمواقع الاثريه" (ICOMOS) عام 1990** على سبيل الذكر لا التخصيص والحصر.

هذا من جانب، ومن جانب اخر الإبقاء على التبعية المنهجية للامر (67 – 281)، الذي صادف تاريخه إنهاء مرحله تعاون الإطارات الفرنسية ببلادنا في شتى القطاعات بما فيها التنقيب الاثري، كظرف استثنائي طارئ، والذي خصص له هذا الامر، المهندس على منوال "قانون كاركو بينو عام (1941)" من طرف مواطنه، وزميله في التخصص، "البار فيفرييه" (ALBERT FEVRIER) الذي كان مسؤولا عن مصلحة الاثار ببلادنا انداك[68].

وذلك بغية ضبط المسؤولية الجزائية حيال التراث الاثري من خطرين اساسيين هما: التنقيب الاثري الهاوي، او الفوضوي؛ واخرهما وقف زحف المشاريع التنمويه على حساب المواقع الاثريه، والمعالم التاريخية المعروفه انداك من خلال تامين الحماية القضائية في ظل

---

* يُنظر الملحق رقم (01).
** يُنظر الملحق رقم (02).
[68] أكثر تفاصيل، يُنظر: ص ص 25- 26 من هذا البحث.

غياب المؤسسات التقنية المؤهلة، واليد البشرية المحترفة لحماية وتثمين التراث الاثري الجزائري عمليا.

وهو ما نجم عنه بناء سياسه تقليديه، محدودة الافق في مجال حمايه التراث الاثري وتثمينه، كما يمكن ان يلمس بوضوح في عدم ربط هذا القانون ببقية القطاعات المتقاطعة معه من جهة، ومن جهة ثانية، الإبقاء على فكرة مركزية الإدارة، والنشاط الموجه، الموروث عن النظام الاشتراكي، الذي تخلت عنه البلاد منذ مستهل عقد التسعينات من القرن الماضي، وهو تحول عميق لم يؤخذ بعين الاعتبار اثناء سن قانون (98 – 04) في نهاية تلك العشرية. ومن ثم العمل بسرعتين مختلفتين في بقيه النصوص، الشارحه لمضامينه، والمكمله لبنائه الإداري والتقني، كما سيبدو بشيء من التفصيل في العناصر الفرعية المتبقية ادناه.

ب-). **البناء المؤسساتي**: شهدت الجزائر ميلاد مؤسستين جديدتين في مقابل حل مؤسسه كانت قائمة من قبل على إثر اعتماد قانون (98 – 04)، **هي**: إنشاء "الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية"، الذي حل محل "الوكالة الوطنية للاثار وحماية المعالم والنصب التاريخية"، المستحدثة عام (1987)م[69]، وذلك كمؤسسة اقتصادية ذات طابع تجاري، كما يستشف من مضمون مرسومه الإنشائي، ومؤسسه إداريه غير مؤهله حتى لتسيير جزء من التراث الاثري الذي كانت تشرف عليه "الوكالة" من قبل في حقيقة الامر، الا وهو جزء التراث المحمي، واستغلاله، دون بقية مكونات التراث الاثري الاخرى، التي تعاني اليوم المصير المبهم في غياب مؤسسه بديله للعنايه بها، والمحافظه عليها.

و"المركز الوطني للبحث في علم الاثار" الذي باشر نشاطه بشكل فعلي منذ عام (2008)م من غير ان تتضح نتائجه، ولا دوره حتى اليوم على الرغم من تحليه بالصبغة الاكاديمية من الوجهه القانونيه، وبقاء وصايته تحت وزارة الثقافه بمفردها، دون إشراك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ذلك، كما تقتضيه الاعراف الدولية في هذا الشان؛ وبذلك فهو **هيكل بلا** روح.

---

[69] ينظر: ص 29 من هذا البحث.

ومهما كان من امر، فالجزائر بحاجة ماسة اليوم إلى إعادة هيكلة مؤسسات تراثها الثقافي، وفق رؤيه واعيه، ومتانيه، بعيدة عن ضغوط الظروف باعتبار ان كل ما حصل في الجزائر حتى اليوم، كان منطلقه دواعي الظروف الانيه القاهرة، ومن ثم اقتراح حلول عاجله، إما لتقديم حل استعجالي اني، سرعان ما تثبت التجربة فشله، وإما تقديم مسكن ظرفي في إطار سياسة الهروب إلى الامام، والقفز في احضان المجهول.

**ج). التمويل**: سبقت الإشارة من قبل إلى ان قانون (98 – 04)، يسير بسرعتين مختلفتين، فمن جهة نجده يؤرخ لعهد جديد، الا وهو تحول الجزائر من سياسة الاقتصاد الموجه (النظام الاشتراكي) إلى سياسة الاقتصاد الحر، او اقتصاد السوق، القائم على المنافسه، والفعاليه؛ ومن جهة لم يؤسس لمبادئ الخوصصة بشكل واضح في مجال تسيير التراث الاثري، كإمكانية استحداث، وإشراك المؤسسه العلميه الخاصه في مناقصات التنقيب الاثري؛ او استحداث مؤسسات اقتصاديه، كمؤسسة "الديوان"، والإبقاء في عمليه تمويلها، وتسييرها على نظام الاقتصاد المخطط؛ وعدم التفكير في تقنين إتاوات ورسوم على المرفين، والمستثمرين لتمويل مختلف نشاطات البحث الاثري، وتخصيصه بصندوق وطني مستقل، جزاء على الاضرار، والاخطار التي يجرونها على الاثار في خضم إنجاز مشاريعهم التنموية، والاستثمارية المختلفة، مثل ما هو الحال عليه في قانون البيئة مثلا.

احد الاسباب الرئيسيه في فشل المؤسسات القائمه على اداء المهام المنوطه بها بصرف النظر عن تسمياتها، وطابعها الوظيفي إن كانت ذات صبغة إداريه خدماتيه مثل ما حدث مع "الوكاله" من قبل، او مؤسسة اقتصاديه تجاريه، كما هو الحال جارٍ اليوم مع "الديوان"، او حتى مؤسسات اكاديميه، مثل ما هو الحال عليه مع "المركز" الانف الذكر.

فهذه المؤسسات المتنوعة تتلقى ميزانيه التسيير من خزينة الدولة في مقابل محدوديه مداخيلها الخاصة، التي لا تتعدى حد الرمزيه في مقابل افتقادها لميزانيه البحث، او النشاط، وعزوف الدوله عن تدبر مصادر تمويل اخرى، تخفف عبء التمويل الثقيل على عاتق الخزينه العامه، التي لم تاخذه بعين الاعتبار اصلا.

وبذلك يمكن القول بان السياسة الوطنية المنتهجة في مجال حماية التراث الاثري وتثمينه، تفتقد للتمويل على الرغم من ان قانون (98 – 04) قد نص في المادة السابع والثمانين (87) منه على استحداث صندوق وطني لتمويل عمليات التراث الثقافي بشكل عام، دون وضع له شبكه واضحة المعالم لتحصيل مداخيله، ووجهات إنفاقها[70]، الشيء الذي جعل من مؤسسات القطاع حتى اليوم، مجرد مؤسسات خدماتية ذات طابع إداري بصرف النظر عن العنوان البراق الذي تتقمصه.

**د). المتابعه والرقابه:** يبدو من صورة البناء المؤسساتي القائم بشكله المهلهل في مقابل اعتماد نظام إداري مركزي، قائم على الارتجال في معظم الاحيان، بعيدا عن التسيير العقلاني، والقراءات الاستشرافية المستقبلية للاوضاع الداخلية والخارجيه، كلها عوامل مساعدة على إلغاء مثل هده المؤسسات الناجعه، التي لا يوجد لها وجودا في بنيه السياسه الوطنيه القائمه، والاستعاضة عليها بعمليات التفتيش الصوري، التي عادة ما يقوم بها بعض إطارات الوصايا في بعض الميادين، دون بعضها الاخر، مثل تتبع وقائع الجرد في المتاحف الجزائرية، وتتبع عمليات استكمال مشاريع الترميم، دون إمكانية تقييم هده الاخيرة من الناحية الفنية على سبيل المثال لا التخصيص والحصر.

**3). مجال العنايه بالتكوين البشري وتحسين ادائه الوظيفي:**

هناك إفراط كبير فيما يبدو على مستوى مساله تكوين الإطارات البشريه، وصقل خبراتهم الوظيفية بدورات تكوينية بين الفينة، والفينة الاخرى إلى درجة ان التدرج في المناصب التقنية المتخصصة كالانتقال من منصب "ملحق بالحفظ والإصلاح" إلى منصب "محافظ التراث الثقافي" بوصفها مناصب خاصه بموظفي التراث الثقافي دون سواهم، لا تتم عن طريق الاختبار المهني الميداني الفعلي، وإنما بالاعتماد على اساس المسابقه الإداريه، التي جعلت من تلك المناصب المتخصصة (محافظ للتراث، ومحافظ رئيس، ومفتش التراث، وغيرها) مجرد ترقيات إداريه، مفرغه من مضمونها المهني المتخصص[71].

---

[70] **الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية، العدد** 44، 1998، ص 17، **العمود** 1.

[71] "**قرار وزاري مشترك، مؤرّخ في** 16 رجب 1431، **الموافق** 29 يونيو 2010، المحدّد لإطار تنظيم المسابقات على أساس الاختيارات والامتحانات والاختبارات المهنية للالتحاق بالرّتب التّابعة للأسلاك الخاصة

وهو ما يؤكد بوضوح ترسّخ مبدا الظرف الاستثنائي، الذي شهدته الجزائر عشية رحيل المتعاونين الاجانب بكثرة نهايه عقد ستينات القرن الماضي، قبل استكمال تكوين الإطارات الجزائريه على النحو المطلوب، ذلك الظرف الذي لم يعد له اليوم، ادنى مبرر، كما هو مكرّس في القرار الوزاري المشترك المذكور، الذي لا يتحرّج من منح تلك المناصب الخاصّة مجّانا تحت غطاء "الشرعية التوريه" لاشخاص غير جديرين بها[72]، وهو ما يكرّس مبدا المحسوبيه بشكل سافر، التي لا تتماشى كما هو معلوم مع منطق اقتصاد السوق، القائم على عاملي الكفاءة، والمنافسة الحرّة في هذا المضمار، وهو ما لا يساعد البتّة على إعداد إطارات اكفاء، وتحسين مردودهم الوظيفي بالمرّة.

**4). مبادئ إرساء دعائم علم الاثار الوقائي بالجزائر:**

انطلاقا من عرض العناصر السابقه يتضح جليا بان هناك خمس عقبات اساسيه تقف اليوم حجر عثرة في مجال تحسين اداء السّياسة الوطنية القائمة في مجال حفظ وتثمين التراث الاثري بشكل عام، وليس عرقلة عملية التمكين لإستراتيجية "علم الاثار الوقائي" ببلادنا فحسب، وهي:

- التغرات القانونيه الكثيرة، المسجّلة على مستوى قانون (98 – 04)، وقصوره على مسايرة تطوّرات الوضع بداخل الوطن وخارجه في مواطن كثيرة ليس ها هنا مكان للوقوف عند تفاصيلها في هذا المقام.

- هشاشه البناء المؤسساتي المتخصص، فضلا عن إسناد له مهام تفوق طاقه احتماله، مثل "الوكالة" المحلة، التي اسندت إليها في السّابق مسؤولية إحصاء، وإدارة، ومتابعة التراث الاثري بمختلف مكوّناته المتعدّدة عبر كافة التراب الوطني في ظل طاقم بشري محدود، وإمكانات ماديه قليله لا تفي بتوفير الحدّ الادنى من الغايات المرجوة منها؛ او "الديوان" الذي خلفها، والذي اسندت له مهام اقتصاديه، دون السّبق في تاهيل طاقمه البشري، الموروث عن الوكالة المحلة في هذا البعد الجديد على سبيل المثال، لا التخصيص والحصر.

---

بالثّقافة"، في: **الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية، العدد** 55، 2010، ص ص 11 **العمود** 1 19، **العمود** 1.

[72] **المادة** الثّالثة (03) من المرسوم الوزاري المشترك، المذكور آنفا، **في: الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية، العدد** 55، 2010، ص 11 **العمود** 2.

- انعدام التمويل، وضمان استمراريته بشكل منتظم في مجال تمويل العمليات الميدانية التي يحتاجها التراث الاثري في هدا المقام، كالتنقيب، والدراسه، والفحص المخبري، والصيانه، وغيرها على الرغم من إشارة قانون (98 – 04) بوضوح إلى ضرورة استحداث صندوق وطني في هدا المقام، والدي يعتبر بمثابة رساله ميته حتى اليوم.

- ضعف تكوين المهارات البشرية الناشطة في الميادين الفنية، كالتنقيب، والترميم، والصيانه، والحفظ، والوقايه، وما إلى دلك في غياب فتح قنوات جديدة لتحسين مستواهم بداخل الوطن من خلال استضافة اكاديميين، ومهنيين خبراء من داخل الوطن، او خارجه بغرض تنظيم دورات تكوينيه على شرفهم، او بعثهم إلى الخارج في حاله تعدر الحل الاول.

- قصر نظر السياسة الوطنية حول الجهة التي يقع على عاتقها مسؤولية حماية التراث الاثري، ففي الوقت الدي تعتبر هده الاخيرة، وصاية الثقافة كوصيّ منفرد على حماية التراث الثقافي بكامله من غير مراعاة محدوديه إمكاناتها الماديه والبشريه، يلاحظ بان هده المسؤوليه، مسؤوليه مختلف قوى المجتمع المدني بلا استثناء، كالجمعيات الثقافيه التي بوسعها عمل الكثير في هدا المجال على الصعيد المحلي، حيث يضعف نفوذ الإدارة المركزية إلى ادنى مستوياته؛ والنقابات المهنيه من خلال رقابتها للاعمال الفنيه، ومشاركتها في تحسين الاداء الوظيفي لمختلف اسلاكها؛ والمستثمرين الخواص والعموميين الدين بوسعهم دعم صندوق تمويل العمليات الميدانية بمداخيل ثابتة باستمرار، كما هو مرسّم اميا في ميثاق "الإكموس" لعام (1990)، والاتفاقيه الاوربيه المصادق عليها بجزيرة "مالطا" عام (1992)، ومصدر تمويل عمليات "علم الاثار الوقائي" بفرنسا على سبيل المثال لا التخصيص والحصر؛ والهيئات العلمية المتخصصه التي من شانها لعب دور المستشار الفني، او القيام باعمال بحثيه خاصه، متى لزم الامر دلك؛ إضافة إلى وصاية التراث بمختلف إداراتها الجهوية والمحلية طبعا.

فعلى ضوء هده النقاط إدا يمكن تقديم اقتراحات عملية في سبيل ترسيخ اقدام علم الاثار الوقائي بالجزائر، تلك الاقتراحات التي يفضل دراستها بإسهاب في بحث مستقبلي اخر بشكل مستفيض، بدل تلخيصها في هدا المقام على هيئه نقاط سريعه قد لا تفيد البته، ولربما تزيد في تعقيد الصعوبات القائمة بدل تدليلها، او حلها حلا جدريا، لما قد يكتنفها من لبس وغموض في

شكلها العام المجمل، كما هي مجسدة في توصيات اشغال "الورشة الاورو مغاربية"، التي جرت وقائعها كما هو معلوم بمدينه الجزائر العاصمه عام (2004)م[73].

**خلاصه الفصل**: وصفوة القول، فإن "علم الاثار الوقائي" متلما خلصت إليه عروض ومناقشات الورشة الاورو مغاربية في نهاية اشغالها: هو الحل الامثل في مجال التوفيق بين متطلبات التنميه المعاصرة من جهه، ومستلزمات حمايه التراث الاثري المطمور في اعماق الاراضي التي لم يصلها التنقيب الاثري بعد من جهة ثانيه[74].

إلا انّ اعتماده لا يمكن ان يكون باي حال من الاحوال في قانون ولد من رحم الازمات الظرفيه، وتصور الحلول الطارئه لازمات عابرة كما هو الحال عليه مع تطور المنظومه التشريعية الوطنية منذ الاستقلال إلى اليوم؛ كما لا يمكن توثيق دعائمه في ظل مؤسسات مهلهلة وغير مستقرة، تفتقد للبناء المحكم، والتاطير البشري الكفء، والتمويل المالي اللازم؛ فضلا عن توفر التعاون المشترك بين عدة قطاعات في هدا المجال، وليس قطاع الثقافه بمفرده، كما هو الحال عليه اليوم؛ وبجملة واحدة، ثمة عمل كبير في المستقبل ينتظر الإنجاز، ومراجعات عميقة على مستويات مختلفة لا يستوعبها حجم هدا البحث المختصر.

---

[73] UNESCO, ***Atelier euro-maghrébin "patrimoine et aménagement du territoire-l'archéologie préventive"***, 26 – 30 Novembre 2004, Alger, pp 93 – 97.

[74] Ibid, p 93.

# خاتمـــــــة

اصبح من الواضح جدا ان "علم الاثار الوقائي" هو بمثابة قفزة نوعية جديدة في مجال تدابير حمايه ووقايه التراث الاثري، حيث يعبر على وجه الدقه والتحديد عن ابتكار إستراتيجيه هامه تنوب عن الإستراتيجيه القديمه، التي اثبتت ممارستها على مر عقود طويله من الزمن فشلها الذريع في حمايه ووقايه جانب معتبر من مقومات التراث الاثري، إنها "الإجراءات الإنقاذيه"، التي عادة ما كان يخصص تدخلها السريع لمعاينة الاثار المطمورة تحت سطح الارض بعد الكشف عنها صدفه خلال إجراء مشروع تنموي معين، وبعدما تكون الجرافات الميكانيكيه قد نالت منها الشيء الكثير. إذ يتدخل الاثري في عجاله من امره، وغالبا ما يكون ذلك بإمكانات ماديه، وماليه محدودة للغايه لا تفي بالغرض المتوخى من تلك العمليه الإنقاذيه.

وبالنظر إلى التقدم الكبير الذي عرفته سياسات حفظ التراث الاثري وتثمينه لدى الامم في الوقت الراهن، فقد تم ابتكار إستراتيجيه "علم الاثار الوقائي"، لإصلاح كل النقاط السوداء في مجال "علم الاثار الإنقاذي"، وتحسين اداته ميدانيا بشكل ملحوظ من خلال، وضع نظم تشريعيه جديدة، تلزم المرقين الترقويين، ومهيئي الإقليم، ومطويري العمران وتحديته، وجميع القطاعات الاخرى، كقطاع المناجم، والمحروقات، وغيرها التي لها علاقه مباشرة، او غير مباشرة بالتراث الاثري المطمور تحت سطح الارض بقبول اولويه العمل الاثري على عمل المشروع التنموي، على خلاف ما كان سائدا من قبل.

وذلك بوضع له مؤسسات دائمه؛ ورصد له تمويلا ماليا كافيا، وتحسين اداء باحتيه من خلال تنظيم لهم دورات تدريبيه خاصه، وكذا ربطهم بمؤسسات اكاديميه رفيعه المستوى بغرض الاستشارة، والتعاون العلمي المتمر بين الطرفين، كما هو مجسد بوضوح في التجربة الفرنسيه المعتمدة في هذا المقام منذ عام (2001)، والجديرة بالاحتذاء، والتقييم، والدراسه المعمقه، تمهيدا لبناء إستراتيجيات وطنية متكيفه مع خصوصيات البلدان، وتراثها الاثري القومي، امام استحاله تقديم حلول انموذجيه في هذا الإطار.

ولذلك فإن تبني الجزائر لهذا المبدا الواعد جدا مستقبلا، امر لا مراء فيه بصرف النظر عن قصر المدة الزمنيه، او طولها التي قد تستغرقها عمليه تاهيل هياكلها الوطنيه في هذا المجال حتى تتكيف مع تلك الإستراتيجيه؛ لاسيما وان الجزائر قد قامت فعلا ببعض الخطوات،

التي يمكن وصفها بالمحتشمة في هدا النسق العام، منذ عام (2003)، تاريخ تنظيم تظاهرة الجزائر بفرنسا، حيت كانت لها فرصه الاطلاع على "علم الاثار الوقائي" لاول مرة عن طريق التجربه الفرنسيه، التي لم تتاخر من جهتها عن عرض تجربتها امام الجزائر في عمليتين استعراضيتين خلال تلك السنة، هما: عملية "المركدال" بمدينه شرشال، وعمليه "جزيرة لالاهم" في اسفل قصبة مدينة الجزائر.

قبل ان تلحقها عمليات، وإجراءات اخرى، كانت اخرها بمدينه تلمسان نهايه عام (2010)، ومستهل السنة الجارية في إطار الإحتفائية الكبرى: "تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية (2011)"، حيث كانت مجملة، محل فحص وتقيم في هده الدراسة، التي توجت نتائجها باقتراح حلول عامة حول قواعد إرساء مبادئ "علم الاثار الوقائي" ببلادنا، تماشيا مع حجم وطبيعة هده المدكرة؛ تمهيدا لإجراء دراسه مستفيضه مستقبلا بحجم الاطروحه الجامعيه، او ما يماثلها.

# مـــلاحق البحث

**الملحق الأول:**

# ملحـــق الاتفاقيـــات والمواثيـــق الدّوليـــة

Organisation des Nations Unies
pour l'éducation, la science et la culture

# الوثيقة الأولى:

***Convention concernant la protection du patrimoine mondial, culturel et naturel 1972***

*Paris, le 16 novembre 1972*

*La Conférence générale de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, réunie à Paris du 17 octobre au 21 novembre 1972, en sa dix septième session,*

*Constatant que le patrimoine culturel et le patrimoine naturel sont de plus en plus menacés de destruction non seulement par les causes traditionnelles de dégradation mais encore par l'évolution de la vie sociale et économique qui les aggrave par des phénomènes d'altération ou de destruction encore plus redoutables,*

*Considérant que la dégradation ou la disparition d'un bien du patrimoine culturel et naturel constitue un appauvrissement néfaste du patrimoine de tous les peuples du monde,*

*Considérant que la protection de ce patrimoine à l'échelon national reste souvent incomplète en raison de l'ampleur des moyens qu'elle nécessite et de l'insuffisance des ressources économiques, scientifiques et techniques du pays sur le territoire duquel se trouve le bien à sauvegarder,*

*Rappelant que l'Acte constitutif de l'Organisation prévoit qu'elle aidera au maintien, à l'avancement et à la diffusion du savoir en veillant à la conservation et protection du patrimoine universel et en recommandant aux peuples intéressés des conventions internationales à cet effet,*

*Considérant que les conventions, recommandations et résolutions internationales existantes en faveur des biens culturels et naturels démontrent l'importance que présente, pour tous les peuples du monde, la sauvegarde de ces biens uniques et irremplaçables à quelque peuple qu'ils appartiennent,*

*Considérant que certains biens du patrimoine culturel et naturel présentent un intérêt exceptionnel qui nécessite leur préservation en tant qu'élément du patrimoine mondial de l'humanité tout entière,*

*Considérant que devant l'ampleur et la gravité des dangers nouveaux qui les menacent il incombe à la collectivité internationale tout entière de participer à la protection du patrimoine culturel et naturel de valeur universelle exceptionnelle, par l'octroi d'une assistance collective qui sans se substituer à l'action de l'État intéressé la complétera efficacement,*

*Considérant qu'il est indispensable d'adopter à cet effet de nouvelles dispositions conventionnelles établissant un système efficace de protection collective du patrimoine culturel et naturel de valeur universelle exceptionnelle organisé d'une façon permanente et selon des méthodes scientifiques et modernes,*

*Après avoir décidé lors de sa seizième session que cette question ferait l'objet d'une Convention internationale,*

*Adopte ce seizième jour de novembre 1972 la présente Convention.*

*La Conférence générale de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, réunie à Paris du 17 octobre au 21 novembre 1972, en sa dix septième session,*

*Constatant que le patrimoine culturel et le patrimoine naturel sont de plus en plus menacés de destruction non seulement par les causes traditionnelles de dégradation mais encore par l'évolution de la vie sociale et économique qui les aggrave par des phénomènes d'altération ou de destruction encore plus redoutables,*

*Considérant que la dégradation ou la disparition d'un bien du patrimoine culturel et naturel constitue un appauvrissement néfaste du patrimoine de tous les peuples du monde,*

*Considérant que la protection de ce patrimoine à l'échelon national reste souvent incomplète en raison de l'ampleur des moyens qu'elle nécessite et de l'insuffisance des ressources économiques, scientifiques et techniques du pays sur le territoire duquel se trouve le bien à sauvegarder,*

*Rappelant que l'Acte constitutif de l'Organisation prévoit qu'elle aidera au maintien, à l'avancement et à la diffusion du savoir en veillant à la conservation et protection du patrimoine universel et en recommandant aux peuples intéressés des conventions internationales à cet effet,*

*Considérant que les conventions, recommandations et résolutions internationales existantes en faveur des biens culturels et naturels démontrent l'importance que présente, pour tous les peuples du monde, la sauvegarde de ces biens uniques et irremplaçables à quelque peuple qu'ils appartiennent,*

*Considérant que certains biens du patrimoine culturel et naturel présentent un intérêt exceptionnel qui nécessite leur préservation en tant qu'élément du patrimoine mondial de l'humanité tout entière,*

*Considérant que devant l'ampleur et la gravité des dangers nouveaux qui les menacent il incombe à la collectivité internationale tout entière de participer à la protection du patrimoine culturel et naturel de valeur universelle exceptionnelle, par l'octroi d'une assistance collective qui sans se substituer à l'action de l'État intéressé la complétera efficacement,*

*Considérant qu'il est indispensable d'adopter à cet effet de nouvelles dispositions conventionnelles établissant un système efficace de protection collective du patrimoine culturel et naturel de valeur universelle exceptionnelle organisé d'une façon permanente et selon des méthodes scientifiques et modernes,*

*Après avoir décidé lors de sa seizième session que cette question ferait l'objet d'une Convention internationale,*

*Adopte ce seizième jour de novembre 1972 la présente Convention.*

## *I. Définitions du patrimoine culturel et naturel*

### *Article premier*

*Aux fins de la présente Convention sont considérés comme « patrimoine culturel »:*

*Les monuments : oeuvres architecturales, de sculpture ou de peinture monumentales, éléments ou structures de caractère archéologique, inscriptions, grottes et groupes d'éléments, qui ont une valeur universelle exceptionnelle du point de vue de l'histoire, de l'art ou de la science,*

*Les ensembles : groupes de constructions isolées ou réunies, qui, en raison de leur architecture, de leur unité, ou de leur intégration dans le paysage, ont une valeur universelle exceptionnelle du point de vue de l'histoire, de l'art ou de la science,*

*Les sites : oeuvres de l'homme ou oeuvres conjuguées de l'homme et de la nature, ainsi que les zones y compris les sites archéologiques qui ont une valeur universelle exceptionnelle du point de vue historique, esthétique, ethnologique ou anthropologique.*

***Article 2***

*Aux fins de la présente Convention sont considérés comme « patrimoine naturel »:*

*Les monuments naturels constitués par des formations physiques et biologiques ou par des groupes de telles formations qui ont une valeur universelle exceptionnelle du point de vue esthétique ou scientifique,*

*Les formations géologiques et physiographiques et les zones strictement délimitées constituant l'habitat d'espèces animale et végétale menacées, qui ont une valeur universelle exceptionnelle du point de vue de la science ou de la conservation,*

*Les sites naturels ou les zones naturelles strictement délimitées, qui ont une valeur universelle exceptionnelle du point de vue de la science, de la conservation ou de la beauté naturelle.*

***Article 3***

*Il appartient à chaque État partie à la présente Convention d'identifier et de délimiter les différents biens situés sur son territoire et visés aux articles 1 et 2 ci-dessus.*

***II. Protection nationale et protection internationale du patrimoine culturel et naturel***

***Article 4***

*Chacun des États parties à la présente Convention reconnaît que l'obligation d'assurer l'identification, la protection, la conservation, la mise en valeur et la transmission aux générations futures du patrimoine culturel et naturel visé aux articles 1 et 2 et situé sur son territoire, lui incombe au premier chef. Il s'efforce d'agir à cet effet tant par son propre effort au maximum de ses ressources disponibles que, le cas échéant, au moyen de l'assistance et de la coopération internationales dont il pourra bénéficier, notamment aux plans financier, artistique, scientifique et technique.*

***Article 5***

*Afin d'assurer une protection et une conservation aussi efficaces et une mise en valeur aussi active que possible du patrimoine culturel et naturel situé sur leur territoire et dans les conditions appropriées à chaque pays, les États parties à la présente Convention s'efforceront dans la mesure du possible:*

*a. D'adopter une politique générale visant à assigner une fonction au patrimoine culturel et naturel dans la*

*vie collective, et à intégrer la protection de ce patrimoine dans les programmes de planification générale;*

*b. D'instituer sur leur territoire, dans la mesure où ils n'existent pas, un ou plusieurs services de protection, de conservation et de mise en valeur du patrimoine culturel et naturel, dotés d'un personnel approprié, et disposant des moyens lui permettant d'accomplir les tâches qui lui incombent;*

*c. De développer les études et les recherches scientifiques et techniques et perfectionner les méthodes d'intervention qui permettent à un État de faire face aux dangers qui menacent son patrimoine culturel ou naturel;*

*d. De prendre les mesures juridiques, scientifiques, techniques, administratives et financières adéquates pour l'identification, la protection, la conservation, la mise en valeur et la réanimation de ce patrimoine; et*

*e. De favoriser la création ou le développement de centres nationaux ou régionaux de formation dans le domaine de la protection, de la conservation et de la mise en valeur du patrimoine culturel et naturel et d'encourager la recherche scientifique dans ce domaine.*

***Article 6***

*1. En respectant pleinement la souveraineté des États sur le territoire desquels est situé le patrimoine culturel et naturel visé aux articles 1 et 2, et sans préjudice des droits réels prévus par la législation nationale sur ledit patrimoine, les États parties à la présente Convention reconnaissent qu'il constitue un patrimoine universel pour la protection duquel la communauté internationale tout entière, a le devoir de coopérer.*

*2. Les États parties s'engagent en conséquence, et conformément aux dispositions de la présente Convention, à apporter leur concours à l'identification, à la protection, à la conservation et à la mise en valeur du patrimoine culturel et naturel visé aux paragraphes 2 et 4 de l'article 11 si l'État sur le territoire duquel il est situé le demande.*

*3. Chacun des États parties à la présente convention s'engage à ne prendre délibérément aucune mesure susceptible d'endommager directement ou indirectement le patrimoine culturel et naturel visé aux articles 1 et 2 qui est situé sur le territoire d'autres États parties à cette Convention.*

***Article 7***

*Aux fins de la présente Convention, il faut entendre par protection internationale du patrimoine mondial culturel et naturel la mise en place d'un système de coopération et d'assistance internationales visant à seconder les États parties à la Convention dans les efforts qu'ils déploient pour préserver et identifier ce patrimoine.*

***III. Comité intergouvernemental de la protection du patrimoine mondial culturel et naturel***

***Article 8***

*1. Il est institué auprès de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, un Comité intergouvernemental de la protection du patrimoine culturel et naturel de valeur universelle exceptionnelle dénommé « le Comité du patrimoine mondial ». Il est composé de 15 États parties à la Convention, élus par les États parties à la Convention réunis en assemblée générale au cours de sessions*

*ordinaires de la Conférence générale de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science etla culture. Le nombre des États membres du Comité sera porté à 21 à compter de la session ordinaire de la Conférence générale qui suivra l'entrée en vigueur de la présente Convention pour au moins 40 Etats.*

*2. L'élection des membres du Comité doit assurer une représentation équitable des différentes régions et cultures du monde.*

*3. Assistent aux séances du Comité avec voix consultative un représentant du Centre international d'études pour la conservation et la restauration des biens culturels (Centre de Rome), un représentant du Conseil international des monuments et des sites (ICOMOS), et un représentant de l'Union internationale pour la conservation de la nature et de ses ressources (UICN), auxquels peuvent s'ajouter, à la demande des États parties réunis en assemblée générale au cours des sessions ordinaires de la Conférence générale de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, des représentants d'autres organisations intergouvernementales et non gouvernementales ayant des objectifs similaires.*

***Article 9***

*1. Les États membres du Comité du patrimoine mondial exercent leur mandat depuis la fin de la session ordinaire de la Conférence générale au cours de laquelle ils ont été élus jusqu'à la fin de sa troisième session ordinaire subséquente.*

*2. Toutefois, le mandat d'un tiers des membres désignés lors de la première élection se terminera à la fin de la première session ordinaire de la Conférence générale suivant celle au cours de laquelle ils ont été élus et le mandat d'un second tiers des membres désignés en même temps, se terminera à la fin de la deuxième session ordinaire de la Conférence générale suivant celle au cours de laquelle ils ont été élus. Les noms de ces membres seront tirés au sort par le Président de la Conférence générale après la première élection.*

*3. Les États membres du Comité choisissent pour les représenter des personnes qualifiées dans le domaine du patrimoine culturel ou du patrimoine naturel.*

***Article 10***

*1. Le Comité du patrimoine mondial adopte son règlement intérieur.*

*2. Le Comité peut à tout moment inviter à ses réunions des organismes publics ou privés, ainsi que des personnes privées, pour les consulter sur des questions particulières.*

*3. Le Comité peut créer les organes consultatifs qu'il estime nécessaires à l'exécution de sa tâche.*

***Article 11***

*1. Chacun des États parties à la présente Convention soumet, dans toute la mesure du possible, au Comité du patrimoine mondial un inventaire des biens du patrimoine culturel et naturel situés sur son territoire et susceptibles d'être inscrits sur la liste prévue au paragraphe 2 du présent article. Cet inventaire, qui n'est pas considéré comme exhaustif, doit comporter une documentation sur le lieu des biens en question et sur l'intérêt qu'ils présentent.*

*2. Sur la base des inventaires soumis par les États en exécution du paragraphe 1 ci-dessus, le Comité établit, met à jour et diffuse, sous le nom de « liste du patrimoine mondial », une liste des biens du patrimoine*

*culturel et du patrimoine naturel, tels qu'ils sont définis aux articles 1 et 2 de la présente Convention, qu'il considère comme ayant une valeur universelle exceptionnelle en application des critères qu'il aura établis. Une mise à jour de la liste doit être diffusée au moins tous les deux ans.*

*3. L'inscription d'un bien sur la liste du patrimoine mondial ne peut se faire qu'avec le consentement de l'État intéressé. L'inscription d'un bien situé sur un territoire faisant l'objet de revendication de souveraineté ou de juridiction de la part de plusieurs États ne préjuge en rien les droits des parties au différend.*

*4. Le Comité établit, met à jour et diffuse, chaque fois que les circonstances l'exigent, sous le nom de « liste du patrimoine mondial en péril », une liste des biens figurant sur la liste du patrimoine mondial pour la sauvegarde desquels de grands travaux sont nécessaires et pour lesquels une assistance a été demandée aux termes de la présente Convention. Cette liste contient une estimation du coût des opérations. Ne peuvent figurer sur cette liste que des biens du patrimoine culturel et naturel qui sont menacés de dangers graves et précis, tels que menace de disparition due à une dégradation accélérée, projets de grands travaux publics ou privés, rapide développement urbain et touristique, destruction due à des changements d'utilisation ou de propriété de la terre, altérations profondes dues à une cause inconnue, abandon pour des raisons quelconques, conflit armé venant ou menaçant d'éclater, calamités et cataclysmes, grands incendies, séismes, glissements de terrain, éruptions volcaniques, modification du niveau des eaux, inondations, raz de marée. Le Comité peut, à tout moment, en cas d'urgence, procéder à une nouvelle inscription sur la liste du patrimoine mondial en péril et donner à cette inscription une diffusion immédiate.*

*5. Le Comité définit les critères sur la base desquels un bien du patrimoine culturel et naturel peut être inscrit dans l'une ou l'autre des listes visées aux paragraphes 2 et 4 du présent article.*

*6. Avant de refuser une demande d'inscription sur l'une des deux listes visées aux paragraphes 2 et 4 du présent article, le Comité consulte l'État partie sur le territoire duquel est situé le bien du patrimoine culturel ou naturel dont il s'agit.*

*7. Le Comité, avec l'accord des États intéressés, coordonne et encourage les études et les recherches nécessaires à la constitution des listes visées aux paragraphes 2 et 4 du présent article.*

***Article 12***

*Le fait qu'un bien du patrimoine culturel et naturel n'ait pas été inscrit sur l'une ou l'autre des deux listes visées aux paragraphes 2 et 4 de l'article 11 ne saurait en aucune manière signifier qu'il n'a pas une valeur universelle exceptionnelle à des fins autres que celles résultant de l'inscription sur ces listes.*

***Article 13***

*1. Le Comité du patrimoine mondial reçoit et étudie les demandes d'assistance internationale formulées par les États parties à la présente Convention en ce qui concerne les biens du patrimoine culturel et naturel situés sur leur territoire, qui figurent ou sont susceptibles de figurer sur les listes visées aux paragraphes 2 et 4 de l'article 11. Ces demandes peuvent avoir pour objet la protection, la conservation, la mise en valeur ou la réanimation de ces biens.*

*2. Les demandes d'assistance internationale en application du paragraphe 1 du présent article peuvent aussi avoir pour objet l'identification de biens du patrimoine culturel et naturel défini aux articles 1 et 2, lorsque des recherches préliminaires ont permis d'établir que ces dernières méritaient d'être poursuivies.*

*3. Le Comité décide de la suite à donner à ces demandes, détermine, le cas échéant, la nature et l'importance de son aide et autorise la conclusion, en son nom, des arrangements nécessaires avec le gouvernement intéressé.*

*4. Le Comité fixe un ordre de priorité pour ses interventions. Il le fait en tenant compte de l'importance respective des biens à sauvegarder pour le patrimoine mondial culturel et naturel, de la nécessité d'assurer l'assistance internationale aux biens les plus représentatifs de la nature ou du génie et de l'histoire des peuples du monde et de l'urgence des travaux à entreprendre, de l'importance des ressources des États sur le territoire desquels se trouvent les biens menacés et en particulier de la mesure dans laquelle ils pourraient assurer la sauvegarde de ces biens par leurs propres moyens.*

*5. Le Comité établit, met à jour et diffuse une liste des biens pour lesquels une assistance internationale a été fournie.*

*6. Le Comité décide de l'utilisation des ressources du Fonds créé aux termes de l'article 15 de la présente Convention. Il recherche les moyens d'en augmenter les ressources et prend toutes mesures utiles -à cet effet.*

*7. Le Comité coopère avec les organisations internationales et nationales, gouvernementales et non gouvernementales, ayant des objectifs similaires à ceux de la présente Convention. Pour la mise en oeuvre de ses programmes et l'exécution de ses projets, le Comité peut faire appel à ces organisations, en particulier au Centre international d'études pour la conservation et la restauration des biens culturels (Centre de Rome), au Conseil international des monuments et des sites (ICOMOS) et à l'Union internationale pour la conservation de la nature et de ses ressources (UICN), ainsi qu'à d'autres organismes publics ou privés et à des personnes privées.*

*8. Les décisions du Comité sont prises à la majorité des deux tiers des membres présents et votants. Le quorum est constitué par la majorité des membres du Comité.*

***Article 14***

*1. Le Comité du patrimoine mondial est assisté par un secrétariat nommé par le Directeur général de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture.*

*2. Le Directeur général de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, utilisant le plus possible les services du Centre international d'études pour la conservation et la restauration des biens culturels (Centre de Rome), du Conseil international des monuments et des sites (ICOMOS), et de l'Union internationale pour la conservation de la nature et de ses ressources (UICN), dans les domaines de leurs compétences et de leurs possibilités respectives, prépare la documentation du Comité, l'ordre du jour de ses réunions et assure l'exécution de ses décisions.*

***IV. Fonds pour la protection du patrimoine mondial culturel et naturel***

***Article 15***

*1. Il est créé un fonds pour la protection du patrimoine mondial culturel et naturel de valeur universelle exceptionnelle, dénommé « le Fonds du patrimoine mondial ».*

*2. Le Fonds est constitué en fonds de dépôt, conformément aux dispositions du règlement financier de*

*l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture.*

*3. Les ressources du Fonds sont constituées par:*

*a. Les contributions obligatoires et les contributions volontaires des États parties à la présente Convention;*

*b. Les versements, dons ou legs que pourront faire:*

*(i) D'autres États,*

*(ii) L'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, les autres organisations du système des Nations Unies, notamment le Programme de développement des Nations Unies et d'autres organisations intergouvernementales,*

*(iii) Des organismes publics ou privés ou des personnes privées;*

*c. Tout intérêt dû sur les ressources du Fonds;*

*d. Le produit des collectes et les recettes des manifestations organisées au profit du Fonds et*

*e. Toutes autres ressources autorisées par le règlement qu'élaborera le Comité du patrimoine mondial.*

*4. Les contributions au Fonds et les autres formes d'assistance fournies au Comité ne peuvent être affectées qu'aux fins définies par lui. Le Comité peut accepter des contributions ne devant être affectées qu'à un certain programme ou à un projet particulier, à la condition que la mise en oeuvre de ce programme ou l'exécution de ce projet ait été décidée par le Comité. Les contributions au Fonds ne peuvent être assorties d'aucune condition politique.*

***Article 16***

*1. Sans préjudice de toute contribution volontaire complémentaire, les États parties à la présente Convention s'engagent à verser régulièrement, tous les deux ans, au Fonds du patrimoine mondial des contributions dont lé montant, calculé selon un pourcentage uniforme applicable à tous les États, sera décidé par l'assemblée générale des États parties à la Convention, réunis au cours de sessions de la Conférence générale de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture. Cette décision de l'assemblée générale requiert la majorité des États parties présents et votants qui n'ont pas fait la déclaration visée au paragraphe 2 du présent article. En aucun cas, la contribution obligatoire des États parties à la Convention ne pourra dépasser 1% de sa contribution au budget ordinaire de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture.*

*2. Toutefois, tout État visé à l'article 31 ou à l'article 32 de la présente Convention peut, au moment du dépôt de ses instruments de ratification, d'acceptation ou d'adhésion, déclarer qu'il ne sera pas lié par les dispositions du paragraphe 1 du présent article.*

*3. Un État partie à la Convention ayant fait la déclaration visée au paragraphe 2 du présent article, peut à tout moment retirer ladite déclaration moyennant notification au Directeur général de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture. Toutefois, le retrait de la déclaration n'aura d'effet sur la contribution obligatoire due par cet État qu'à partir de la date de l'assemblée générale des États*

*parties qui suivra.*

*4. Afin que le Comité soit en mesure de prévoir ses opérations d'une manière efficace, les contributions des États parties à la présente Convention, ayant fait la déclaration visée au paragraphe 2 du présent article, doivent être versées sur une base régulière, au moins tous les deux ans, et ne devraient pas être inférieures aux contributions qu'ils auraient dû verser s'ils avaient été liés par les dispositions du paragraphe 1 du présent article.*

*5. Tout Etat partie à la Convention qui est en retard dans le paiement de sa contribution obligatoire ou volontaire en ce qui concerne l'année en cours et l'année civile qui l'a immédiatement précédée, n'est pas éligible au Comité du patrimoine mondial, cette disposition ne s'appliquant pas lors de la première élection. Le mandat d'un tel État qui est déjà membre du Comité prendra fin au moment de toute élection prévue à 1'-article 8, paragraphe 1, de la présente Convention.*

***Article 17***

*Les États parties à la présente Convention envisagent ou favorisent la création de fondations ou d'associations nationales publiques et privées ayant pour but d'encourager les libéralités en faveur de la protection du patrimoine culturel et naturel défini aux articles 1 et 2 de la présente Convention.*

***Article 18***

*Les États parties à la présente Convention prêtent leur concours aux campagnes internationales de collecte qui sont organisées au profit du Fonds du patrimoine mondial sous les auspices de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture. Ils facilitent les collectes faites à ces fins par des organismes mentionnés au paragraphe 3, article 15.*

***V. Conditions et modalités de l'assistance internationale***

***Article 19***

*Tout État partie à la présente Convention peut demander une assistance internationale en faveur de biens du patrimoine culturel ou naturel de valeur universelle exceptionnelle situés sur son territoire. Il doit joindre à sa demande les éléments d'information et les documents prévus à l'article 21 dont il dispose et dont le Comité a besoin pour prendre sa décision.*

***Article 20***

*Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 de l'article 13, de l'alinéa c de l'article 22, et de l'article 23, l'assistance internationale prévue par la présente Convention ne peut être accordée qu'à des biens du patrimoine culturel et naturel que le Comité du patrimoine mondial a décidé ou décide de faire figurer sur l'une des listes visées aux paragraphes 2 et 4 de l'article 11.*

***Article 21***

*1. Le Comité du patrimoine mondial définit la procédure d'examen des demandes d'assistance internationale qu'il est appelé à fournir et précise notamment les éléments qui doivent figurer dans la demande, laquelle doit décrire l'opération envisagée, les travaux nécessaires, une estimation de leur coût,*

*leur urgence et les raisons pour lesquelles les ressources de l'État demandeur ne lui permettent pas de faire face à la totalité de la dépense. Les demandes doivent, chaque fois que possible, s'appuyer sur l'avis d'experts.*

*2. En raison des travaux qu'il peut y avoir lieu d'entreprendre sans délai, les demandes fondées sur des calamités naturelles ou des catastrophes doivent être examinées d'urgence et en priorité par le Comité, qui doit disposer d'un fonds de réserve servant à de telles éventualités.*

*3. Avant de prendre une décision, le Comité procède aux études et aux consultations qu'il juge nécessaires.*

***Article 22***

*L'assistance accordée par le Comité du patrimoine mondial peut prendre les formes suivantes:*

*a. Études sur les problèmes artistiques, scientifiques et techniques que posent la protection, la conservation, la mise en valeur et la réanimation du patrimoine culturel et naturel, tel qu'il est défini aux paragraphes 2 et 4 de l'article 11 de la présente Convention;*

*b. Mise à la disposition d'experts, de techniciens et de main-d'œuvre qualifiée pour veiller à la bonne exécution du projet approuvé;*

*c. Formation de spécialistes de tous niveaux dans le domaine de l'identification, de la protection, de la conservation, de la mise en valeur et de la réanimation du patrimoine culturel et naturel;*

*d. Fourniture de l'équipement que l'État intéressé ne possède pas ou n'est pas en mesure d'acquérir;*

*e. Prêts à faible intérêt, ou qui pourraient être remboursés à long terme;*

*f. Octroi, dans des cas exceptionnels et spécialement motivés, de subventions non remboursables.*

***Article 23***

*Le Comité du patrimoine mondial peut également fournir une assistance internationale à des centres nationaux ou régionaux de formation de spécialistes de tous niveaux dans le domaine de l'identification, de la protection, de la conservation, de la mise en valeur et de la réanimation du patrimoine culturel et naturel.*

***Article 24***

*Une assistance internationale très importante ne peut être accordée qu'après une étude scientifique, économique et technique détaillée. Cette étude doit faire appel aux techniques les plus avancées de protection, de conservation, de mise en valeur et de réanimation du patrimoine culturel et naturel et correspondre aux objectifs de la présente Convention. L'étude doit aussi rechercher les moyens d'employer rationnellement les ressources disponibles dans l'État intéressé.*

***Article 25***

*Le financement des travaux nécessaires ne doit, en principe, incomber que partiellement à la communauté internationale. La participation de l'État qui bénéficie de l'assistance internationale doit constituer une part*

*substantielle des ressources apportées à chaque programme ou projet, sauf si ses ressources ne le lui permettent pas.*

***Article 26***

*Le Comité du patrimoine, mondial et l'État bénéficiaire définissent dans l'accord qu'ils concluent les conditions dans lesquelles sera exécuté un programme ou projet pour lequel est fournie une assistance internationale au titre de la présente Convention. Il incombe à l'État qui reçoit cette assistance internationale de continuer à protéger, conserver et mettre en valeur les biens ainsi sauvegardés, conformément aux conditions définies dans l'accord.*

***VI. Programmes éducatifs***

***Article 27***

*1. Les États parties à la présente Convention s'efforcent par tous les moyens appropriés, notamment par des programmes d'éducation et d'information, de renforcer le respect et l'attachement de leurs peuples au patrimoine culturel et naturel défini aux articles 1 et 2 de la Convention.*

*2. Ils s'engagent à informer largement le public des menaces qui pèsent sur ce patrimoine et des activités entreprises en application de la présente Convention.*

***Article 28***

*Les États parties à la présente Convention qui reçoivent une assistance internationale en application de la Convention prennent les mesures nécessaires pour faire connaître l'importance des biens qui ont fait l'objet de cette assistance et le rôle que cette dernière a joué.*

***VII. Rapports***

***Article 29***

*1. Les États parties à la présente Convention indiquent dans les rapports qu'ils présenteront à la Conférence générale de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture aux dates et sous la forme qu'elle déterminera, les dispositions législatives et réglementaires et les autres mesures qu'ils auront adoptées pour l'application de la Convention, ainsi que l'expérience qu'ils auront acquise dans ce domaine.*

*2. Ces rapports seront portés à la connaissance du Comité du patrimoine mondial.*

*3. Le Comité présente un rapport sur ses activités à chacune des sessions ordinaires de la Conférence générale de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture.*

***VIII. Clauses finales***

***Article 30***

*La présente Convention est établie en anglais, en arabe, en espagnol, en français et en russe, les cinq textes faisant également foi.*

***Article 31***

*1. La présente Convention sera soumise à la ratification ou à l'acceptation des États membres de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, conformément à leurs procédures constitutionnelles*
*respectives.*

*2. Les instruments de ratification ou d'acceptation seront déposés auprès du Directeur général de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la, science et la culture.*

***Article 32***

*1. La présente Convention est ouverte à 'adhésion de tout État non membre de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, invité à y adhérer par la Conférence générale de l'Organisation.*

*2. L'adhésion se fera par le dépôt d'un instrument d'adhésion auprès du Directeur général de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture.*

***Article 33***

*La présente Convention entrera en vigueur trois mois après la date du dépôt du vingtième instrument de ratification, d'acceptation ou d'adhésion mais uniquement à l'égard des États qui auront déposé leurs instruments respectifs de ratification, d'acceptation ou d'adhésion à cette date ou antérieurement. Elle entrera en vigueur pour chaque autre État trois mois après le dépôt de son instrument de ratification, d'acceptation ou d'adhésion.*

***Article 34***

*Les dispositions ci-après s'appliquent aux États parties à la présente Convention ayant un système constitutionnel fédératif ou non unitaire:*

*a. En ce qui concerne les dispositions de cette Convention dont la mise en oeuvre relève de l'action législative du pouvoir législatif fédéral ou central, les obligations du gouvernement fédéral ou central seront les mêmes que celles des États parties qui ne sont pas des États fédératifs;*

*b. En ce qui concerne les dispositions de cette Convention dont l'application relève de l'action législative de chacun des États, pays, provinces ou cantons constituants, qui ne sont pas en vertu du système constitutionnel de la fédération tenus à prendre des mesures législatives, le gouvernement fédéral portera, avec son avis favorable, lesdites dispositions à la connaissance des autorités compétentes des Etats, pays, provinces ou cantons.*

***Article 35***

*1. Chacun des États parties à la présente Convention aura la faculté de dénoncer la Convention.*

*2. La dénonciation sera notifiée par un instrument écrit déposé auprès du Directeur général de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture.*

*3. La dénonciation prendra effet 12 mois après réception de l'instrument de dénonciation. Elle ne modifiera en rien les obligations financières à assumer par l'État dénonciateur jusqu'à la date à laquelle le retrait prendra effet.*

***Article 36***

*Le Directeur général de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture informera les États membres de l'Organisation, les États non membres visés à l'article 32, ainsi que l'Organisation des Nations Unies, du dépôt de tous les instruments de ratification, d'acceptation ou d'adhésion mentionnés aux articles 31 et 32, de même que des dénonciations prévues à l'article 35.*

***Article 37***

*1. La présente Convention pourra être révisée par la Conférence générale de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture. La révision ne liera cependant que les États qui deviendront parties à la convention portant révision.*

*2. Au cas où la Conférence générale adopterait une nouvelle convention portant révision totale ou partielle de la présente Convention et à moins que la nouvelle convention n'en dispose autrement, la présente Convention cesserait d'être ouverte à la ratification, à l'acceptation ou à l'adhésion, à partir de la date d'entrée en vigueur de la nouvelle convention portant révision.*

***Article 38***

*Conformément à l'article 102 de la Charte des Nations Unies, la présente Convention sera enregistrée au Secrétariat des Nations Unies à la requête du Directeur général de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture.*

*EN FOI DE QUOI ont apposé leurs signatures, ce vingt-troisième jour de novembre 1972.*

*Fait à Paris, ce vingt-troisième jour de novembre 1972, en deux exemplaires authentiques portant la signature du Président de la Conférence générale, réunie en sa dix-septième session, et du Directeur général de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, qui seront déposés dans les archives de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, et dont les copies certifiées conformes seront remises à tous les États visés aux articles 31 et 32 ainsi qu'à l'Organisation des Nations Unies.*

## الوثيقة الثانية:

***CHARTE INTERNATIONALE POUR LA GESTION DU PATRIMOINE ARCHÉOLOGIQUE***

***Adoptée par l'ICOMOS en 1990***

***INTRODUCTION***

*Il est unanimement reconnu que la connaissance des origines et du développement des sociétés humaines est d'une importance fondamentale pour l'humanité toute entière en lui permettant de reconnaître ses racines culturelles et sociales.*

*Le patrimoine archéologique constitue le témoignage essentiel sur les activités humaines du passé. Sa protection et sa gestion attentive sont donc indispensables pour permettre aux archéologues et aux autres savants de l'étudier et de l'interpréter au nom des générations présentes et à venir, et pour leur bénéfice.*

*La protection de ce patrimoine ne peut se fonder uniquement sur la mise en oeuvre des techniques de l'archéologie. Elle exige une base plus large de connaissances et de compétences professionnelles et scientifiques. Certains éléments du patrimoine archéologique font partie de structures architecturales, en ce cas, ils doivent être protégés dans le respect des critères concernant le patrimoine architectural énoncés en 1964 par la Charte de Venise sur la restauration et la conservation des monuments et des sites; d'autres font partie des traditions vivantes des populations autochtones dont la participation devient alors essentielle pour leur protection et leur conservation.*

*Pour ces raisons et bien d'autres, la protection du patrimoine archéologique doit être fondée sur une collaboration effective entre des spécialistes de nombreuses disciplines différentes. Elle exige encore la coopération des services publics, des chercheurs, des entreprises privées et du grand public. En conséquence cette charte énonce des principes applicables dans différents secteurs de la gestion du patrimoine archéologique. Elle inclut les devoirs des pouvoirs publics et des législateurs, les règles professionnelles applicables à l'inventaire, à la prospection, à la fouille, à la documentation, à la recherche, à la maintenance, la conservation, la reconstitution, l'information, la présentation, la mise à disposition du public et l'affectation du patrimoine archéologique aussi bien que la définition des qualifications du personnel chargé de sa protection.*

*Cette charte a été motivée par le succès de la Charte de Venise comme document normatif et comme source d'inspiration dans le domaine des politiques et des pratiques gouvernementales, scientifiques et professionnelles.*

*Elle doit énoncer des principes fondamentaux et recommandations d'une portée globale. C'est pourquoi elle ne peut prendre en compte les difficultés et les virtualités propres à des régions ou à des pays. Pour répondre à ces besoins, la charte devrait par conséquent être complétée sur un plan régional et national par des principes et des règles supplémentaires.*

***Article 1. Définition et introduction***

*Le "patrimoine archéologique" est la partie de notre patrimoine matériel pour laquelle les méthodes de l'archéologie fournissent les connaissances de base. Il englobe toutes les traces de l'existence humaine et concerne les lieux où se sont exercées les activités humaines quelles qu'elles soient, les structures et les vestiges abandonnés de toutes sortes, en surface, en sous-sol ou sous les eaux, ainsi que le matériel qui leur est associé.*

***Article 2. Politiques de "conservation intégrée"***

*Le patrimoine archéologique est une richesse culturelle fragile et non renouvelable. L'agriculture et les plans d'occupation des sols résultant de programmes d'aménagement doivent par conséquent être réglementés afin de réduire au minimum la destruction de ce patrimoine. Les politiques de protection du patrimoine archéologique doivent être systématiquement intégrées à celles qui concernent l'agriculture, l'occupation*

*des sols et la planification, mais aussi la culture, l'environnement et l'éducation. La création de réseaux archéologiques doit faire partie de ces politiques.*

*Les politiques de protection du patrimoine archéologique doivent être prises en compte par les planificateurs à l'échelon national, régional et local.*

*La participation active de la population doit être intégrée aux politiques de conservation du patrimoine archéologique. Cette participation est essentielle chaque fois que le patrimoine d'une population autochtone est en cause. La participation doit être fondée sur l'accès aux connaissances, condition nécessaire à toute décision. L'information du public est donc un élément important de la "conservation intégrée".*

***Article 3. Législation et économie***

*La protection du patrimoine archéologique est une obligation morale pour chaque être humain. Mais c'est aussi une responsabilité publique collective. Cette responsabilité doit se traduire par l'adoption d'une législation adéquate et par la garantie de fonds suffisants pour financer efficacement les programmes de conservation du patrimoine archéologique.*

*Le patrimoine archéologique est un patrimoine commun pour toute société humaine; c'est donc un devoir pour tous les pays de faire en sorte que des fonds appropriés soient disponibles pour sa protection.*

*La législation doit garantir la conservation du patrimoine archéologique en fonction des besoins de l'histoire et des traditions de chaque pays et de chaque région en faisant largement place à la conservation "in situ" et aux impératifs de la recherche.*

*La législation doit se fonder sur l'idée que le patrimoine archéologique est l'héritage de l'humanité toute entière et de groupes humains, non celui de personnes individuelles ou de nations particulières.*

*La législation doit interdire toute destruction, dégradation ou altération par modification de tout monument, de tout site archéologique ou de leur environnement en l'absence d'accord des services archéologiques compétents.*

*La législation doit par principe exiger une recherche préalable et l'établissement d'une documentation archéologique complète dans chacun des cas où une destruction du patrimoine archéologique a pu être autorisée.*

*La législation doit exiger une maintenance correcte et une conservation satisfaisante du patrimoine archéologique et en garantir les moyens.*

*La législation doit prévoir des sanctions adéquates, proportionnelles aux infractions aux textes concernant le patrimoine archéologique.*

*Au cas où la législation n'étendrait sa protection qu'au patrimoine classé ou inscrit sur un inventaire officiel, des dispositions devraient être prises en vue de la protection temporaire de monuments et de sites non protégés ou récemment découverts, jusqu'à ce qu'une évaluation archéologique ait été faite.*

*L'un des risques physiques majeurs encourus par le patrimoine archéologique résulte des programmes d'aménagement. L'obligation pour les aménageurs de faire procéder à une étude d'impact archéologique avant de définir leur programmes doit donc être énoncée dans une législation adéquate stipulant que le coût de l'étude doit être intégré au budget du projet. Le principe selon lequel tout programme d'aménagement doit être conçu de façon à réduire au maximum les répercussions sur le patrimoine archéologique doit être également énoncé par une loi.*

***Article 4. Inventaires***

*La protection du patrimoine archéologique doit se fonder sur la connaissance la plus complète possible de son existence, de son étendue et de sa nature. Les inventaires généraux du potentiel archéologique sont ainsi des instruments de travail essentiels pour élaborer des stratégies de protection du patrimoine archéologique. Par conséquent, l'inventaire doit être une obligation fondamentale dans la protection et la gestion du patrimoine archéologique.*

*En même temps, les inventaires constituent une banque de données fournissant les sources primaires en vue de l'étude et de la recherche scientifique. L'établissement des inventaires doit donc être considéré comme un processus dynamique permanent. Il en résulte aussi que les inventaires doivent intégrer l'information à divers niveaux de précision et de fiabilité, puisque des connaissances même superficielles peuvent fournir un point de départ pour des mesures de protection.*

***Article 5. Interventions sur le site***

*En archéologie, la connaissance est largement tributaire de l'intervention scientifique sur le site. L'intervention sur le site embrasse toute la gamme des méthodes de recherche, de l'exploration non destructrice à la fouille intégrale en passant par les sondages limités ou la collecte d'échantillons.*

*Il faut admettre comme principe fondamental que toute collecte d'information sur le patrimoine archéologique ne doit détruire que le minimum des témoignages archéologiques nécessaires pour atteindre les buts, conservatoires ou scientifiques, de la campagne. Les méthodes d'intervention non destructives, observations aériennes, observations sur le terrain, observations subaquatiques, échantillonnage, prélèvements, sondages doivent être encouragées dans tous les cas, de préférence à la fouille intégrale.*

*La fouille implique toujours un choix des données qui seront enregistrées et conservées au prix de la perte de toute information et, éventuellement, de la destruction totale du monument ou du site. La décision de procéder à une fouille ne doit donc être prise qu'après mûre réflexion.*

*Les fouilles doivent être exécutées de préférence sur des sites et des monuments condamnés à la destruction en raison de programmes d'aménagement modifiant l'occupation ou l'affectation des sols, en raison du pillage, ou de la dégradation sous l'effet d'agents naturels.*

*Dans des cas exceptionnels, des sites non menacés pourront être fouillés soit en fonction des priorités de la recherche, soit en vue d'une présentation au public. Dans ces cas, la fouille doit être précédée d'une évaluation scientifique poussée du potentiel du site. La fouille doit être partielle et réserver un secteur vierge en vue de recherches ultérieures.*

*Lorsque la fouille a lieu, un rapport répondant à des normes bien définies doit être mis à la disposition de la communauté scientifique et annexé à l'inventaire approprié dans des délais raisonnables après la fin des travaux.*

*Les fouilles doivent être exécutées en conformité avec les recommandations de l'UNESCO (recommandations définissant les principes internationaux à appliquer en matière de fouilles archéologiques, 1956), ainsi qu'avec les normes professionnelles, internationales et nationales.*

***Article 6. Maintenance et conservation***

*Conserver "in situ" monuments et sites devrait être l'objectif fondamental de la conservation du patrimoine archéologique. Toute translation viole le principe selon lequel le patrimoine doit être conservé dans son contexte original. Ce principe souligne la nécessité d'une maintenance, d'une conservation et d'une gestion convenables. Il en découle que le patrimoine archéologique ne doit être ni exposé aux risques et aux*

*conséquences de la fouille, ni abandonné en l'état après la fouille si un financement permettant sa maintenance et sa conservation n'est pas préalablement garantie.*

*L'engagement et la participation de la population locale doivent être encouragés en tant que moyen d'action pour la maintenance du patrimoine archéologique. Dans certains cas, il peut être conseillé de confier la responsabilité de la protection et de la gestion des monuments et des sites à des populations autochtones.*

*Les ressources financières étant inévitablement limitées, la maintenance active ne pourra s'effectuer que de manière sélective. Elle devra donc s'exercer sur un échantillon étendu de sites et de monuments déterminé par des critères scientifiques de qualité et de représentativité, et pas seulement sur les monuments les plus prestigieux et les plus séduisants.*

*La Recommandation de l'UNESCO de 1956 doit s'appliquer également à la maintenance et à la conservation du patrimoine archéologique.*

***Article 7. Présentation, information, reconstitution***

*La présentation au grand public du patrimoine archéologique est un moyen essentiel de le faire accéder à la connaissance des origines et du développement des sociétés modernes. En même temps, c'est le moyen le plus important pour faire comprendre la nécessité de protéger ce patrimoine.*

*La présentation au grand public doit constituer une vulgarisation de l'état des connaissances scientifiques et doit par conséquent être soumise à de fréquentes révisions. Elle doit prendre en compte les multiples approches permettant la compréhension du passé.*

*Les reconstitutions répondent à deux fonctions importantes, étant conçues à des fins de recherche expérimentale et pédagogiques. Elles doivent néanmoins s'entourer de grandes précautions afin de ne perturber aucune des traces archéologiques subsistantes; elles*

*doivent aussi prendre en compte des témoignages de toutes sortes afin d'atteindre à l'authenticité. Les reconstitutions ne doivent pas être construites sur les vestiges archéologiques eux-mêmes et doivent être identifiables comme telles.*

***Article 8. Qualifications professionnelles***

*Pour assurer la gestion du patrimoine archéologique, il est essentiel de maîtriser de nombreuses disciplines à un haut niveau scientifique. La formation d'un nombre suffisant de professionnels dans les secteurs de compétence concernés doit par conséquent être un objectif important de la politique d'éducation dans chaque pays. La nécessité de former des experts dans des secteurs hautement spécialisés exige, quant à elle, la coopération internationale.*

*La formation archéologique universitaire doit prendre en compte dans ses programmes le changement intervenu dans les politiques de conservation, moins soucieuses de fouilles que de conservation "in situ". Elle devrait également tenir compte du fait que l'étude de l'histoire des populations indigènes est aussi importante que celle des monuments et des sites prestigieux pour conserver et comprendre le patrimoine archéologique.*

*La protection du patrimoine archéologique est un processus dynamique permanent. Par conséquent, toutes facilités doivent être accordées aux professionnels travaillant dans ce secteur, afin de permettre leur recyclage. Des programmes spécialisés de formation de haut niveau faisant une large place à la protection et à la gestion du patrimoine archéologique devraient être mis en oeuvre.*

***Article 9. Coopération internationale***

*Le patrimoine archéologique étant un héritage commun à l'humanité toute entière, la coopération internationale est essentielle pour énoncer et faire respecter les critères de gestion de ce patrimoine.*

*Il existe un besoin pressant de circuits internationaux permettant l'échange des informations et le partage des expériences parmi les professionnels chargés de la gestion du patrimoine archéologique. Cela implique l'organisation de conférences, de séminaires, d'ateliers, etc. à l'échelon mondial aussi bien qu'à l'échelon régional, ainsi que la création de centres régionaux de formation de haut niveau. L'Icomos devrait, par l'intermédiaire de ses groupes spécialisés, tenir compte de cette situation dans ses projets à long et moyen termes.*

*De même, des programmes internationaux d'échange de personnels administratifs et scientifiques devraient être poursuivis comme fournissant le moyen d'élever le niveau des compétences en ce domaine.*

الوثيقه الثالثه:

## *Principes de l'ICOMOS pour la préservation et la conservation/restauration des peintures murales (2003)*

*Ratifiée par la 14e Assemblée Générale de ICOMOS, à Victoria Falls, Zimbabwe, octobre 2003*

### *Introduction et définition*

*Les peintures murales sont des expressions culturelles de la création humaine à travers l'histoire, depuis les origines, avec l'art rupestre, jusqu'aux œuvres d'art mural actuelles. Leur détérioration ou leur destruction, accidentelles ou intentionnelles, constituent une perte qui affectent une part importante du patrimoine culturel de l'humanité.*

*La Charte de Venise (1964) pose les principes généraux de la conservation/restauration du patrimoine culturel. La Déclaration d'Amsterdam (1975), qui introduit la notion de conservation intégrée, et le Document de Nara sur l'authenticité (1994), qui aborde la diversité culturelle, complètent ces principes. Parallèlement à ces documents et des contributions complémentaires pertinentes telles que le code d'éthique ICOM-CC (1984), le Document de Pavie (1997) et les Règles Professionnelles de l'E.C.C.O. (1997), l'objectif du présent document est de fournir des principes plus spécifiques pour la protection, la préservation et la conservation/restauration des peintures murales. Le présent document met en exergue des pratiques et des principes de base universels et ne tient pas compte des questions spécifiques à des régions ou des pays qui peuvent être traitées au niveau régional ou national par des recommandations supplémentaires si cela s'avérait nécessaire.*

*La richesse des peintures murales repose sur la diversité des expressions culturelles, des réussites esthétiques et sur la variété des matériaux et des techniques utilisés depuis les temps anciens jusqu'à nos jours. Les articles suivants se réfèrent à des peintures créées sur des supports inorganiques, tels que le plâtre, la brique, l'argile ou la pierre, et excluent des peintures réalisées sur des supports organiques, tels que le bois, le papier ou la toile. Les matériaux composites utilisés dans de nombreux bâtiments historiques doivent recevoir un traitement particulier, hors du champ d'application du présent document. Les surfaces architecturales et les couches de finition, avec leur valeur historique, esthétique ou technique, doivent être considérées comme des composantes importantes des monuments historiques.*
*Les peintures murales font partie intégrante des monuments et des sites et doivent être préservées in situ. Nombre de problèmes affectant les peintures murales sont liés au mauvais état des bâtiments ou des structures, à leur mauvais usage, à l'absence d'entretien ou à de fréquentes réparations et modifications. De même que de fréquentes restaurations, des dégagements intempestifs et l'usage de méthodes et de matériaux inadaptés peuvent entraîner des dommages irréparables. Des pratiques et des qualifications professionnelles insuffisantes ou inadéquates ont conduit à des résultats fâcheux. C'est la raison pour laquelle, un document pertinent, définissant les principes corrects de conservation/restauration des peintures murales, s'avère indispensable.*

***Article 1 : Politique de protection intégrée***
*Une approche initiale et nécessaire de la protection des peintures murales, quelles que soient les cultures et les religions, exige que l'on dresse l'inventaire des monuments et des sites comportant des peintures murales, même lorsqu'elles ne sont pas visibles. Les lois et les réglementations qui régissent la protection du patrimoine culturel doivent interdire la destruction, la dégradation ou la modification des peintures murales et de leur environnement. La législation doit non seulement protéger les peintures murales, mais aussi mettre à la disposition des spécialistes des ressources pour la recherche, organiser le traitement et la surveillance professionnels et faire valoir leurs valeurs matérielles et immatérielles aux yeux du public.*
*Si des interventions s'avèrent nécessaires, celles-ci doivent être entreprises en pleine connaissance et avec l'accord des autorités de tutelle. Des sanctions doivent être prévues pour toute violation des réglementations. De même que des dispositions doivent prendre en compte les nouvelles découvertes et leur préservation dans l'attente d'une protection officielle. Des projets d'aménagement urbains ou d'infrastructures, tels que la construction de routes, de barrages, la transformations*

*de bâtiments, etc. qui affecteraient des peintures murales, ne doivent pas être entrepris sans réaliser une étude d'impact préalable et sans prévoir des dispositions adéquates de sauvegarde.*

*Des efforts particuliers doivent être fournis, avec la coopération de différentes autorités, pour intégrer et respecter la fonction cultuelle des peintures religieuses sans compromettre leur authenticité.*

***Article 2 : Investigation***

*Tout projet de conservation doit commencer par de rigoureuses investigations scientifiques. L'objectif est de rassembler autant d'informations que possible sur la composition de la structure et les différentes couches superposées et d'évaluer leurs dimensions historiques, esthétiques et techniques. Doivent être englobés dans de telles études toutes les valeurs matérielles et immatérielles de la peinture, ainsi que les modifications, les ajouts et les restaurations historiques.*
*Cela exige une approche pluridisciplinaire.*

*Les méthodes d'investigation doivent être autant que possible non destructives. Une attention particulière doit être accordée aux peintures murales qui pourraient être dissimulées sous un lait de chaux, des couches de peinture, du plâtre, etc. Les préalables à tout programme de conservation sont l'investigation scientifique des mécanismes de macro- et micro dégradations, l'analyse de matériau et le diagnostic de l'état.*

***Article 3 : Documentation***

*En accord avec la Charte de Venise, la conservation/restauration de peintures murales doit être accompagnée d'un programme défini de documentation sous la forme d'un rapport analytique et critique, comportant des illustrations : dessins, relevés, photographies, cartographies, etc. L'état des peintures, les caractéristiques techniques et formelles relevant du processus de la création et de l'histoire de l'objet doivent être connus. De plus, chaque étape de la conservation et de la restauration, chaque matériel et chaque méthode utilisés doivent être consignés. Ce rapport doit être conservé dans les archives d'une institution publique et mis à la disposition du public intéressé. Des copies de ces documents doivent aussi être conservées sur place ou confiés à la garde des responsables du monument. Il est également recommandé que les résultats des travaux soient publiés. Les documents doivent être classés par chapitres identifiables, par exemple investigation, diagnostic et traitement. Les supports traditionnels écrits et graphiques peuvent être complétés par des*

*documents numérisés. Quelle que soit la technique utilisée, la permanence de ces archives et leur disponibilité future est toutefois de la plus haute importance.*

***Article 4 : Conservation préventive, entretien et gestion de site***

*L'objectif de la conservation préventive est de créer des conditions favorables pour limiter le délabrement et éviter le recours à des traitements curatifs inutiles afin de prolonger la durée de vie des peintures murales.*

*Une surveillance compétente et le contrôle de l'environnement sont tous deux des composantes essentielles de la conservation préventive. Des conditions climatiques défavorables et des problèmes d'humidité peuvent provoquer des détériorations et des attaques biologiques. Grâce à la surveillance, les premiers symptômes de délabrement de la peinture ou de la structure du support sont détectés, permettant ainsi d'éviter l'extension des dommages. Une déformation ou une défaillance de la structure, conduisant à de possibles effondrements, peuvent être détectés à un stade précoce. L'entretien régulier du bâtiment ou de la structure est la meilleure garantie pour la sauvegarde des peintures murales.*

*Les usages publics inappropriés et incontrôlés des monuments et des sites comportant des peintures murales peuvent engendrer des dommages à ces dernières. Cela peut impliquer une limitation des visites et, dans certains cas, la fermeture temporaire au public. Il est toutefois préférable que le public ait la possibilité de connaître et d'apprécier des peintures murales qui font partie du patrimoine culturel commun. Par conséquent, il convient d'intégrer à la gestion des sites un aménagement adapté de l'accès et de l'usage des lieux, afin de préserver, autant que possible, les valeurs authentiques matérielles et immatérielles des monuments et des sites.*

*Pour diverses raisons sociologiques, idéologiques et économiques, de nombreuses peintures murales, souvent situées dans des lieux isolés, sont victimes de vandalisme et de vols. Dans ces cas-là, les autorités doivent prendre des mesures préventives particulières.*

***Article 5 : Conservation et restauration***

*Les peintures murales sont une partie intégrante du bâtiment ou de la structure. En conséquence, leur conservation doit être envisagée en même temps que la structure de l'entité architecturale et leur environment. Toute intervention sur le monument doit prendre en compte le caractère spécifique des peintures murales et les conditions de leur préservation. Toutes les interventions, telles que la consolidation, le nettoyage et la réintégration, doivent être réduits au niveau minimum nécessaire permettant d'éviter toute disparition de matériel et toute diminution d'authenticité picturale. Partout où cela est possible, des échantillons de couches stratigraphiques*

*attestant l'histoire des peintures doivent être préservés, de préférence in situ.*

*Le vieillissement naturel est un témoignage du temps et doit être respecté. Les transformations chimiques et physiques irréversibles doivent être préservées s'il est nuisible de les oter. Les restaurations précédentes, les ajouts et les couches picturales recouvrant des couches plus anciennes font partie de l'histoire des peintures murales. Ils doivent être considérés comme des témoins des interprétations et évalués de façon critique.*
*Toutes les méthodes et tous les matériaux utilisés dans la conservation et la restauration des peintures murales doivent prendre en compte l'éventualité de futurs traitements. L'utilisation de nouveaux matériaux et de nouvelles méthodes doit être basée sur des données scientifiques détaillées et des résultats d'essais concluants en laboratoire et sur site. Toutefois, on doit garder à l'esprit que les effets à long terme de nouveaux matériaux et de nouvelles méthodes sur les peintures murales sont inconnus et peuvent être dommageables. Par conséquent, l'utilisation de matériaux traditionnels, compatibles avec les composantes de la peinture et la structure environnante, doit être encouragée.*
*L'objectif d'une restauration est d'améliorer la lisibilité de la forme et du contenu des peintures murales tout en respectant la création originale et son histoire. La réintégration esthétique contribue à réduire la visibilité des dommages et doit d'abord être testée sur un matériel qui ne soit pas d'origine. Les retouches et les restitutions doivent être discernables de l'original. Tous les rajouts doivent être facilement réversibles. Trop de repeint doit être évité.*

*Le dégagement de couches picturales exige le respect de la situation historique et doit tenir compte de l'évaluation des pertes éventuelles. Cette opération ne devrait être effectuée qu'après étude préliminaire de leur état, de leur importance et de leur valeur et, lorsque cela est possible, sans provoquer de dommages. Les peintures récemment mises au jour ne doivent pas être exposées à des conditions défavorables.*
*Dans certains cas, la reconstitution de peintures murales décoratives ou de surfaces architecturales colorées fait partie d'un programme de conservation et de restauration. Cela suppose la conservation des fragments authentiques et pourrait impliquer leur recouvrement complet ou partiel par des couches protectrices. Une reconstitution bien documentée et exécutée de manière professionnelle, à l'aide de matériaux et de techniques traditionnels, témoigne de l'apparence historique de façades et de décors intérieurs.*

الوتيقه الرابعه:

***Charte internationale pour la sauvegarde des villes historiques***
***(Charte de Washington - 1987)***

*Adoptée par l'Assemblée Général de l'ICOMOS, à Washington D.C., octobre 1987*

***Préambules et définitions** :*

*Résultant d'un développement plus ou moins spontané ou d'un projet délibéré, toutes les villes du monde sont les expressions matérielles de la diversité des sociétés à travers l'histoire et sont de ce fait toutes historiques.*

*La présente charte concerne plus précisément les villes grandes ou petites et les centres ou quartiers historiques, avec leur environnement naturel ou bâti, qui, outre leur qualité de document historique, expriment les valeurs propres aux civilisations urbaines traditionnelles. Or, celles-ci sont menacées de dégradation, de déstructuration voire de destruction, sous l'effet d'un mode d'urbanisation né à l'ère industrielle et qui atteint aujourd'hui universellement toutes les sociétés.*

*Face à cette situation souvent dramatique qui provoque des pertes irréversibles de caractère culturel et social et même économique, le Conseil International des Monuments et des Sites (ICOMOS) a estimé nécessaire de rédiger une "Charte internationale pour la sauvegarde des villes historiques".*

*Complétant la "Charte internationale sur la conservation et la restauration des monuments et des sites" (Venise, 1964), ce nouveau texte définit les principes et les objectifs, les méthodes et les instruments de l'action propre à sauvegarder la qualité des villes historiques, à favoriser l'harmonie de la vie individuelle et sociale et à perpétuer l'ensemble des biens, même modestes, qui constituent la mémoire de l'humanité.*

*Comme dans le texte de la Recommandation de l'UNESCO "concernant la sauvegarde des ensembles historiques ou traditionnels et leur rôle dans la vie contemporaine" (Varsovie Nairobi, 1976), ainsi que dans différents autres instruments internationaux, on entend ici par "sauvegarde des villes historiques" les mesures nécessaires à leur protection, à leur conservation et à leur restauration ainsi*

*qu'à leur développement cohérent et à leur adaptation harmonieuse à la vie contemporaine.*

***Principes et objectifs :***

*1. La sauvegarde des villes et quartiers historiques doit, pour être efficace, faire partie intégrante d'une politique cohérente de développement économique et social et être prise en compte dans les plans d'aménagement et d'urbanisme à tous les niveaux.*

*2. Les valeurs à préserver sont le caractère historique de la ville et l'ensemble des éléments matériels et spirituels qui en exprime l'image, en particulier:*

*a) la forme urbaine définie par la trame et le parcellaire,*

*b) les relations entre les divers espaces urbains: espaces bâtis, espaces libres, espaces plantés,*

*c) la forme et l'aspect des édifices (intérieur et extérieur), tels qu'ils sont définis par leur structure, volume, style, échelle, matériaux, couleur et décoration,*

*d) les relations de la ville avec son environnement naturel ou créé par l'homme,*

*e) les vocations diverses de la ville acquises au cours de son histoire.*

*Toute atteinte à ces valeurs compromettrait l'authenticité de la ville historique.*

*3. La participation et l'implication des habitants de toute la ville sont indispensables au succès de la sauvegarde. Elles doivent donc être recherchées en toutes circonstances et favorisées par la nécessaire prise de conscience de toutes les générations. Il ne faut jamais oublier que la sauvegarde des villes et quartiers historiques concerne en premier leurs habitants.*

*4. Les interventions sur un quartier ou une ville historique doivent être menées avec prudence, méthode et rigueur, en évitant tout dogmatisme, mais en tenant compte des problèmes spécifiques à chaque cas particulier.*

***Méthodes et instruments** :*

*5. La planification de la sauvegarde des villes et quartiers historiques doit être précédée d'études pluridisciplinaires. Le plan de sauvegarde doit comprendre une analyse des données, notamment archéologiques, historiques, architecturales, techniques, sociologiques et économiques et doit définir les principales orientations et les modalités des actions à entreprendre au plan juridique, administratif et financier. Le plan de sauvegarde devra s'attacher à définir une articulation harmonieuse des quartiers historiques dans l'ensemble de la ville. Le plan de sauvegarde doit déterminer les bâtiments ou groupes de bâtiments à protéger particulièrement, à conserver dans certaines conditions et, dans des circonstances exceptionnelles à détruire. L'état des lieux avant toute intervention sera rigoureusement documenté. Le plan devrait bénéficier de l'adhésion des habitants.*

*6. Dans l'attente de l'adoption d'un plan de sauvegarde les actions nécessaires à la conservation doivent être prises, comme bien entendu pour la suite, dans le respect des principes et méthodes de la présente Charte et de la Charte de Venise.*

*7. La conservation des villes et des quartiers historiques implique un entretien permanent du bâti.*

*8. Les fonctions nouvelles et les réseaux d'infrastructure exigés par la vie contemporaine doivent être adaptés aux spécificités des villes historiques.*

*9. L'amélioration de l'habitat doit constituer un des objectifs fondamentaux de la sauvegarde.*

*10. Au cas où il serait nécessaire d'effectuer des transformations d'immeubles ou d'en construire des nouveaux, toute adjonction devra respecter l'organisation spatiale existante, notamment son parcellaire et son échelle, ainsi que l'imposent la qualité et la valeur d'ensemble des constructions existantes. L'introduction d'éléments de caractère contemporain, sous réserve de ne pas nuire à l'harmonie de l'ensemble, peut contribuer à son enrichissement.*

*11. Il importe de concourir à une meilleure connaissance du passé des villes historiques en favorisant les recherches de l'archéologie urbaine et la présentation*

*appropriée de ses découvertes sans nuire à l'organisation générale du tissu urbain.*

*12. La circulation des véhicules doit être strictement réglementée à l'intérieur des villes ou des quartiers historiques; les aires de stationnement devront être aménagées de manière à ne pas dégrader leur aspect ni celui de leur environnement.*

*13. Les grands réseaux routiers, prévus dans le cadre de l'aménagement du territoire, ne doivent pas pénétrer dans les villes historiques mais seulement faciliter le trafic à l'approche de ces villes et en permettre un accès facile.*

*14. Des mesures préventives contre les catastrophes naturelles et contre toutes les nuisances (notamment les pollutions et les vibrations) doivent être prises en faveur des villes historiques, tout aussi bien pour assurer la sauvegarde de leur patrimoine que la sécurité et le bien être de leurs habitants. Les moyens mis en oeuvre pour prévenir ou réparer les effets de toutes calamités doivent être adaptés au caractère spécifique des biens à sauvegarder.*

*15. En vue d'assurer la participation et l'implication des habitants, une information générale commençant dès l'âge scolaire doit être mise en oeuvre. L'action des associations de sauvegarde doit être favorisée et des mesures financières de nature à faciliter la conservation et la restauration du bâti doivent être prises.*

*16. La sauvegarde exige que soit organisée une formation spécialisée à l'intention de toutes les professions concernées.*

الوثيقه الخامسه:

***Charte du patrimoine bâti vernaculaire***
***(1999)***

*Ratifiée par la 12^e^ Assemblée Générale de ICOMOS, au Mexique, octobre 1999*

***Introduction*** *:*
*Le patrimoine bâti vernaculaire suscite à juste titre la fierté de tous les peuples. Reconnu comme une création caractéristique et pittoresque de la société, il se manifeste de façon informelle, et pourtant organisée; utilitaire, il possède néanmoins un intérêt et une beauté. C'est à la fois un reflet de la vie contemporaine et un témoin de l'histoire de la société. Bien qu'il soit oeuvre humaine, il est aussi le produit du temps. Il serait indigne de l'héritage de l'humanité de ne pas chercher à conserver et à promouvoir ces harmonies traditionnelles qui sont au coeur même de son existence et de son avenir.*

*Le patrimoine bâti vernaculaire est important car il est l'expression fondamentale de la culture d'une collectivité, de ses relations avec son territoire et, en même temps, l'expression de la diversité culturelle du monde.*

*La construction vernaculaire est le moyen traditionnel et naturel par lequel les communautés créent leur habitat. C'est un processus en évolution nécessitant des changements et une adaptation constante en réponse aux contraintes sociales et environnementales. Partout dans le monde, l'uniformisation économique, culturelle et architecturale menace la survie de cette tradition. La question de savoir comment résister à ces forces est fondamentale et doit être résolue non seulement par les populations, mais aussi par les gouvernements, les urbanistes, les architectes, les conservateurs, ainsi que par un groupe pluridisciplinaire d'experts.*

*En raison de l'uniformisation de la culture et des phénomènes de mondialisation socio-économiques, les structures vernaculaires dans le monde sont extrêmement vulnérables parce qu'elles sont confrontées à de graves problèmes d'obsolescence, d'équilibre interne et d'intégration.*

*Il est par conséquent nécessaire, en complément de la Charte de Venise, d'établir des*

*principes pour l'entretien et la protection de notre patrimoine bâti vernaculaire.*

***Principes généraux :***

***1.*** *Les bâtiments vernaculaires présentent les caractéristiques suivantes :*

> ***a)*** *Un mode de construction partagé par la communauté ;*
>
> ***b)*** *Un caractère local ou régional en réponse à son environnement ;*
>
> ***c)*** *Une cohérence de style, de forme et d'aspect, ou un recours à des types de construction traditionnels ;*
>
> ***d)*** *Une expertise traditionnelle en composition et en construction transmise de façon informelle ;*
>
> ***e)*** *Une réponse efficace aux contraintes fonctionnelles, sociales et environnementales ;*
>
> ***f)*** *Une application efficace de systèmes et du savoir-faire propres à la construction traditionnelle.*

***2.*** *L'appréciation et l'efficacité de la protection du patrimoine vernaculaire dépendent de l'engagement et du soutien de la collectivité, de son utilisation et de son entretien continuels.*

***3.*** *Les gouvernements et les autorités compétentes doivent reconnaître à toutes les collectivités le droit de préserver leurs modes de vie traditionnels et de les protéger par tous les moyens législatifs, administratifs et financiers à leur disposition et de les transmettre aux générations futures.*

***Principes de conservation :***

***1.*** *La conservation du patrimoine bâti vernaculaire doit être menée par des spécialistes de diverses disciplines, qui reconnaissent le caractère inéluctable du changement et du développement et le besoin de respecter l'identité culturelle de la collectivité.*

***2.*** *Les interventions contemporaines sur les constructions, les ensembles et les*

*établissements vernaculaires doivent respecter leurs valeurs culturelles et leur caractère traditionnel.*

***3.*** *Le patrimoine vernaculaire s'exprime rarement par des constructions isolées et il est mieux conservé par le maintien et la préservation d'ensembles et d'établissements représentatifs, région par région.*

***4.*** *Le patrimoine bâti vernaculaire fait partie intégrante du paysage culturel et cette relation doit donc être prise en compte dans la préparation des projets de conservation.*

***5.*** *Le patrimoine vernaculaire ne comprend pas seulement les formes et les matériaux des bâtiments, structures et des lieux, mais également la manière dont ces éléments sont utilisés et perçus ainsi que les traditions et les liens intangibles qui leur sont reliés.*

***Orientations pratique:***

***1. Recherche et documentation***
*Toute intervention physique sur une structure vernaculaire devrait être menée avec prudence et précédée d'une analyse complète de sa forme et de sa structure. Ce document devrait être conservé dans des archives accessibles au public.*

***2. Emplacement, paysage et groupes de bâtiments***

*Les interventions sur les structures vernaculaires devraient être menées dans le respect et le maintien de l'intégrité de l'emplacement, de la relation avec les paysages physiques et culturels et de l'agencement d'une structure par rapport aux autres.*

***3. Systèmes de construction traditionnels***
*Le maintien des systèmes de construction traditionnels et du savoir-faire lié au patrimoine vernaculaire est capital pour l'architecture vernaculaire et essentiel pour la réfection et la restauration de ces structures. C'est par l'éducation et la formation que ce savoir-faire devrait être conservé, enregistré et transmis aux nouvelles générations d'artisans et de bâtisseurs.*

***4. Remplacement des matériaux et des éléments architecturaux***

*Les transformations qui satisfont légitimement aux exigences modernes devraient être réalisées avec des matériaux qui assurent la cohérence de l'expression, de l'aspect, de la texture et de la forme de l'ensemble de la construction et la cohésion des différents matériaux entre eux.*

***5. Adaptation***

*L'adaptation et la réutilisation des constructions vernaculaires devraient être effectuées dans le respect de l'intégrité de la structure, de son caractère et de sa forme tout en étant compatibles avec des standards de vie acceptables. La pérennité des modes de construction vernaculaire peut être assurée par l'élaboration par la collectivité d'un code d'éthique qui peut servir aux interventions.*

***6. Changements et restauration d'époque***

*Les modifications apportées dans le temps aux bâtiments doivent être appréciées et comprises comme des éléments importants de l'architecture vernaculaire. La conformité de tous les éléments d'un bâtiment à une même période ne sera pas, en général, l'objectif des interventions sur les structures vernaculaires.*

***7. Formation***

*Afin de conserver les valeurs culturelles de l'architecture vernaculaire, les gouvernements, les autorités compétentes, les groupes et les organismes devraient mettre l'accent sur :*

> ***a)*** *Des programmes éducatifs susceptibles de transmettre les principes du patrimoine vernaculaire aux conservateurs ;*
>
> ***b)*** *Des programmes de formation pour aider les collectivités à préserver les systèmes de construction, les matériaux et le savoir-faire traditionnels ;*
>
> ***c)*** *Des programmes d'information qui accroissent la sensibilisation du public et des jeunes en particulier dans le domaine de l'architecture vernaculaire ;*
>
> ***d)*** *Des réseaux inter-régionaux d'architecture vernaculaire pour échanger des expertises et des expériences.*

**الملحق الثاني:**

# ملحـــق اللّوحـــات

**اللّوحة (01):** منظر عام لـ "قلة مركدل" بشرشال، التّي أُجريَ بالقرب منها تشخيص عام (2003)؛ **نقلا عن**: "بلقندوز نادية".

**اللّوحة (02):** منظر جانبي لتجزئة "**مركدل**" بشرشال التّي أُجريَ عليها تشخيص عام (2003)؛ **نقلا عن**: "بلقندوز نادية".

**اللوحة (03):** مشهد من تربص أساتذة قسم علم الآثار، جامعة تلمسان عام (2007) بجنوب فرنسا، نقلا عن: "بلحاج معروف والرزقي شرقي".

**اللوحة (04):** مشهد ثانٍ من تربص أساتذة قسم علم الآثار، جامعة تلمسان عام (2007) بجنوب فرنسا، نقلا عن: "بلحاج معروف والرزقي شرقي".

**اللوحة (05):** تأطير إطارات (*INRAP*) فرنسا لطلبة علم الآثار بتلمسان.

**اللوحة (06):** جانب من القطع الفخارية بأولاد عيش (أولاد ميمون) علم (2007)م.

**اللّوحة (07):** منظر عام للمجسين المقامين عام (2009)

على مستوى محطة "الميترو" المستقبلية بساحة الشّهداء

نقلا عن: "موقع (*INRAP*)".

**اللّوحة (08):** منظر تفصيلي للمجس الشّرقي "2" من المجسين المقامين على مستوى محطة "الميترو" المستقبلية بساحة الشّهداء علم (2009) نقلا عن: "موقع (*INRAP*)".

**اللوحة (09):** بقايا أرضية فسيفسائية قديمة، أكتشفت على عمق نحو 6 أمتار، بالمعبر الشّرقي "2"، نقلا عن: "موقع (*INRAP*)".

**اللّوحة (10):** بقايا عمود عثماني، وتاج صغير، إضافة إلى قذيفة مدفع مكوّرة من الحجر، وعجلة حجرية، تمّ التقاطها بموضع أحد المجسين المذكورين، **نقلا عن**: "**موقع** (*INRAP*)".

**اللّوحة (11):** صورة جوّية للمنطقة التّي شملتها الحفرية الوقائية التّي أجراها المركز الوطني للبحوث الأثرية بالزّاوية الشّمالية الغربية من قلعة المشور بمدينة تلمسان الزّيانية عام (2010).

**اللوحة (12):** الواجهة الجنوبية من بقايا الثكنة العسكرية التي ظلت آهلة إلى نهاية عقد ثمانينات القرن الماضي كما تبدو قبل انطلاقة عملية الحفرية الوقائية عام (2010)، تصوير "**الرزقي شرقي**".

**اللوحة (13):** أنموذج للفسيفساء الخزفية التّي كانت تزيّن أرضيات **الغرف، والأحواض** المائية المكتشفة خلال حفرية (2010)، أرشيف خاص: **"الرزقي شرقي"**.

**اللّوحة (14):** جزء من مساكن الفترة المتأخرة عن الفترة الزّيانية التّي تمّ اكتشافها بين أطلال الثكنة العسكرية والسّور المحيط بقلعة المشور من النّاحية الشمالية، خلال حفرية (2010)، أرشيف خاص: "**الرزقي شرقي**".

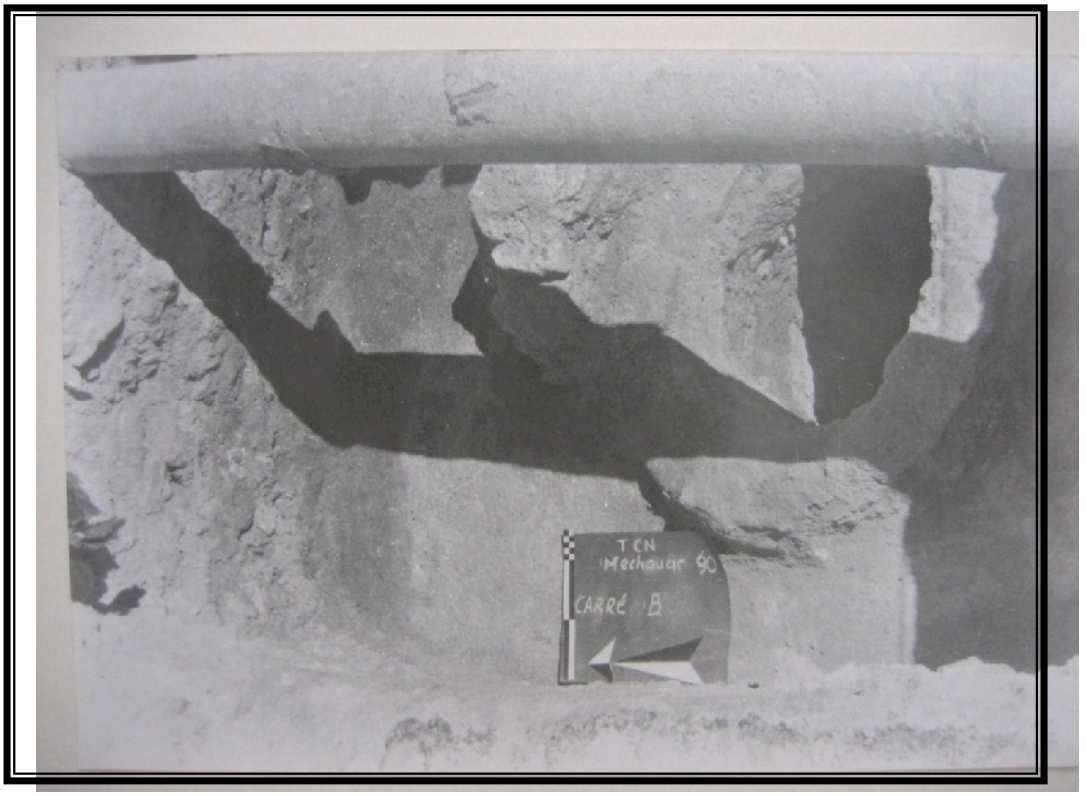


**اللوحة (15):** صورة أرشيفية عن حفرية (1990) بذات المكان،

نقلا عن: "الرزقي شرقي"

**اللوحة (16):** صورة أرشيفية عن حفرية (2008) بذات المكان،

نقلا عن: "الرزقي شرقي"

# فهـــــارس البحث

# فهرس المخططات


| المخطط | الصفحه |
|---|---|
| **المخطط (01):** موقع تجزئة "مركدال" من مدينة شرشال، نقلا عن: "فرنسوان سوك" (FRANçOIS SOUQ) ..... | 40 |
| **المخطط (02):** تفاصيل تشخيص موقع "مركدال" بمدينة شرشال، نقلا عن: "فرنسوان سوك" (FRANçOIS SOUQ) ..... | 41 |
| **المخطط (03):** موضع تشخيص جزيرة "لالاهم" بقصبة مدينة الجزائر، نقلا عن: "فرنسوان سوك" (FRANçOIS SOUQ) ..... | 43 |
| **المخطط (04):** تفاصيل تشخيص جزيرة "لالاهم" في إطار إعادة تهيئة حي البحريه من قصبة الجزائر السفلى، نقلا عن: "إلياس عريفي، وهيرفي بوتي تو ( HERVE PETITOT)" ..... | 44 |
| **المخطط (05):** وضع الشّبكة التّخطيطية للجزء المنقب من "**قلعة المشور**" خلال تشخيص (CNRA) نهاية عام (2009) وبداية سنة (2010)م، **نقلا عن**: "ميشيل تيراس" (TERASSE, M) "2008" ..... | 51 |

## فهرس اللوحات


| اللوحة | الصفحة |
|---|---|
| **اللوحة (01):** منظر عام لـ "قلة مركدل" بشرشال، التّي أُجريَ بالقرب منها تشخيص عام (2003)؛ نقلا عن: "بلقندوز نادية" ..... | 105 |
| **اللوحة (02):** منظر جانبي لتجزئة "مركدل" بشرشال التّي أُجريَ عليها تشخيص عام (2003)؛ نقلا عن: "بلقندوز نادية" ..... | 105 |
| **اللوحة (03):** مشهد من تربص أساتذة قسم علم الآثار، جامعة تلمسان عام (2007) بجنوب فرنسا، نقلا عن: "بلحاج معروف والرزقي‌شرقي" ..... | 106 |
| **اللوحة (04):** مشهد ثانٍ من تربص أساتذة قسم علم الآثار، جامعة تلمسان عام (2007) بجنوب فرنسا، نقلا عن: "بلحاج معروف والرزقي‌شرقي" ..... | 106 |
| **اللوحة (05):** تأطير إطارات (INRAP) بفرنسا لطلبة علم الآثار بتلمسان ..... | 107 |
| **اللوحة (06):** جانب من القطع الفخارية بأولاد عيش (أولاد ميمون) علم (2007)م ..... | 107 |
| **اللوحة (07):** منظر عام للمجسين المقامين عام (2009) على مستوى محطة "الميترو" المستقبلية بساحة الشّهداء نقلا عن: "موقع (INRAP)" ..... | 108 |
| **اللوحة (08):** منظر تفصيلي للمجس الشّرقي "2" من المجسين المقامين عام (2009) على مستوى محطة "الميترو" المستقبلية بساحة الشّهداء نقلا عن: "موقع (INRAP)" ..... | 108 |
| **اللوحة (09):** بقايا أرضية فسيفسائية قديمة، أكتشفت على عمق نحو 6 أمتار، بالمجس الشّرقي "2"، نقلا عن: "موقع (INRAP)" ..... | 109 |
| **اللوحة (10):** بقايا عمود عثماني، وتاج صغير، إضافة إلى قذيفة مدفع مكوّرة من الحجر، وعجلة حجرية، تمّ التقاطها بموضع أحد المجسين المذكورين، نقلا عن:"موقع (INRAP)". | 109 |
| **اللوحة (11):** صورة جوّية للمنطقة التّي شملتها الحفرية الوقائية التّي أجراها المركز الوطني للبحوث الأثرية بالزّاوية الشّمالية الغربية من قلعة المشور بمدينة تلمسان الزّيانية علم (2010) ..... | 110 |
| **اللوحة (12):** الواجهة الجنوبية من بقايا الثّكنة العسكرية التي ظلت آهلة إلى نهاية عقد ثمانينات القرن الماضي كما تبدو قبل انطلاقة عملية الحفرية الوقائية عام (2010)، تصوير "الرزقي‌شرقي" ..... | 110 |
| **اللوحة (13):** أنموذج للفسيفساء الخزفية التّي كانت تزيّن أرضيات الغرف، والأحواض المائية المكتشفة خلال حفرية (2010)، أرشيف خاص: "الرزقي‌شرقي" ..... | 111 |
| **اللوحة (14):** جزء من مساكن الفترة المتأخرة عن الفترة الزّيانية التّي تمّ اكتشافها بين أطلال الثّكنة العسكرية والسّور المحيط بقلعة المشور من النّاحية الشمالية، خلال حفرية (2010)، أرشيف خاص: "الرزقي‌شرقي" ..... | 111 |
| **اللوحة (15):** صورة أرشيفية عن حفرية (1990) بذات المكان، نقلا عن: "الرزقي‌شرقي" | 112 |
| **اللوحة (16):** صورة أرشيفية عن حفرية (2008) بذات المكان، نقلا عن: "الرزقي‌شرقي" | 112 |

## فهرس الموضوعات

**الموضوع** **الصفحه**


إهداء ..... 3

كلمة شكر وعرفان ..... 4

مقدمة ..... 5

مدخل تمهيدي: (ضبط المفاهيم الاصطلاحيه) 12

1). علم الاثار الوقائي ..... 13

2). التراث الاثري ..... 14

3). الفرق بين مصطلح "التراث الاثري" ونظيره "الممتلك الاثري" ..... 16

4). تثمين التراث الاثري ..... 17

ا). الحصانة القانونية ..... 17

ب-) الدراسة العلمية المستفيضة ..... 17

ج) الصيانه والترميم ..... 18

د) التاهيل والدمج في الحياة المعاصرة ..... 18

الفصـل الاول: (تحديات التراث الاثري الوطني
في الوقت الرّاهن وحاجته الماسّة للإجراءات الوقائية) 19

تمهيد ..... 20

1). مقومات التراث الاثري الاساسية ..... 21

ا). المواقع الاثريه ..... 21

ب-). المعالم التاريخيه ..... 21

ج). المحميات الاثريه ..... 22

د). القطاعات المحفوظة ..... 22

هـ-). المقتنيات الاثرية بالمتاحف الوطنية والمجموعات الخاصة ..... 23

2). ابعاد السياسة الوطنية المنتهجة في مجال حماية التراث الاثري وتثمينه ... 24

ا). تطوّر البنية التشريعية المسيّرة للتراث الاثري ..... 24

ب-). التجديد الظرفي للبناء المؤسساتي ..... 27

ج). التمويل المالي ..... 31

3). اثر السياسة الوطنية على مصير ثروات التراث الاثري الجزائري ..... 32

4). تحديات التراث الاثري في الوقت الراهن ..... 35
ا). تحديات تقنيه ..... 35
بـ). تحديات تنظيمية ..... 36
ج). تحديات التنمية الشاملة ..... 36
د). انعدام إستراتيجية واضحة المعالم في مجال وقاية التراث الاثري وحفظه ..... 37
خلاصة الفصل ..... 37
الفصل الثاني: (تجربه الجزائر مع علم الاثار الوقائي) 38
تمهيد ..... 39
1). المحاولات الاستطلاعية الباكرة ..... 39
أ). العمليات الاستعراضية الميدانية ..... 40
* تشخيص موقع "مركدال" ..... 40
* تشخيص جزيرة "لالاهم" ..... 43
بـ). اللقاءات التحسيسية..... 46
* اشغال الورشة "الاورو مغاربية" المنعقدة بمدينة الجزائر سنة (2004) .... 46
* لقاء جامعة تلمسان الدولي ..... 47
2). تكوين وإعادة تاهيل الإطارات الجزائريه في مجال "علم الاثار الوقائي" ... 47
أ). تربص إطارات وزارة الثقافة بفرنسا ..... 47
بـ). تربص اساتذة جامعة تلمسان بفرنسا ..... 48
ج). استضافة إطارات (INRAP) لتاطير طلبة علم الاثار بتلمسان ..... 48
3). تشخيص ساحه الشهداء المشترك بين الإطارات الجزائريه والفرنسيه ..... 49
4). التشخيص الانفرادي للإطارات الجزائرية بمعالم تلمسان ..... 52
5). دمج "علم الاثار الوقائي" كتخصص علمي بالجامعة الجزائريه ..... 53
خلاصه الفصل ..... 56
الفصـل التالث: (تقييم المسيرة الجزائريه
وافاق إرساء معالم علم الاثار الوقائي بها) 57
تمهيد ..... 58
1). الملامح المفاهيميه لعلم الاثار الوقائي في التشريع الوطني القائم ..... 59
2). الهيكلة التنظيمية الجارية في مجال حماية التراث الاثري ..... 60

أ). التشريـــع ..... 60
بـ). البناء المؤسساتي ..... 61
ج). التمويل ..... 62
د). المتابعة والرقابة ..... 64
3). مجال العناية بالتكوين البشري وتحسين ادائه الوظيفي ..... 64
4). مبادئ إرساء دعائم علم الاثار الوقائي بالجزائر ..... 65
خلاصه الفصل ..... 67
خاتمة ..... 68
ملاحق البحث ..... 71
- الملحق الاول: (ملحق الاتفاقيات والمواثيق الدوليه) ..... 72
- الملحق الثاني: (ملحق اللوحات) ..... 104
تبت المصادر والمراجع ..... 113
فهارس البحث ..... 119
- فهرس المخططات ..... 120
- فهرس اللوحات ..... 121
- فهرس الموضوعات ..... 122

**ملخص:**

يتناول موضوع هذه المذكرة الموسومة بـــ "علم الآثار الوقائي في الجزائر (دراسة تحليلية لبوادره التّمهيدية)"، كما يمكن أن يُستقى من صياغة العنوان في حدّ ذاته دراسة تحليلية لمختلف الخطوات التّي انتهجتها الجزائر في مجال "علم الآثار الوقائي"، إبّان الفترة الزّمنية الممتدّة ما بين (2003 – 2011)م على اعتبار أنّ هذا الأخير إستراتيجية حديثة الاعتماد في مجال السّياسات الوطنية، المكرسة لحماية التّراث الأثري القومي من خطر زحف المشاريع التّنموية على حساب الآثار المطمورة تحت سطح الأرض، ولم تصلها عمليات التّنقيب الأثري بعد. وقد بيّنت نتائج هذه الدّراسة رمزية تلك الخطوات، التّي لا تتعدّى عتبة الإطلاع على شيء جديد في مجال حماية التّراث الأثري وتثمينه، دون الرّغبة والاستعداد العملي لاستيعابه بين أحضان السّياسة الوطنية المنتهجة في هذا المقام، سبب تقديم جملة من الاقتراحات العامّة لتفعّيل حركيته في بلادنا مستقبلا بالنظر لأهميته المتميّزة.

**الكلمات المفتاحيه:** علم الآثار الوقائي؛ التّراث الأثري؛ الحفظ والتّثمين؛ التّنقيب الأثري؛ الحفرية الوقائية؛ التّشخيص الأثري؛ تهيئة الإقليم؛ الحفرية الوقائية؛ التّراث الجزائري؛ التّقارب الفرنسي الجزائري؛ التّراث والتّنمية المستدامة؛ الآثار المتوسطية.

***Résumé:***

*le Thème de ce mémoire de Magister, Intitulé:* ***«Archéologie Préventive en Algérie; étude analytique aux différents aspects de son initiation préliminaire»,*** *Porte comme l'indique son titre sur une étude analytique aux différents aspects de l'initiation algérienne à l'archéologie préventive, durant la période (2003-2011), sachant que «L'archéologie préventive» est une nouvelle stratégie incluse récemment dans les politiques nationales réservées à la protection du patrimoine archéologique vis-à-vis l'expansion des projets de développement en cours sur le compte des sites archéologiques et des gisements préhistoriques non étudiés jusqu'à l'heure, voir la dévastation totale ou partielle de potentiel archéologique enfouille. Les résultats obtenus montrent bien le caractère symbolique de l'initiation en question, qui ne dépasse pas le seuil de jeter un coup d'œil sur une nouveauté dans le domaine de la protection du patrimoine archéologique et sa valorisation, sans accédé à la phase pratique ou opérationnelle; motif principal pour la suggestion de quelques idées afin de redynamiser le processus de l'archéologie préventive en Algérie à moyen terme, à l'égard de son importance particulière.*

***Mots clés:*** *Archéologie préventive; Patrimoine archéologique; Conservation et valorisation; Recherche archéologique; Fouille préventive; Diagnostic; Aménagement du territoire; Patrimoine Algérien; rapprochement Franco Algérien; Patrimoine et développement durable; Archéologie méditerranéenne.*

***Abstract:***

*Our research work is entitled "Preventive Archaeology in Algeria (analytic study to its introductive steps), we can deduce from the title itself an analytic study to the different steps that Algeria follows in the field of preventive archaeology during the period between (2003-2011) by taking into consideration that the Preventive Archaeology is a new strategy adopted by nationals politics, based on the protection of cultural heritage from the devastation of developed projects in decade of archaeological rests under earth and witch does not submit excavations till now. The research showed that these steps are still primary that are dealing only with a new look on the protection of archaeological heritage. And its valorisation, without the real desire of adopting it in a new policy directed in this field, this is why we propose some suggestions in order to give it a new approach on our country by taking care of its great importance.*

***Key-Words:*** *Preventive Archaeology; Archaeological Heritage; Conservation and valorization; Archaeological research; Archaeological excavation; Diagnostic; Territorial developement; Algerian Heritage; Approach French-Algerian; Heritage and Sustainable development; Mediterranean archaeology.*